الصلاة أو مطلقا تردد من مخرجيه أو ثقبة تحت المعدة

إن انسدا وإلا فقولان وبسببه وهو زوال عقل وإن

بنوم ثقل ولو قصر لا خف وندب إن طال ولمس يلتذ صا

حبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل وأول بالخفيف وبا

لإطلاق إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا إلا القبلة بفم وإن

بكره أو استغفال لا لذة بنظر كإنعاظ ولذة

بمحرم على الأصح ومطلق مس ذكره المتصل ولو خنثى مشكلا ببطن

أو جنب لكف أو إصبع وإن زائدا حس وبردة وبشك في

بقيهما لا بمس دبر أو أنثيين أو فرج صغيرة وقيء وأكل جزور

وذبح وحجامة وقهقهة بصلاة ومس امرأة فرجها وأول

أيضا بعدم الإلطاف وندب غسل فم من لبن ولحم وتجديد

وضوء إن صلى به ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد

ومنع حدث صلاة وطوافا ومس مصحف وإن بقضيب وحمله

وإن بعلاقة أو وسادة إلا بأمتعة قصدت وإن على كافر لا درهم

وتفسير ولوح لمعلم ومتعلم وإن حائضا وجزء لمتعلم وإن بلغ

فصل يجب غسل ظاهر الجسد بمني وإن

بروزه [illegible] بغير

بنوم [illegible] بالجماع [illegible]

معتادة وبعوضا كمن جامع فاغتسل ثم أمنى ولا يعيد
الصلاة ومغيب حشفة بالغ لا مراهق أو قدرها في فرج وإن
من بهيمة وميت وندب لمراهق كصغيرة وطئها بالغ لا بمني
وصل للفرج ولو التذت وبحيض ونفاس بدم واستحسن
وبغير دم لا باستحاضة وندب لانقطاعه ويجب غسل كافر
بعد الشهادة بما ذكر وصح قبلها وقد أجمع على الإسلام لا الإسلام
إلا لعجز وإن شك أمذي أم مني اغتسل وأعاد من آخر
نومة كتحققه وواجبه نية وموالاة كالوضوء وإن نوت
الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للآخر أو نوى الجنابة والجمعة
أو نيابة عن الجمعة حصلا وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها
انتفيا وتخليل شعر وضغث مضفوره لا نقضه ودلك ولو
بعد الماء أو بخرقة أو استنابة وإن تعذر سقط وسننه
غسل يديه أولا وصماخ أذنيه ومضمضة واستنشاق
وندب بدء بإزالة الأذى ثم أعضاء وضوئه كاملة
مرة وأعلاه وميامنه وتثليث رأسه وقلة الماء كغسل فرج
جنب لعوده لجماع ووضوئه لنوم لا تيمم ولم يبطل إلا بجماع
وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة إلا كآية لتعوذ ونحوه

وهذا لله تعالى بدوام المغاربة

ودخول مسجد ولو مجتازا ككافر وإن أذن مسلم وللمني
تدفق ورائحة طلع أو عجين ويجزئ عن الوضوء وإن تبين عدم
جنابة وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسيا لجنابته
كلمعة منها وإن عن جبيرة

فصل

رخص لرجل وامرأة وإن مستحاضة بحضر أو سفر مسح جورب جلد ظاهره وباطنه وخف ولو
على خف بلا حائل كطين إلا المهماز ولا حد بشرط جلد طاهر خرز
وستر محل الفرض وأمكن تتابع المشي به بطهارة ماء كملت بلا ترفه
وعصيان بلبسه أو سفره فلا يمسح واسع ومخرق قدر ثلث القدم
وإن بشك بل دونه إن التصق كشق وفتح صغر أو غسل رجليه فلبسهما ثم كمل
أو رجلا فأدخلها حتى يكمل أو المحرم لم يضطر وفي خف غصب تردد
ولا لابس لمجرد المسح أو لينام وفيها يكره
وكره غسله وتكراره وتتبع غضونه وبطل بغسل وجب وبخرقه
كثيرا وبنزع أكثر رجل لساق خفه لا العقب وإذا نزعهما أو أعلييه
أو أحدهما بادر للأسفل كالموالاة وإن نزع رجلا وعسرت الأخرى
وضاق الوقت ففي تيممه أو مسحه عليه أو إن كثرت قيمته وإلا مزق
أقوال وندب نزعه كل جمعة ووضع يمناه على طرف أصابعه ويسراه
تحتها ويمرهما لكعبيه وهل [illegible]

بالويلان ومسح أعلاه وأسفله وبطلت إن ترك أعلاه لا أسفله ففي
الوقت **فصل** يتيمم ذو مرض وسفر أبيح لفرض ونفل وحاضر صح
لجنازة إن تعينت وفرض غير جمعة ولا يعيد لا سنة إن عدموا ماء كافيا
أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برء أو عطش محترم معه
أو بطلبه تلف مال أو خروج وقت كعدم مناول أو آلة وهل إن خاف
فواته باستعماله خلاف وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة
وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل إن تأخرت لا فرض آخر وإن قصدا
وبطل الثاني ولو مشتركة لا بتيمم لمستحب ولزم موالاته وقبول
هبة ماء لا ثمن أو قرضه وأخذه ثمن اعتيد لم يحتج له وإن بذمته
وطلبه لكل صلاة وإن توهمه لا تحقق عدمه طلبا لا يشق به كرفقة قليلة
أو حوله من كثيرة إن جهل بخلهم به ونية استباحة الصلاة ونية أكبر
إن كان ولو تكررت ولا يرفع الحدث وتعميم وجهه وكفيه لكوعيه
ونزع خاتمه وصعيد طهر كتراب وهو الأفضل ولو نقل وثلج وخضخاض
وفيها خفف يديه روي بجيم وخاء وجص لم يطبخ ومعدن غير
نقد وجوهر ومنقول كشب وملح ولمريض حائط لبن أو حجر
لا بحصير وخشب وفعله في الوقت فالآيس أول المختار والمتردد
في لحوقه أو وجوده وسطه والراجي آخره وفيها تأخيره المغرب

هل الجمعة بدل عن الظهر او فرض يومها

للشفق وسن ترتيبه وإلى المرفقين وتجديد ضربة ليديه
وندب تسمية وبدء بظاهر يمناه بيسراه إلى المرفق ثم مسح
الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك وبطل بمبطل الوضوء وبو
جود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسيه ويعيد المقصر في الوقت
وصحت إن لم يعد كواجده بقربه أو رحله لا إن ذهب رحله وخائف
لص أو سبع ومريض عدم مناولا وراج قدم ومتردد في لحوقه
وناس ذكر بعدها كمقتصر على كوعيه لا على ضربة وكمتيمم على مصاب
بول وأول بالمشكوك وبالمحقق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة
الأرض بالجفاف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضئ وجماع مغتسل إلا
لطول وإن نسي إحدى الخمس تيمم خمسا وقدم ذو ماء مات ومعه
جنب إلا لخوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته وتسقط صلاة وقضاؤها
بعدم ماء وصعيد **فصل** إن خيف غسل جرح كالتيمم مسح ثم جبيرته
ثم عصابته كفصد ومرارة وقرطاس صدغ وعمامة خيف بنزعها
وإن بغسل أو بلا طهر وانتشرت إن صح جل جسده أو أقله ولم يضر
غسله وإلا ففرضه التيمم كأن قل جدا كيد وإن غسل أجزأ وإن
تعذر مسها وهي بأعضاء تيممه تركها وتوضأ وإلا فثالثها يتيمم
إن كثر ورابعها يجمعهما وإن نزعها لدواء أو سقطت وإن بصلاة قطع

وردها ومسح وإن صح غسله مسح متوضئ رأسه **فصل الحيض**
دم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة وإن دفعة
وأكثره لمبتدأة نصف شهر كأقل الطهر ولمعتادة ثلاثة استظهارا
على أكثر عادتها ما لم تجاوزه ثم هي طاهر ولحامل بعد ثلاثة أشهر
النصف ونحوه وفي ستة فأكثر عشرون يوما ونحوها وهل ما قبل
الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان وإن تقطع طهر لفقت أيام
الدم فقط على تفصيلها ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم
وتصلي وتوطأ والمميز بعد طهر تم حيض ولا تستظهر على الأصح
والطهر بجفوف أو قصة وهي أبلغ لمعتادة فتنتظرها لآخر المختار
وفي المبتدأة تردد وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم
والصبح ومنع صحة صلاة وصوم ووجوبهما وطلاقا وبدء عدة
ووطء فرج أو تحت إزار ولو بعد نقاء وتيمم ورفع حدثها ولو جنابة
ودخول مسجد فلا تعتكف ولا تطوف ومس مصحف لا قراءة والنفاس
دم خرج للولادة ولو بين توأمين وأكثره ستون فإن تخللهما
فنفاسان وتقطعه ومنعه كالحيض ووجب وضوء بهادي
والأظهر نفيه **باب** الوقت المختار للظهر من زوال
الشمس لآخر القامة بغير ظل الزوال وهو أول وقت العصر

بلا

قال المصنف وتقطع طهر [illegible] لم يقل [illegible] إن [illegible] وهو [illegible] الشيخ

فائدة كل مختلس [illegible] ابن القاسم [illegible] وهذا [illegible] كلام ابن القاسم

[illegible] قال المصنف [illegible] لنفاسين [illegible] ابن عرفة

الصلاة قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط

للاصفرار واشتركا بقدر إحداهما وهل في آخر القامة الأولى أو
أول الثانية **خلاف** وللمغرب غروب الشمس يقدر بفعلها بعد
شروطها وللعشاء من غروب حمرة الشفق للثلث الأول وللصبح من
الفجر الصادق للإسفار الأعلى وهي الوسطى وإن مات وسط الوقت
بلا أداء لم يعص إلا أن يظن الموت والأفضل لفذ تقديمها مطلقا وعلى
جماعة آخره وللجماعة تقديم غير الظهر وتأخيرها لربع القامة ويزاد
لشدة الحر وفيها ندب تأخير العشاء قليلا وإن شك في دخول الوقت
لم تجز ولو وقعت فيه والضروري بعد المختار للطلوع في الصبح
وللغروب في الظهرين وللفجر في العشاءين وتدرك فيه الصبح بركعة
لا أقل والكل أداء والظهران والعشاءان بفضل ركعة عن الأولى لا الأخيرة
كحاضر سافر وقادم وأثم إلا لعذر بكفر وإن بردة وصبا وإغماء وجنون
ونوم وغفلة كحيض لا سكر والمعذور غير كافر يقدر له الطهر وإن
ظن إدراكهما فركع فخرج الوقت قضى الأخيرة وإن تطهر فأحدث
أو تبين عدم طهورية الماء أو ذكر ما يرتب فالقضاء وأسقط عذر
حصل غير نوم ونسيان المدرك وأمر صبي بها لسبع وضرب لعشر
ومنع نفل وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة وكره بعد
فجر وفرض عصر إلى أن ترتفع قيد رمح وتصلي المغرب إلا ركعتي الفجر

والوتر قبل الفجر لتابع عنه وجنازة وسجود تلاوة قبل إسفار
واصفرار وقطع محرم بوقت نهي وجازت بمربض بقر أو غنم كمقبرة
ولو لمشرك ومزبلة ومحجة ومجزرة إن أمنت من النجس وإلا
فلا إعادة على الأحسن إن لم تحقق وكرهت بكنيسة ولم تعد
ومعطن إبل ولو أمن وفي الإعادة قولان ومن ترك
فرضا أخر لبقاء ركعة بسجدتيها من الضروري وقتل بالسيف حدا
ولو قال أنا أفعل وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره
لا فائتة على الأصح والجاحد كافر. فصل سن الأذان
لجماعة طلبت غيرها في فرض وقتي ولو جمعة وهو مثنى ولو
الصلاة خير من النوم مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا
مجزوم بلا فصل ولو بإشارة لكسلام وبنى إن لم يطل غير مقدم على
الوقت إلا الصبح فبسدس الليل الأخير وصحته بإسلام وعقل وذكورة
وبلوغ وندب متطهر صيت مرتفع قائم إلا لعذر مستقبل إلا
لإسماع وحكايته لسامعه لمنتهى الشهادتين مثنى ولو متنفلا
لا مفترضا وأذان فذ إن سافر لا جماعة لم تطلب غيرها على المختار
وجاز أعمى وتعدده وترتبهم إلا المغرب وجمعهم كل على أذانه
وإقامة غير من أذن وحكايته قبله وأجرة عليه أو مع صلاة وكره

عليها وسلام عليه كملب وإقامة راكب أو معيد لصلاته كأذانه وسن
إقامة مفردة وثني تكبيرها لفرض وإن قضاء وصحت ولو تركت عمدا
وإن أقامت المرأة سرا فحسن وليقم معها أو بعدها بقدر الطاقة.
فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخبث وإن رعف قبلها ودام
وأخر لآخر الاختياري وصلى أو فيها وإن عيدا أو جنازة وظن دوامه
له أتمها إن لم يلطخ فرش مسجد وأومأ لخوف تأذيه أو تلطخ ثوبه لا جسده
وإن لم يظن ورشح فتله بأنامل يسراه فإن زاد عن درهم قطع
كأن لطخه أو خشي تلوث مسجد وإلا فله القطع وندب البناء فيخرج
ممسك أنفه ليغسل إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن قرب ويستدبر قبلة
بلا عذر ويطأ نجسا ويتكلم ولو سهوا إن كان بجماعة واستخلف
الإمام وفي بناء الفذ خلاف وإذا بنى لم يعتد إلا بركعة كملت وأتم مكانه
إن ظن فراغ إمامه وأمكن وإلا فالأقرب إليه وإلا بطلت ورجع إن
ظن بقاءه أو شك ولو بتشهد وفي الجمعة مطلقا لأول الجامع وإلا بطلتا
وإن لم يتم ركعة في الجمعة ابتدأ ظهرا بإحرام وسلم وانصرف إن
رعف بعد سلام إمامه لا قبله وإن بنى بركعة كخروج فظهر نفيه
ومن رعف في الوسطى صلاته وإذا اجتمع بناء وقضاء لراعف أدرك
الوسطيين أو إحداهما أو لحاضر أدرك ثانية صلاة مسافر

بحضر تقدم إلا بنا وجلس في أخرى الإمام ولو لم تكن ثانيته فصل هل
ستر عورته بكثيف وإن بإعارة أو طلب أو نجس وحده كحرير وهو مقدم
شرط إن ذكر وقدر وإن بخلوة للصلاة خلاف وهي من رجل وأمة
وإن بشائبة وحرة مع امرأة ما بين سرة وركبة ومع أجنبي غير الوجه والكفين
وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت ككشف أمة فخذا لا رجل ومع
محرم غير الوجه والأطراف وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه ومن المحرم
كرجل مع مثله ولا تطلب أمة بتغطية رأس وندب سترها بخلوة
ولأم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة وأعادت إن راهقت
للاصفرار ككبيرة إن تركا القناع كمصل بحرير وإن انفرد أو بنجس بغير
أو بوجود مطهر وإن ظن عدم صلاته وصلى بطاهر لا عاجز صلى عريانا
كفائتة وكره محدد لا بريح وانتقاب امرأة ككف كم وشعر لصلاة
وتلثم ككشف مشتر صدرا أو ساقا وصماء بستر وإلا منعت كاحتباء
لا ستر معه وعصى وصحت إن لبس حريرا أو ذهبا أو سرق أو نظر
محرما فيها وإن لم يجد إلا ستر لأحد فرجيه فثالثها يخير ومن عجز
صلى عريانا فإن اجتمعوا بظلام فكالمستورين وإلا تفرقوا فإن لم يمكن
صلوا قياما غاضين إمامهم وسطهم فإن علمت في صلاة بعتق مكشوفة رأس
أو وجد عريان ثوبا استترا إن قرب وإلا أعادا بوقت وإن كان لعراة ثوب

صلوا أفذاذا أو لأحدهم ندب له إعارتهم فصل ومع الأمن
استقبال عين الكعبة لمن بمكة فإن شق ففي الاجتهاد نظر وإلا فالأظهر
جهتها اجتهادا كأن نقضت وبطلت إن خالفها وإن صادف وصوب
سفر قصر لراكب دابة فقط وإن بمحمل بدل في نفل وإن وتر وإن
سهل الابتداء لها لا سفينة فيدور معها إن أمكن وهل إن أومأ أو مطلقا
تأويلان ولا يقلد مجتهد غيره ولا محرابا إلا لمصر وإن أعمى وسأل
عن الأدلة وقلد غيره مكلفا عارفا أو محرابا فإن لم يجد أو تحير مجتهد
تخير ولو صلى أربعا لحسن واختير وإن تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى
ومنحرف يسيرا فيستقبلانها وبعدها أعاد في الوقت المختار وهل
يعيد الناسي أبدا خلاف وجازت سنة فيها وفي الحجر لأي جهة لا فرض
فيعاد في الوقت وأول بالنسيان وبالإطلاق وبطل فرض على ظهرها
كالراكب إلا لالتحام أو لخوف من كسبع وإن لغيرها وإن أمن أعاد الخائف
بوقت وإلا لخضخاض لا يطيق النزول به أو لمرض ويؤديها عليها كالأرض
فلها وفيها كراهة الأخير فصل فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام
وقيام لها إلا لمسبوق فتأويلان وإنما يجزئ الله أكبر فإن عجز
سقط ونية الصلاة المعينة ولفظه واسع وإن تخالفا فالعقد والرفض
مبطل كسلام أو ظنه فأتم بنفل إن طالت أو ركع وإلا فلا كأن لم يظنه

أو غربت أو لم ينو الركعات أو الأداء أو ضده، ونية اقتداء المأموم، وجاز
له دخول على ما أحرم به الإمام، وبطلت بسبقها إن كثر وإلا فخلاف
وفاتحة بحركة لسانه على إمام وفذ وإن لم يسمع نفسه، وقيام لها، فيجب
تعلمها إن أمكن، وإلا ائتم، فإن لم يمكنا فالمختار سقوطهما، وندب فصل
بين تكبيره وركوعه، وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجل خلاف، وإن
ترك آية منها سجد، وركوع تقرب راحتاه فيه من ركبتيه، وندب
تمكينهما منهما ونصبهما، ورفع منه، وسجود على جبهته، وأعاد لترك أنفه
بوقت، وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه على الأصح، ورفع منه
وجلوس لسلام، وسلام عرف بأل، وفي اشتراط نية الخروج به
خلاف، وأجزأ في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام، وطمأنينة
وترتيب أداء، واعتدال على الأصح، والأكثر على نفيه، وسننها سورة
بعد الفاتحة في الأولى والثانية، وقيام لها، وجهر أقله أن يسمع نفسه
ومن يليه، وسر بمحلهما، وكل تكبيرة إلا الإحرام، وسمع الله لمن حمده لإمام
وفذ، وكل تشهد، والجلوس الأول، والزائد على قدر السلام من الثاني، وعلى
الطمأنينة، ورد مقتد على إمامه ثم يساره، وبه أحد، وجهر بتسليمة التحليل
فقط، وإن سلم على اليسار ثم تكلم لم تبطل، وسترة لإمام وفذ إن خشيا
مرورا بطاهر ثابت غير مشغل في غلظ رمح وطول ذراع لا دابة وحجر واحد

وخط

وخط وأجنبية، وفي المحرم قولان، وأثم مار له مندوحة، ومصل
تعرض، وإنصات مقتد ولو سكت إمامه، وندب إن أسر، ورفع
يديه مع إحرامه حين شروعه، وتطويل قراءة صبح والظهر تليها، وتقصيرها
بمغرب وعصر، كتوسط بعشاء، وثانية عن أولى، وجلوس أول، وقول
مقتد وفذ ربنا ولك الحمد، وتسبيح بركوع وسجود، وتأمين فذ
مطلقا وإمام بسر، ومأموم بسر أو جهر إن سمعه على الأظهر، وإسرارهم
به، وقنوت سرا بصبح فقط، وقبل الركوع، ولفظه اللهم
إنا نستعينك لآخره، وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين
فلاستقلاله، والجلوس كله بإفضاء اليسرى للأرض واليمنى عليها و
إبهامها للأرض، ووضع يديه على ركبتيه بركوعه، ووضعهما حذو
أذنيه أو قربهما بسجود، ومجافاة رجل فيه بطنه فخذيه ومرفقيه
ركبتيه، والرداء، وسدل يديه، وهل يجوز القبض في النفل أو إن
طول، وهل كراهته في الفرض للاعتماد أو خيفة اعتقاد وجوبه
أو إظهار خشوع تأويلات، وتقديم يديه في سجوده، وتأخيرهما
عند القيام، وعقد يمناه في تشهديه الثلاث مادا السبابة والإبهام
وتحريكها دائما، وتيامن بالسلام، ودعاء بتشهد ثان، وهل لفظ التشهد
والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم سنة أو فضيلة خلاف، ولا

بسملة فيها وجازت كتعوذ بنفل وكرها بفرض كدعاء قبل قراءة وبعد
فاتحة وأثنائها وأثناء سورة وركوع وقبل تشهد وبعد سلام إمام
وتشهد أول لا بين سجدتيه ودعا بما أحب وإن لدنيا وسمى من
أحب ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل وكره سجود على ثوب
لا حصير وتركه أحسن ورفع مومئ ما يسجد عليه وسجود على كور عمامته
أو طرف كمه ونقل حصباء من ظل له يسجد وقراءة بركوع أو سجود ودعاء
خاص أو بعجمية لقادر والتفات وتشبيك أصابع وفرقعتها وإقعاء وتخصر
وتغميض بصره ورفعه رجلا ووضع قدم على أخرى وإقرانهما
وتفكر بدنيوي وحمل شيء بكم أو فم وتزويق قبلة وتعمد مصحف
فيه ليصلي له وعبث بلحيته أو غيرها كبناء مسجد غير مربع وفي كره
الصلاة به قولان فصل يجب بفرض قيام إلا لمشقة أو لخوفه به
فيها أو قبل ضررا كالتيمم لكخروج ريح ثم استناد لا لجنب وحائض ولهما
أعاد بوقت ثم جلوس كذلك وتربع كالمتنفل وغير جلسته بين
سجدتيه ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت وإلا كره ثم ندب
على أيمن ثم أيسر ثم ظهر وأومأ عاجز إلا عن القيام ومع الجلوس أومأ
للسجود منه وهل يجب فيه الوسع ويجزئ إن سجد على أنفه تأويلان
وهل يومئ بيديه أو يضعهما على الأرض وهو المختار وحسر عمامته

بسجود

بسجود تأويلان وإن قدر على الكل وإن سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس
وإن خف معذور انتقل للأعلى وإن عجز عن فاتحة قائما جلس وإن لم
يقدر إلا على نية أو مع إيماء بطرف فقال وغيره لا نص ومقتضى المذهب
الوجوب وجاز قدح عين أدى لجلوس لا استلقاء فيعيد أبدا وصحح عذره
أيضا ولمريض ستر نجس بطاهر ليصلي كالصحيح على الأرجح ولمتنفل
جلوس ولو في أثنائها إن لم يدخل على الإتمام لا اضطجاع وإن أولا
فصل وجب قضاء فائتة مطلقا ومع ترتيب حاضرتين شرطا والفوائت
في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها وهل أربع أو خمس
خلاف فإن خالف ولو عمدا أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأمومه
خلاف وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ وشفع إن ركع
وإمام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة وكمل فذ بعد
شفع من المغرب كثلاث من غيرها وإن جهل عين منسية مطلقا صلى
خمسا وإن علمها دون يومها صلاها ناويا له وإن نسي صلاة وثانيتها صلى
ستا وندب تقديم ظهر وفي ثالثتها أو رابعتها أو خامستها وحادية
عشرتها وفي صلاتين من يومين معينتين لا يدري السابقة صلاهما
وأعاد المبتدأة ومع الشك في القصر أعاد إثر كل حضرية سفرية
وثلاثا كذلك سبعا وأربعا ثلاث عشرة وخمسا إحدى وعشرين وصلى

في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الأولى سبعا وأربعا ثمانيا وخمسا تسعا

فصل سن لسهو وإن تكرر بنقص سنة مؤكدة أو مع زيادة سجدتان
قبل سلامه وبالجامع في الجمعة وأعاد تشهده كترك جهر وسورة
بفرض وتشهدين وإلا فبعده كمتم لشك ومقتصر على شفع شك أهو
به أو بوتر أو ترك سر بفرض أو استنكحه الشك ولها عنه كطول بمحل لم يشرع به
على الأظهر وإن بعد شهر بإحرام أو تشهد وسلام جهرا وصح إن
قدم أو أخر لا إن استنكحه السهو ويصلح أو شك هل سها أو سلم
أو سجد واحدة في شكه فيه هل سجد اثنتين أو زاد سورة في أخرييه
أو خرج من سورة لغيرها أو قاءه غلبة أو قلس ولا لفريضة وفي غير
مؤكدة كتشهد ويسير جهر أو سر وإعلان بكآية وإعادة سورة
فقط لهما وتكبيرة وفي إبدالها بسمع الله لمن حمده أو عكسه
تأويلان ولا لإدارة مؤتم وإصلاح رداء أو سترة سقطت أو كمشي
صفين لسترة أو فرجة أو دفع مار أو ذهاب دابة وإن بجنب
أو بقهقرة وفتح على إمامه إن وقف وسد فيه لتثاؤب ونفث بثوب
لحاجة كتنحنح والمختار عدم الإبطال به لغيرها وتسبيح رجل أو امرأة
لضرورة ولا يصفقن وكلام لإصلاحها بعد سلام ورجع إمام فقط
لعدلين إن لم يتيقن إلا لكثرتهم جدا ولا لحمد عاطس أو مبشر وندب

لشرط أن يكون بين مأموميه

قوله ... عدم الاستشهاد [illegible]

تركه ولا لجائز كإنصات قل لمخبر وترويح رجليه وقتل عقرب تريده
وإشارة لسلام أو حاجة لا على مشمت كأنين لوجع وبكاء تخشع وإلا
فكالكلام كسلام على مفترض ولا لتبسم وفرقعة أصابع والتفات
بلا حاجة وتعمد بلع ما بين أسنانه وحك جسده وذكر قصد التفهيم
به بمحله وإلا بطلت كفتح على من ليس معه في صلاة على الأصح وبطلت
بقهقهة وتمادى المأموم إن لم يقدر على الترك كتكبيره للركوع
بلا نية إحرام وذكر فائتة وبحدث وبسجوده لفضيلة أو لتكبيرة
وبمشغل عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت وبزيادة أربع كر
كعتين في الثنائية وبتعمد كسجدة أو نفخ أو أكل أو شرب أو قيء وكلام
وإن بكره أو وجب لإنقاذ أعمى إلا لإصلاحها فبكثيره وبسلام وأكل
وشرب وفيها إن أكل أو شرب انجبر وهل اختلاف أو لا للسلام
في الأولى أو للجمع تأويلان وبانصراف لحدث ثم تبين نفيه كمسلم
شك في الإتمام ثم ظهر الكمال على الأظهر وبسجود المسبوق مع الإمام
بعديا أو قبليا إن لم يلحق ركعة وإلا سجد ولو ترك إمامه أو لم
يدرك موجبه وأخر البعدي ولا سهو على مؤتم حالة القدوة
وبترك قبلي عن ثلاث سنن وطال لا أقل فلا سجود وإن ذكره في
صلاة وبطلت فكذاكرها وإلا فكنقص من فرض إن أطال القراءة أو ركع

قوله وذكر فائتة هذا معطوف على قوله كتكبيره للركوع بلا نية إحرام [illegible] في التمادي [illegible] على قوله بقهقهة

قوله وإن ذكره أي ذكر السجود القبلي [illegible]

بطلت وأتم النفل وقطع غيره وندب الإشفاع إن عقد ركعة وإلا رجع
بلا سلام ومن نقل في فرض تمادى كفي نفل إن أطالها أو ركع وهل بتعمد ترك
سنة أو لا ولا سجود خلاف وبترك ركن وطال كشرط وتداركه إن لم يسلم
ولم يعقد ركوعا وهو رفع رأس إلا لترك ركوع فبالانحناء كسر وتكبير
عيد وسجدة تلاوة وذكر بعض وإقامة مغرب عليه وهو بها وبنى إن
قرب ولم يخرج من المسجد بإحرام ولم تبطل بتركه وجلس له على الأظهر
وأعاد تارك السلام التشهد وسجد إن انحرف عن القبلة ورجع تارك
الجلوس الأول إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولا سجود وإلا فلا
ولا تبطل إن رجع ولو استقل وتبعه مأمومه وسجد بعده كنفل لم
يعقد ثالثته وإلا كمل أربعا وفي الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما وتا
رك ركوع يرجع قائما وندب أن يقرأ وسجدة يجلس لا سجدتين ولا
يجبر ركوع أولاه بسجود ثانيته وبطل بأربع سجدات من أربع ركعات
الأول ورجعت الثانية أولى ببطلانها لفذ وإمام وإن شك في سجدة لم
يدر محلها سجدها وفي الأخيرة يأتي بركعة وفي قيام ثالثة بثلاث ورابعة
بركعتين وتشهد وإن سجد إمام سجدة لم يتبع وسبح به فإن خيف عقده
قاموا فإذا جلس قاموا كقعوده بثالثة فإذا سلم أتوا بركعة وأمهم أحد
هم وسجدوا قبله وإن زوحم مؤتم عن ركوع أو نعس أو نحوه اتبعه

في

في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها أو سجدة فإن لم يطمع فيها قبل
عقد إمامه تمادى وقضى ركعة وإلا سجدها ولا سجود عليه إن تيقن
وإن قام إمام لخامسة فمتيقن انتفاء موجبها يجلس وإلا تبعه فإن خالف
عمدا بطلت فيهما لا سهوا فيأتي الجالس بركعة ويعيدها المتبع وإن
قال قمت لموجب صحت لمن لزمه اتباعه وتبعه وللمقابل إن سبح كمتبع تأول وجوبه
على المختار لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع ولم تجز مسبوقا
علم بخامسيتها وهل كذا إن لم يعلم أو تجزئه إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب
قولان وتارك سجدة من كأولاه لا تجزئه الخامسة إن تعمدها فصل
سجد بشرط الصلاة بلا إحرام وسلام قارئ ومستمع فقط إن جلس ليتعلم
ولو ترك القارئ إن صلح ليؤم ولم يجلس ليسمع في إحدى عشرة لا
ثانية الحج والنجم والانشقاق والقلم وهل سنة أو فضيلة
خلاف وكبر لخفض ورفع ولو بغير صلاة وص وأناب وفصلت
تعبدون وكره سجود شكر أو زلزلة وجهر بها بمسجد وقراءة بتلحين
كجماعة وجلوس لها لا لتعلم وأقيم القارئ في المسجد يوم خميس أو
غيره وفي كره قراءة الجماعة على الواحد روايتان واجتماع لدعاء
يوم عرفة ومجاوزتها لمتطهر وقت جواز وإلا فهل يجاوز محلها
أو الآية تأويلان واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية قال وهو

الأشبه وتعمدها بفريضة أو بخطبة لا نفل مطلقا وإن قرأها في فرض
سجد لا خطبة وجهر إمام السرية وإلا اتبع ومجاوزها بيسير يسجد
وبكثير يعيدها بالفرض ما لم ينحن وبالنفل في ثانيته ففي فعلها قبل الفاتحة
قولان وإن قصدها فركع سهوا اعتد به ولا سهو الخلاف تكريرها
أو سجود قبلها سهوا اعتد به وأصل المذهب تكريرها إن كرر حزبا إلا
المعلم والمتعلم فأول مرة وندب لساجد الأعراف قراءة قبل ركوعه ولا
يكفي عنها ركوع وإن تركها وقصده صح وكره وسهوا اعتد به عند
مالك لا ابن القاسم فيسجد إن اطمأن به فصل ندب نفل وتأكد
بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر بلا حد والضحى وسر به نهارا وجهر
ليلا وتأكد بوتر وتحية مسجد وجاز ترك مار وتأدت بفرض وبدء
بها بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم وإيقاع نفل
به بمصلاه عليه السلام والفرض بالصف الأول وتحية مسجد مكة
الطواف وتراويح وانفراد فيها إن لم تعطل المساجد والختم فيها
وسورة تجزي ثلاث وعشرون ثم جعلت تسعا وثلاثين وخفف
مسبوقها ثانيته ولحق وقراءة شفع بسبح والكافرون ووتر بإخلاص
ومعوذتين إلا لمن له حزب فمنه فيهما وفعله لمنتبه آخر الليل
ولم يعده مقدم ثم صلى وجاز وعقب شفع منفصل بسلام

إلا

قوله تحية ولا يحرم بالجلوس ...

الحركات للاركان عند مالك غير مقصودة وعند ابن القاسم مقصودة

إلا لاقتداء بواصل وكره وصله ووتر بواحدة وقراءة ثان
من غير انتهاء الأول ونظر بمصحف في فرض أو أثناء نفل لا أوله
وجمع كثير لنفل أو بمكان مشتهر وإلا فلا وكلام بعد صبح
لقرب الطلوع لا بعد فجر وضجعة بين صبح وركعتي الفجر
والوتر سنة آكد ثم عيد ثم كسوف ثم استسقاء ووقته بعد
عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه للصبح وندب قطعها له
لفذ لا مؤتم وفي الإمام روايتان وإن لم يتسع الوقت إلا
لركعتين تركه لا لثلاث وللخمس صلى الشفع ولو قدم ولسبع زاد
الفجر وهي رغيبة تفتقر لنية تخصها ولا تجزئ إن تبين تقدم
إحرامها للفجر ولو بتحر وندب الاقتصار على الفاتحة وإيقاعها
بمسجد ونابت عن التحية وإن فعلها ببيته لم يركع ولا يقضي
غير فرض إلا هي فللزوال وإن أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها
أو خارجه ركعها إن لم يخف فوات ركعة وهل الأفضل كثرة
السجود أو طول القيام قولان فصل الجماعة بفرض غير جمعة
سنة ولا تتفاضل وإنما يحصل فضلها بركعة وندب لمن لم يحصله
كمصل بصبي لا امرأة أن يعيد مفوضا مأموما ولو مع واحد
غير مغرب كعشاء بعد وتر وإن أعاد ولم يعقد قطع وإلا شفع

وإن أتم ولو سلم أتى برابعة إن قرب وأعاد مؤتم بمعيد أبداً
أفذاذاً وإن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزأت ولا يطال ركوع
لداخل والإمام الراتب كجماعة ولا تبتدأ صلاة بعد الإقامة وإن
أقيمت وهو في صلاة قطع إن خشي فوات ركعة وإلا أتم النافلة أو
فريضة غيرها وإلا انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عقدها
والقطع بسلام أو مناف وإلا أعاد وإن أقيمت بمسجد على محصل
الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا لزمته كمن لم
يصلها وببيته يتمها وبطلت باقتداء بمن بان كافراً أو امرأة أو خنثى أو
مجنوناً أو فاسقاً بجارحة أو مأموماً أو محدثاً إن تعمد أو علم مؤتمه
وبعاجز عن ركن أو علم إلا كالقاعد بمثله فجائز أو بأمي إن
وجد قارئ أو قارئ بكقراءة ابن مسعود أو عبد في جمعة أو صبي في
فرض وبغيره تصح وإن لم تجز وهل بلاحن مطلقاً أو في الفا
تحة وبغير مميز بين ضاد وظاء خلاف وأعاد بوقت في كحروري
وكره أقطع وأشل وأعرابي لغيره وإن أقرأ وذو سلس وقرح
لصحيح وإمامة من يكره وترتب خصي ومأبون
وأغلف وولد زنا ومجهول حال وعبد بفرض وصلاة بين
الأساطين أو أمام الإمام بلا ضرورة واقتداء من بأسفل السفينة

بمن

بمن بأعلاها كأبي قبيس وصلاة رجل بين نساء وبالعكس وإمامة بمسجد
بلا رداء وتنفله بمحرابه وإعادة جماعة بعد الراتب وإن أذن وله
الجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً وخرجوا إلا بالمساجد الثلا
ث فيصلون بها أفذاذاً إن دخلوها وقتل كبرغوث بمسجد وفيها يجوز
طرحها خارجه واستشكل وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع
وألكن ومحدود وعنين ومجذم إلا أن يشتد فلينح وصبي
بمثله وعدم إلصاق من على يمين الإمام أو يساره بمن حذوه وصلاة
منفرد خلف صف ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهما وإسراع لها
بلا خبب وقتل عقرب أو فار بمسجد وإحضار صبي به لا يعبث
ويكف إذا نهي وبصق به إن حصب أو تحت حصيره ثم قدمه
ثم يمينه ثم أمامه وخروج متجالة لعيد واستسقاء وشابة
لمسجد ولا يقضى على زوجها به واقتداء ذوي سفن بإمام و
فصل مأموم بنهر صغير أو طريق وعلو مأموم ولو بسطح
لا عكسه وبطلت بقصد إمام ومأموم به الكبر إلا بكشبر وهل
يجوز إن كان مع الإمام طائفة كغيرهم تردد ومسمع واقتداء به
أو برؤية وإن بدار وشرط الاقتداء نيته بخلاف الإمام ولو
بجنازة إلا جمعة وجمعاً وخوفاً ومستخلفاً كفضل الجماعة واختار

تاني شرط

في الأخير خلاف الأكثر ومساواته في الصلاة وإن بأداء وقضاء

أو بظهرين من يومين إلا نفلا خلف فرض ولا ينتقل منفرد لجماعة

كالعكس وفي مريض اقتدى بمثله فصح قولان ومتابعة في إحرام

وسلام فالمساواة وإن بشك في المأمومية مبطلة لا المساوقة كغيرهما

لكن سبقه ممنوع وإلا كره وأمر الرافع بعوده إن علم إدراكه

قبل رفعه لا إن خفض وندب تقديم سلطان ثم رب منزل

والمستأجر على المالك وإن عبدا كامرأة واستخلفت ثم زائد فقه

ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم بسن إسلام ثم بنسب ثم بخلق ثم بخلق

ثم بلباس إن عدم نقص منع أو كره واستنابة الناقص كوقوف

ذكر عن يمينه واثنين خلفه وصبي عقل القربة كالبالغ ونساء

خلف الجميع ورب الدابة أولى بمقدمها والأورع والعدل والحر

والأب والعم على غيرهم وإن تشاح متساوون لا لكبر اقترعوا

وكبر المسبوق لسجود أو ركوع بلا تأخير لا لجلوس وقام بتكبير

إن جلس في ثانيته إلا مدرك التشهد وقضى القول وبنى الفعل

وركع من خشي فوات ركعة دون الصف إن ظن إدراكه قبل الرفع يدب

كالصفين لآخر فرجة قائما أو راكعا لا ساجدا أو جالسا وإن شك في الإدراك ألغاها

وإن كبر لركوع ونوى بها العقد أو نواهما أو لم ينوهما أجزأ وإن

لم

اذا ادرك الجلوس الاخير سلم الامام قام بتكبير

واذا ادرك المصلي مع الامام ركعة الاخيرة فانه يقوم بلا

لم ينوه ناسيا له تمادى المأموم فقط وفي تكبير السجود

تردد وإن لم يكبر استأنف فصل ندب لإمام خشي تلف مال

أو نفس أو منع الإمامة لعجز أو الصلاة برعاف أو سبق حدث

أو ذكره استخلاف وإن بركوع أو سجود ولا تبطل إن رفعوا

برفعه قبله ولهم إن لم يستخلف ولو أشار لهم بالانتظار واستخلاف

الأقرب وترك كلام في كحدث وتأخر مؤتما في العجز ومسك أنفه

في خروجه وتقدمه إن قرب وإن بجلوس وإن تقدم غيره

صحت كأن استخلف مجنونا ولم يقتدوا به أو أتموا وحدانا أو بعضهم

أو بإمامين إلا الجمعة وقرأ من انتهاء الأول وابتدأ بسرية

إن لم يعلم وصحته بإدراك ما قبل الركوع وإلا فإن صلى لنفسه

أو بنى بالأولى أو الثالثة صحت وإلا فلا كعود الإمام لإتمامها

وإن جاء بعد العذر فكالأجنبي وجلس لسلامه المسبوق كأن سبق هو

لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو جهله فيسلم المسافر

ويقوم غيره للقضاء وإن جهل ما صلى أشار فأشاروا وإلا سبح

به وإن قال للمسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه

وسجد قبله إن لم تمحض زيادة بعد صلاة إمامه

فصل سن لمسافر غير عاص به ولاه أربعة برد ولو ببحر

ذهابًا قصدت دفعةً إن عدّى البلدي البساتين المسكونة
وتؤولت أيضًا على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة والعمودي
حلّته وانفصل غيرهما قصر رباعيةٍ وقتيةٍ أو فائتةٍ فيه وإن
نوتيًا بأهله إلى محل البدء لا أقل إلا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه
ولا راجع لدونها ولو لشيء نسيه ولا عادل عن قصير بلا عذر ولا
هائم وطالب رعي إلا أن يعلم قطع المسافة قبله ولا منفصل ينتظر
رفقة إلا أن يجزم بالسير دونها وقطعه دخول بلده وإن بريح
إلا متوطن كمكة رفض سكناها ورجع ناويًا السفر وقطعه دخول
وطنه أو مكان زوجة دخل بها فقط وإن بريح غالبة ونية
دخوله وليس بينه وبينه المسافة ونية إقامة أربعة أيام صحاح
ولو بخلاله إلا العسكر بدار الحرب أو العلم بها عادة لا الإقامة وإن
بآخر سفره وإن نواها بصلاة شفع ولم تجز حضرية ولا سفرية
وبعدها أعاد في الوقت وإن اقتدى مقيم به فكل على سنته
وكره كعكسه وتأكد وتبعه ولم يعد وإن أتم مسافر نوى
إتمامًا وإن سهوًا سجد والأصح إعادته كمأمومه بوقت
والأرجح الضروري إن تبعه وإلا بطلت كأن قصر عمدًا والسا
هي كأحكام السهو وكأن أتم ومأمومه ولا تبعه وسلم المسافر

بسلامه

بسلامه وأتم غيره بعده أفذاذًا وأعاد فقط بالوقت وإن ظنهم
سفرًا فظهر خلافه أعاد أبدًا إن كان مسافرًا كعكسه وفي ترك
نية القصر والإتمام تردد وندب تعجيل الأوبة والدخول
ضحى ورخص له جمع الظهرين ببر وإن قصر ولم يجد بلا كره وفيها
شرط الجد لإدراك أمر بمنهل زالت به ونوى النزول بعد
الغروب وقبل الاصفرار أخر العصر وبعده خير فيها وإن
زالت راكبًا أخرهما إن نوى الاصفرار أو قبله وإلا ففي وقتيهما
كمن لا يضبط نزوله وكالمبطون وللصحيح فعله وهل العشاءان
كذلك تأويلان وقدم خائف الإغماء والنافض والميد وإن
سلم أو قدم ولم يرتحل أو ارتحل قبل الزوال ونزل عنده
فجمع أعاد الثانية بالوقت وفي جمع العشاءين فقط بكل مسجد
لمطر أو طين مع ظلمة لا لطين أو ظلمة أذن للمغرب كالعادة وأخر
قليلًا ثم صليا ولاء إلا قدر أذان منخفض بمسجد وإقامة ولا
تنفل بينهما ولم يمنعه ولا بعدهما وجاز لمنفرد بالمغرب
يجدهم بالعشاء ولمعتكف بالمسجد كأن انقطع المطر بعد الشروع
لا إن فرغوا فيؤخر للشفق إلا بالمساجد الثلاثة ولا إن حدث
السبب بعد الأولى ولا المرأة والضعيف ببيتهما ولا منفرد

ماحضره

وقتيهما

بيان لا لطين

هذا مخرج من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب

بمسجد لجماعة لاحرج عليهم **فصل** شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة
وقت الظهر للغروب وهل إن أدرك ركعة من العصر وصحح
أو لا روايتان باستيطان بلد أو أخصاص لاخيم وبجامع مبني
متحد والجمعة للعتيق وإن تأخر أداء لا ذي بناء خف وفي اشتراط
سقفه وقصد تأبيدها وإقامة الخمس تردد وصحت برحبته
وطرق متصلة إن ضاقت أو اتصلت الصفوف لا إن انتفيا كبيت القناديل
وسطحه ودار وحانوت وبجماعة تتقرى بهم قرية أولا
بلا حد وإلا فتجوز باثني عشر باقين لسلامها بإمام مقيم إلا
الخليفة يمر بقرية جمعة ولا تجب عليه وبكونه
الخاطب إلا لعذر ووجب انتظاره لعذر قرب على
الأصح وبخطبتين قبل الصلاة مما تسميه العرب خطبة تحضرهما
الجماعة واستقبله غير الصف الأول وفي وجوب قيامه لهما تردد
ولزمت المكلف الحر الذكر بلا عذر المتوطن وإن بقرية نائية
بكفرسخ من المنار كأن أدرك المسافر النداء قبله أو صلى الظهر
ثم قدم أو بلغ أو زال عذره لا بالإقامة إلا تبعا وندب تحسين
هيئة وجميل ثياب وطيب ومشي وتهجير وإقامة أهل السوق
مطلقا بوقتها وسلام خطيب لخروجه لا صعوده وجلوسه

أولا

قال في الطرر كان ان يكون الجامع داخل البلد

قال ابن عرفة واسرار الخطبة كعدمها

أولا وبينهما وتقصيرهما والثانية أقصر ورفع صوته واستخلافه
لعذر حاضرها وقراءة فيهما وختم الثانية بيغفر الله لنا
ولكم وأجزأ اذكروا الله يذكركم وتوكؤ على كقوس وقراءة الجمعة
وإن لمسبوق وهل أتاك وأجاز بالثانية بسبح أو المنافقون
وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدبر أذن سيدهما وأخر الظهر
راج زوال عذره وإلا فله التعجيل وغير المعذور إن صلى
الظهر مدركا لركعة لم تجزه ولا يجمع الظهر إلا ذو عذر واستؤذن
إمام ووجبت إن منع وأمنوا وإلا لم تجز وسن غسل متصل بالرواح
ولو لم تلزمه وأعاد إن تغذى أو نام اختيارا لا لأكل
خف وجاز تخط قبل جلوس الخطيب واحتباء فيها وكلام بعدها
للصلاة وخروج كمحدث بلا إذن وإقبال على ذكر قل سرا
كتأمين وتعوذ عند السبب كحمد عاطس سرا ونهي خطيب
أو أمره وإجابته وكره ترك طهر فيهما والعمل يومها وبيع
كعبد بسوق وقتها وتنفل إمام قبلها أو جالس عند الأذان
وحضور شابة وسفر بعد الفجر وجاز قبله وحرم بالزوال
كلام في خطبته بقيامه وبينهما ولو لغير سامع إلا أن
يلغو على المختار وكسلام ورده ونهي لاغ وحصبه أو إشارة

له وابتدأ صلاة بخروجه وإن لداخل ولا يقطع إن دخل
وفسخ بيع وإجارة وتولية وشركة وإقالة وشفعة بأذان
ثان فإن فات فالقيمة حين القبض كالبيع الفاسد لا نكاح وهبة
وصدقة وعذر تركها والجماعة شدة وحل ومطر أو جذام
ومرض وتمريض وإشراف قريب ونحوه وخوف على مال
أو حبس أو ضرب والأظهر والأصح أو حبس معسر وعري ورجا
عفو قود وأكل كثوم كريح عاصفة بليل لا عرس أو عمى أو شهود
عيد وإن أذن الإمام **فصل** رخص لقتال جائز أمكن تركه
لبعض قسمهم وإن وجاه القبلة أو على دوابهم قسمين وعلمهم
وصلى بأذان وإقامة بالأولى في الثنائية ركعة وإلا فركعتين
ثم قام ساكتا أو داعيا أو قارئا في الثانية وفي قيامه بغيرها **تردد**
وأتمت الأولى وانصرفت ثم صلى بالثانية ما بقي وسلم فأتموا
لأنفسهم ولو صلوا بإمامين أو بعض فذا جاز وإن لم
يمكن أخروا لآخر الاختياري وصلوا إيماء كأن دهمهم عدو بها
وحل للضرورة مشي وركض وطعن وعدم توجه وكلام
وإمساك ملطخ وإن أمنوا بها أتمت صلاة أمن وبعدها
لا إعادة كسواد ظن عدوا فظهر نفيه وإن سهى مع الأولى

سجدت بعد إكمالها وإلا سجدت القبلي معه والبعدي
بعد القضاء وإن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة
بطلت الأولى والثالثة في الرباعية كغيرهما **على الأرجح** وصحح
خلافه **فصل** سن لعيد ركعتان لمأمور الجمعة من حل النافلة
للزوال ولا ينادى الصلاة جامعة وافتتح بسبع تكبيرات
بالإحرام ثم بخمس غير القيام موالى إلا بتكبير المؤتم بلا قول
وتحراه مؤتم لم يسمع وكبر ناسيه إن لم يركع وسجد بعده
وإلا تمادى وسجد غير المؤتم قبله ومدرك القراءة يكبر
فمدرك الثانية يكبر خمسا ثم سبعا بالقيام وإن فاتت قضى
الأولى بست وهل بغير القيام **تأويلان وندب** إحياء ليلته
وغسل وبعد الصبح وتطيب وتزين وإن لغير مصل ومشي
في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخيره في النحر وخروج بعد
الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله **وصحح** خلافه وجهر به
وهل لمجيء الإمام أو لقيامه للصلاة **تأويلان** ونحره أضحيته
بالمصلى وإيقاعها به إلا بمكة ورفع يديه في أولاه **فقط** وقراءتها
بكسبح والشمس وخطبتان كالجمعة وسماعهما واستقباله
وبعدية بعدهما وأعيدتا إن قدمتا واستفتاح بتكبير وتخليلهما به

بلا حدث وإقامة من لم يؤمر بها أو فاتته وتكبيره إثر خمس عشرة
فريضة وسجودها البعدي من ظهر يوم النحر لا نافلة ومقضية
فيها مطلقا وكبر ناسيه إن قرب والمؤتم إن تركه إمامه
ولفظه وهو الله أكبر ثلاثا وإن قال بعد تكبيرتين لا إله إلا
الله ثم تكبيرتين ولله الحمد فحسن وكره تنفل بمصلى قبلها
وبعدها لا بمسجد فيهما فصل سن وإن لعمودي ومسافر
لم يجد سيره لكسوف الشمس ركعتان سرا بزيادة قيامين
وركوعين وركعتان ركعتان لخسوف قمر كالنوافل جهرا
بلا جمع وندب في المسجد وقراءة البقرة ثم مواليها في القيا
مات ووعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد كالركوع ووقتها
كالعيد وتدرك الركعة بالركوع ولا تكرر وإن انجلت في أثنا
ئها ففي إتمامها كالنوافل قولان وقدم فرض خيف فواته ثم
كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر فصل سن الاستسقا
ء لزرع أو شرب بنهر أو غيره وإن بسفينة ركعتان جهرا وكرر إن
تأخر وخرجوا ضحى مشاة ببذلة وتخشع مشايخ ومتجالة وصبية
لا من لا يعقل منهم وبهيمة وحائض ولا يمنع ذمي وانفرد لا بيوم
ثم خطب كالعيد وبدل التكبير بالاستغفار وبالغ في الدعاء آخر

الثانية

الثانية مستقبلا ثم حول رداءه يمينه يساره بلا تنكيس وكذا الرجال
فقط قعودا وندب خطبة بالأرض وصيام ثلاثة قبله وصدقة
ولا يأمر بهما الإمام بل بتوبة ورد تبعة وجاز تنفل قبلها وبعدها
واختار إقامة غير المحتاج لمحتاج قال وفيه نظر فصل في وجوب
غسل الميت بمطهر ولو بزمزم والصلاة عليه كدفنه وكفنه
وسنيتهما خلاف وتلازما وغسل كالجنابة تعبدا بلا نية وقدم
الزوجان إن صح النكاح إلا أن يفوت فاسده بالقضاء وإن رقيقا أذن
سيده أو قبل بناء أو بأحدهما عيب أو وضعت بعد موته والأحب
نفيه إن تزوج أختها أو تزوجت غيره لا رجعية وكتابية إلا بحضرة
مسلم وإباحة الوطء للموت برق تبيح الغسل من الجانبين ثم أقرب
أوليائه ثم أجنبي ثم امرأة محرم وهل تستره أو عورته تأويلان
ثم يمم لمرفقيه كعدم الماء وتقطيع الجسد وتزليعه وصب على
مجروح أمكن ما يحمله وإن لم يحتمل تيممه والمرأة أقرب امرأة
ثم أجنبية ولف شعرها لا يضفر ثم محرم فوق ثوب ثم يممت
لكوعيها وستر من سرته لركبته وإن زوجا وركنها النية وأربع
تكبيرات وإن زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة
على المختار وإن والاه أو سلم بعد ثلاث أعاد وإن دفن فعلى القبر

وتسليمة خفيفة وسمع الإمام من يليه وصبر المسبوق للتكبير
ودعا إن تركت وإلا والى وكفن بملبوسه لجمعة وقدم كمؤنة الدفن
على دين غير المرتهن ولو سرق ثم إن وجد وعوض ورث إن فقد
الدين كأكل السبع الميت وهو على المنفق بقرابة أو رق لا زوجية
والفقير من بيت المال وإلا فعلى المسلمين وندب تحسين ظنه
بالله تعالى وتقبيله عند إحداده على أيمن ثم ظهر وتجنب حائض
وجنب له وتلقينه الشهادة وتغميضه وشد لحييه إذا قضى وتليين
مفاصله برفق ورفعه عن الأرض وستره بثوب ووضع ثقيل
على بطنه وإسراع تجهيزه إلا الغرق وللغسل سدر وتجريده
ووضعه على مرتفع وإيتاره كالكفن لسبع ولم يعد كالوضوء
لنجاسة وغسلت وعصر بطنه برفق وصب الماء في غسل مخرجيه
بخرقة وله الإفضاء إن اضطر وتوضئته وتعهد أسنانه وأنفه
بخرقة وإمالة رأسه لمضمضة وعدم حضور غير معين وكافور
في الأخيرة ونشف واغتسال غاسله وبياض الكفن وتجميره وعدم
تأخره عن الغسل والزيادة على الواحد ولا يقضى على الواحد في
الثلاثة على الأربعة وتقمصه وتعميمه وعذبة فيها وأزرة
ولفافتان والسبع للمرأة وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن

يلصق

يلصق بمنافذه والكافور فيه وفي مساجده وحواسه ومراقه
وإن محرما ومعتدة ولا يتولياه ومشي مشيع وإسراعه وتقدمه
وتأخر راكب ومرأة وسترها بقبة ورفع اليدين بأولى التكبير
وابتداء بحمد وصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام وإسرار
دعاء ورفع صغير على أكف ووقوف إمام بالوسط ومنكبي المرأة
ورأس الميت عن يمينه ورفع قبر كشبر مسنما وتؤولت أيضا على
كراهته فيسطح وحثو قريب فيه ثلاثا وتهيئة طعام لأهله
وتعزية وعدم عمقه واللحد وضجع فيه على أيمن مقبلا وتدورك
إن خولف بالحضرة كتنكيس رجليه وكترك الغسل ودفن من أسلم
بمقبرة الكفار إن لم يخف التغير وسد بلبن ثم لوح ثم قرمود
ثم آجر ثم قصب وسن التراب أولى من التابوت وجاز غسل
امرأة ابن كسبع ورجل كرضيعة والماء المسخن وعدم الدلك
لكثرة الموتى وتكفين بملبوس أو مزعفر أو مورس وحمل غير أربعة
وبدء بأي ناحية والمعين مبتدع وخروج متجالة أو إن لم يخش
منها الفتنة في كأب وزوج وابن وأخ وسبقها وجلوس قبل
وضعها ونقل وإن من بدو وبكا عند موته وبعده بلا رفع
صوت وقول قبيح وجمع أموات بقبر لضرورة وولي القبلة

الأفضل أو بصلاة يلي الإمام رجل فطفل فعبد فخصي فخنثى كذلك
وفي الصنف أيضا الصف وزيارة القبور بلا حد وكره حلق شعره وقلم
ظفره وهو بدعة وضم معه إن فعل ولا تنكأ قروحه ويؤخذ
عفوها وقراءة عند موته كتجمير الدار وبعده وعلى قبره وصياح خلفها
وقول استغفروا لها وانصراف عنها بلا صلاة أو بلا إذن إن لم يطولوا
وحملها بلا وضوء وإدخاله بمسجد والصلاة عليه فيه وتكرارها و
تغسيل جنب كسقط أو تحنيطه وتسميته وصلاة عليه ودفنه بدار
وليس عيبا بخلاف الكبير لا حائض وصلاة فاضل على بدعي
أو مظهر كبيرة والإمام على من حده القتل بحد أو قود وإن تولاه
الناس دونه وإن مات قبله فتردد وتكفين بحرير أو نجس وكأخضر
ومعصفر أمكن غيره وزيادة رجل على خمسة واجتماع نساء لبكاء
وإن سرا وتكبير نعش وفرشه بحرير واتباعه بنار ونداء به بمسجد
أو بابه لا بكحلق بصوت خفي وقيام لها وتطيين قبر أو تبييضه
وبناء عليه أو تحويز وإن بوهي به حرم وجاز للتمييز كحجر أو
خشبة بلا نقش ولا يغسل شهيد معترك فقط ولو ببلد الإسلام
أو لم يقاتل وإن أجنب على الأحسن لا إن رفع حيا وإن أنفذت
مقاتله إلا المغمور ودفن بثيابه إن سترته وإلا زيد بخف وقلنسوة

ومنطقة

ومنطقة قل ثمنها وخاتم قل فصه لا درع وسلاح ولا دون
الجل ولا محكوم بكفره وإن صغيرا ارتد أو نوى به سابيه
الإسلام إلا أن يسلم كأن أسلم ونوي بأبويه وإن اختلطوا
غسلوا وكفنوا وميز المسلم بالنية في الصلاة ولا سقط لم يستهل
ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع إلا أن تتحقق الحياة وغسل
دمه ولف بخرقة ووري ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها
ولا غائب ولا تكرر والأولى بالصلاة وصي رجي خيره ثم الخليفة
لا فرعه إلا مع الخطبة ثم أقرب العصبة وأفضل ولي
ولو ولي المرأة وصلى النساء دفعة وصحح ترتيبهن والقبر حبس
لا يمشى عليه ولا ينبش ما دام به إلا أن يشح رب كفن غصبه
أو قبر بملكه أو نسي معه مال وإن كان بما يملك فيه الدفن
بقي وعليهم قيمته وأقله ما منع رائحته وحرسه وبقر عن مال
كثر ولو بشاهد ويمين لا عن جنين وتؤولت أيضا على البقر
إن رجي وإن قدر على إخراجه من محله فعل والنص عدم جواز
أكله لمضطر وصحح أكله ودفنت مشركة حملت من مسلم بمقبرتهم
ولا يستقبل بها قبلتنا ولا قبلتهم ورمي ميت البحر به مكفنا إن لم
يرج البر قبل تغيره ولا يعذب ببكاء لم يوص به ولا يترك

مسلم لوليه الكافر ولا يغسل مسلم أبا كافرا ولا يدخله قبره
إلا أن يضيع فليواره والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير
إن كان كجار أو صالحا باب تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول
كملا وإن معلوفة وعاملة ونتاجا لا منها ومن الوحش وضمت
الفائدة له وإن قبل حوله بيوم لا لأقل الإبل في كل خمس ضائنة
إن لم يكن جل غنم البلد المعز وإن خالفته والأصح إجزاء بعير
إلى خمس وعشرين فبنت مخاض فإن لم تكن له سليمة فابن لبون
وفي ست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة وإحدى
وستين جذعة وست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين
حقتان ومائة وإحدى وعشرين إلى تسع حقتان أو ثلاث بنات
لبون الخيار للساعي وتعين أحدهما منفردا ثم في كل عشر
يتغير الواجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة وبنت المخاض الموفية سنة ثم كذلك البقر في كل ثلاثين
تبيع ذو سنتين وفي كل أربعين مسنة ذات ثلاث ومائة
وعشرون كمائتي الإبل الغنم في أربعين شاة جذع أو جذعة
ذو سنة ولو معزا وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان
وفي مائتين وشاة ثلاث وفي أربعمائة أربع ثم في كل مائة شاة

ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار إلا أن يرى الساعي أخذ
المعيبة لا الصغيرة وضم بخت لعراب وجاموس لبقر وضأن
لمعز وخير الساعي إن وجبت واحدة وتساويا وإلا فمن الأكثر و
ثنتان من كل إن تساويا أو الأقل نصاب غير وقص وإلا فالأكثر
وثلاث وتساويا فمنهما وخير في الثالثة وإلا فكذلك واعتبر
في الرابعة فأكثر كل مائة وفي أربعين جاموسا وعشرين بقرة منهما
ومن هرب بإبدال ماشية أخذ بزكاتها ولو قبل الحول على الأرجح
وبنى في راجعة بعيب أو فلس كمبدل ماشية تجارة وإن دون
نصاب بعين أو نوعها ولو لاستهلاك كنصاب قنية لا بمخالفها
أو راجعة بإقالة أو عينا بماشية وخلطاء الماشية كمالك فيما
وجب من قدر وسن وصنف إن نويت وكل حر مسلم ملك
نصابا بحول واجتمعا بملك أو منفعة في الأكثر من ماء ومراح ومبيت
وراع بإذنهما وفحل برفق وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة
عدديهما ولو انفرد وقص لأحدهما في القيمة كتأول الساعي
الأخذ من نصاب لهما أو لأحدهما وزاد للخلطة لا غصبا أو لم يكمل
لهما نصاب وذو ثمانين خالط بنصفيها ذوي ثمانين أو بنصف فقط
ذا أربعين كالخليط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة

قوله وراجع المأخوذ
منه شريكه مقيد بما
إذا وقع ونزل وإلا فا
لواجب ابتداء أخذ القيمة
وانظر ابن الحاجب

وخرج الساعي ولو بجدب طلوع الثريا بالفجر وهو شرط وجوب
إن كان وبلغ وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ إن أوصى بها ولا تجزئ
كمرور بها ناقصة ثم رجع وقد كملت فإن تخلف وأخرجت أجزأ
على المختار والأحسن على الزيد والنقص للماضي بتبدئة العام الأول
إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكمل
وصدق لا إن نقصت هاربا وإن زادت له فلكل ما فيه بتبدئة
الأول وهل يصدق قولان وإن سأل فنقصت أو زادت فالمو
جود إن لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزيد تردد وأخذ
الخوارج بالماضي إلا أن يزعموا الأداء إلا أن يخرجوا لمنعها وفي خمسة
أوسق فأكثر وإن بأرض خراجية ألف وستمائة رطل مائة وثمانية
وعشرون درهما مكيا كل خمسون وخمسا حبة من مطلق الشعير من حب
وتمر فقط منقى مقدر الجفاف وإن لم يجف نصف عشره كزيت ما له
زيت وثمن غير ذي الزيت وما لا يجف وفول أخضر إن سقي بآلة
وإلا فالعشر ولو اشترى السيح أو أنفق عليه وإن سقي بهما فعلى
حكميهما وهل يغلب الأكثر خلاف وتضم القطاني كقمح وشعير
وسلت وإن ببلدان إن زرع أحدهما قبل حصاد الآخر فيضم
الوسط لهما لا أول لثالث لا لعلس ودخن وذرة وأرز وهي

أجناس

أجناس والسمسم وبزر الكتان والقرطم كالزيتون لا الكتان
وحسب قشر الأرز والعلس وما تصدق به واستأجر قتا لا أكل
دابة في درسها والوجوب بإفراك الحب وطيب الثمر فلا شيء على
وارث قبلهما لم يصر له نصاب والزكاة على البائع بعدهما إلا أن يعدم
فعلى المشتري والنفقة على الموصى له المعين بجزء لا المساكين أو بكيل
فعلى الميت وإنما يخرص التمر والعنب إذا حل بيعهما واختلفت حاجة
أهلهما نخلة نخلة بإسقاط نقصها لا سقطها وكفى الواحد وإن اختلفوا
فالأعرف وإلا فمن كل جزء فإن أصابته جائحة اعتبرت وإن زادت
على تخريص عارف فالأحب الإخراج وهل على ظاهره أو الوجوب
تأويلان وأخذ من الحب كيف كان كالتمر نوعا أو نوعين وإلا
فمن أوسطها وفي مائتي درهم شرعي أو عشرين دينارا فأكثر
أو مجمع منهما بالجزء ربع العشر وإن لطفل أو مجنون أو نقصت أو برداءة
أصل أو إضافة وراجت ككاملة وإلا حسب الخالص إن تم
الملك وحول غير المعدن وتعدد بتعدده في مودعة ومتجر
فيها بأجر لا مغصوبة ومدفونة وضائعة ومدفوعة على أن الربح
للعامل بلا ضمان ولا زكاة في عين فقط ورثت إن لم يعلم بها أو لم توقف
إلا بعد حول بعد قسمها أو قبضها ولا موصى بتفرقتها ولا مال

رفيق وملبس وسكة وصياغة وجودة وحلي وإن تكسر إن لم يتهشم ولم
ينو عدم إصلاحه أو كان لرجل أو كراء إلا محرم اللبس أو معدا للعاقبة
أو صداقا أو منويا به التجارة وإن رصع بجوهر وزكى الزنة إن
نزع بلا ضرر وإلا تحرى وضم الربح لأصله كغلة مكترى للتجارة
ولو ربح دين لا عوض له عنده والمنفق بعد حوله مع أصله وقت
الشراء واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو غير مزكى كثمن
مقتنى وتضم ناقصة وإن بعد تمام لثانية أو ثالثة إلا بعد حولها
كاملة فعلى حولها كالكاملة أولا وإن نقصتا فربح فيهما أو في أحد
تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله فعلى حوليهما وفض ربحهما
وبعد شهر فمنه كبعده وإن حال حولها فأنفقها ثم حال حول
الثانية ناقصة فلا زكاة وبالمتجدد عن سلع التجارة بلا بيع كغلة
عبد وكتابة وثمرة مشترى إلا المؤبرة والصوف التام وإن
اكترى وزرع للتجارة زكى وهل يشترط كون البذر لها تردد لا إن لم
يكن أحدهما للتجارة وإن وجبت زكاة في عينها زكى ثم زكى الثمن
لحول التزكية وإنما يزكى دين إن كان أصله عينا بيده أو عرض
تجارة وقبض عينا ولو بهبة أو إحالة كمل بنفسه ولو تلف المتم
أو بفائدة جمعهما ملك وحول أو بمعدن على المقول لسنة

من أصله ولو فر بتأخيره إن كان عن كهبة أو أرش لا عن مشترى
للقنية وباعه لأجل فلكل وعن إجارة أو عرض مفاد قولان
وحول المتم من التمام لا إن نقص بعد الوجوب ثم زكى المقبوض
وإن قل وإن اقتضى دينارا فآخر فاشترى بكل سلعة باعها
بعشرين فإن باعهما أو إحداهما بعد شراء الأخرى زكى الأربعين
وإلا أحدا وعشرين وضم لاختلاط أحواله آخر لا عكس
والفوائد والاقتضاء لمثله مطلقا والفائدة للمتأخر منه فإن اقتضى
خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها ثم
اقتضى عشرة زكى العشرين والأولى إذا اقتضى خمسة وإنما
يزكى عرض لا زكاة في عينه ملك بمعاوضة بنية تجر أو مع
نية غلة أو قنية على المختار والأرجح لا بلا نية أو نية قنية أو غلة
أو هما وكان كأصله أو عينا وإن قل وبيع بعين وإن لاستهلاك
فكالدين إن رصد به السوق وإلا زكى عينه ودينه النقد
الحال المرجو وإلا قومه ولو طعام سلم كسلعه ولو بارت لا إن لم
يرجه أو كان قرضا وتؤولت أيضا بغير المرجو وهل حوله
للأصل أو وسط منه ومن الإدارة تأويلان ثم زيادته ملغاة
بخلاف حلي التحري والنتاج والمرتجع من مفلس والمكاتب يعجز

كغيره واستقبل بالمدار للإكراء وهل للقنية بالنية لا العكس ولو كان
أولا للتجارة وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا أو احتكر الأ
كثر فكل على حكمه وإلا فالجميع للإدارة ولا تقوم الأواني وفي
تقويم الكافر لحول من إسلامه أو استقباله بالثمن **قولان** والقراض
الحاضر يزكيه ربه إن أدارا أو العامل من غيره وصبر إن غاب
فيزكي لسنة الفصل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وإن نقص فلكل
ما فيها وأزيد وأنقص قضي بالنقص على ما قبله وإن احتكرا أو العامل
فكالدين وعجلت زكاة ماشية القراض **مطلقا** وحسبت على
ربه وهل عبده كذلك أو ملغاة كالنفقة **تأويلان** وزكي ربح العامل
وإن قل إن أقاما بيده حولا وكانا حرين مسلمين بلا دين وحصة
ربه بربحه نصاب وفي كونه شريكا أو أجيرا **خلاف** ولا تسقط
زكاة حرث ومعدن وماشية بدين أو فقد أو أسر وإن ساوى
ما بيده إلا زكاة فطر عن عبد عليه مثله بخلاف العين ولو دين
زكاة أو مؤجلا أو كمهر أو نفقة زوجة مطلقا أو ولد إن حكم بها
وهل إن لم يتقدم يسر **تأويلان** أو والد بحكم إن تسلف لا بدين
كفارة أو هدي إلا أن يكون عنده معشر زكي أو معدن أو قيمة
كتابة أو رقبة مدبر أو خدمة معتق لأجل أو مخدم أو رقبته

أو نفقة زوجه مطلقا أي [illegible] أو نفقة زوجة إذا تجمد على الزوج [illegible] الزوجة [illegible] تسقط عنه زكاة العين [illegible] وهو مذهب المدونة [illegible] إذا حكم بها القاضي [illegible] بحكم [illegible] والد إن حكم [illegible]

لمن مرجعها له أو عدد دين حل أو قيمة مرجو أو عرض حل
حوله إن بيع وقوم وقت الوجوب على مفلس لا آبق وإن رجي
أو دين لم يرج وإن وهب الدين أو ما يجعل فيه ولم يحل
حوله أو مر لكمؤجر نفسه بستين دينارا ثلاث سنين حول
فلا زكاة ومدين مائة له مائة محرمية ومائة رجبية يزكي
الأولى وزكيت عين وقفت للسلف كنبات وحيوان أو نسله
على مساجد أو غير معينين كعليهم إن تولى المالك تفرقته
وإلا إن حصل لكل نصاب وفي إلحاق ولد فلان بالمعينين أو
غيرهم **قولان** وإنما يزكى معدن عين وحكمه للإمام ولو
بأرض معين إلا مملوكة لمصالح فله وضم بقية عرقه وإن
تراخى العمل لا معادن ولا عرق آخر وفي ضم فائدة حال
حولها وتعلق الوجوب بإخراجه أو تصفيته **تردد** وجاز
دفعه بأجرة غير نقد وعلى أن المخرج للمدفوع له واعتبر ملك
كل وبجزء كالقراض **قولان** وفي ندرته الخمس كالركاز وهو
دفن جاهلي وإن بشك أو قل أو عرضا أو وجده عبد أو كافر
إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه **فقط** فالزكاة وكره حفر قبره
والطلب فيه وباقيه لمالك الأرض ولو جيشا وإلا فلواجده

وإلا دفن المصالحين فلهم إلا أن يجد رب دارها فله ودفن
مسلم أو ذمي لقطة وما لفظه البحر كعنبر فلواجده بلا تخميس
فصل ومصرفها فقير ومسكين وهو أحوج وصدق إلا لريبة
إن أسلم وتحرر وعدم كفاية بقليل أو إنفاق أو صنعة وعدم
بنوة لهاشم والمطلب كحسب على عديم وجاز لمولاهم وقادر
على الكسب ومالك نصاب ودفع أكثر منه وكفاية سنة وفي
جواز دفعها لمدين ثم أخذها تردد وجاب ومفرق حر عالم
عدل بحكمها غير هاشمي وكافر وإن غنيا وبدئ به وأخذ
الفقير بوصفيه ولا يعطى حارس الفطرة منها ومؤلف كافر
ليسلم وحكمه باق ورقيق مؤمن ولو بعيب يعتق منها لا
عقد حرية فيه وولاؤه للمسلمين وإن اشترطه له أو فك
أسيرا لم يجزه ومدين ولو مات يحبس فيه لا في فساد
ولا لأخذها إلا أن يتوب على الأحسن إن أعطى ما بيده من
عين وفضل غيرها ومجاهد وآلته ولو غنيا كجاسوس
لا سور ومركب وغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم
يجد مسلفا وهو ملي ببلده وصدق وإن جلس نزعت منه كغاز
وفي غارم يستغني تردد وندب إيثار المضطر دون عموم

لو قال لا عدم وعدم بنوة لهاشم لا للمطلب لجرى على المشهور ووافق قوله بعد غير هاشمي ابن غازي

الأصناف والاستنابة وقد تجب وكره حينئذ له تخصيص قريبه
وهل يمنع إعطاء زوجة زوجا أو يكره تأويلان وجاز إخراج
ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقا بقيمة السكة
ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره تردد لا كسر مسكوك إلا
لسبك ووجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه إلا
لأعدم فأكثرها له بأجرة من الفيء وإلا بيعت واشتري
مثلها كعدم مستحق وقدم ليصل عند الحول وإن قدم معشرا
أو دينا أو عرضا قبل القبض أو نقلت لدونهم أو دفعت
باجتهاد لغير مستحق وتعذر ردها إلا الإمام أو طاع بدفعها
لجائر في صرفها أو بقيمة لم تجز لا إن أكره أو نقلت لمثلهم
أو قدمت بكشهر في عين وماشية فإن ضاع المقدم فعن
الباقي وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت كعزلها
فضاعت لا إن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول
أو أدخل عشره مفرطا لا محصنا وإلا تردد وأخذت من
تركة الميت وكرها وإن بقتال وأدب ودفعت للإمام
العدل وإن عينا وإن غر عبد بحرية فجناية على الأرجح وزكى
مسافر ما معه وما غاب إن لم يكن مخرج ولا ضرورة فصل

قوله لا صياغة فيه الجار والمجرور راجع إلى النفع في قوله

يجب بالسنة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عيا
له وإن بتسلف وهل بأول ليلة العيد أو بفجره خلاف
من أغلب القوت من معشر أو أقط غير علس إلا أن يقتات
غيره وعن كل مسلم يمونه بقرابة أو زوجية وإن لأب وخا
دمها أو رق ولو مكاتبا أو آبقا رجي ومبيعا بمواضعة أو خيار
ومخدما إلا لحرية فعلى مخدمه والمشترك والمبعض بقدر
الملك ولا شيء على العبد والمشتري فاسدا على مشتريه
وندب إخراجها بعد الفجر قبل الصلاة ومن قوته الأحسن
وغربلة القمح إلا الغلث ودفعها لزوال فقر ورق يومه
وللإمام العدل وعدم زيادة وإخراج المسافر وجاز
إخراج أهله ودفع صاع لمساكين وآصع لواحد ومن قوته
الأدون إلا لشح وإخراجه قبله بكاليومين وهل مطلقا أو
لمفرق تأويلان ولا تسقط بمضي زمنها وإنما تدفع لحر
مسلم فقير باب [illegible] رمضان بكمال شعبان أو برؤية
عدلين ولو بصحو بمصر فإن لم ير بعد ثلاثين صحوا كذبا أو
مستفيضة وعم إن نقل بهما عنهما لا بمنفرد إلا كأهله
ومن لا اعتناء لهم بأمره وعلى عدل أو مرجو رفع رؤيته

والمختار

قوله من أغلب القوت المعتبر في الغالب ما يأكلونه في شهر رمضان لا ما قبله انتهى اب هارو

المكاتب تلزمه نفقة نفسه وزكاة الفطر تلزم سيده

اجارة حمام وكتب وثيقة وحارس بستان وصيد كلاب وإخراج فطر عن رقيق جماعة سكن مخصوص وكنس سراب نفقات الوالدين وشفعة تكميلها عشر العتق ... السمعي

والمختار وغيرهما وإن أفطروا فالقضاء والكفارة إلا بتأويل
تأويلان لا بمنجم ولا يفطر منفرد بشوال ولو أمن الظهور إلا بمبيح وفي
تلفيق شاهد أوله لآخر آخره ولزومه بحكم المخالف بشاهد تردد
ورؤيته نهارا للقابلة وإن ثبت نهارا أمسك وإلا كفر إن انتهك
وإن غيمت ولم ير فصبيحته يوم الشك وصيم عادة وتطوعا
وقضاء ولنذر صادف لا احتياطا وندب إمساكه ليتحقق لا لتزكية
شاهد لا زوال عذر مباح له الفطر مع العلم برمضان كمضطر
فلقادم وطء زوجة طهرت وكف لسان وتعجيل فطر وتأخير
سحور وصوم بسفر وإن علم دخوله بعد الفجر وصوم عرفة
إن لم يحج وعشر ذي الحجة وعاشوراء وتاسوعاء والمحرم ورجب
وشعبان وإمساك بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه وتعجيل القضاء
وتتابعه ككل صوم لم يلزم تتابعه وبدء بكهدي ومتمتع
إن لم يضق الوقت وفدية لهرم وعطش وصوم ثلاثة من
كل شهر وكره كونها البيض كستة من شوال وذوق ملح و
علك ثم يمجه ومداواة حفر زمنه إلا لخوف ضرر ونذر
يوم مكرر ومقدمة جماع كقبلة وفكر إن علمت السلامة وإلا
حرمت وحجامة مريض فقط وتطوع قبل نذر أو قضاء ومن لا

نعـ

تمكنه رؤية ولا غيرها كأسير كمل الشهور وإن التبست وظن
شهرا صامه وإلا تخير وأجزأ ما بعده بالعدد لا قبله أو بقي على
شكه وفي مصادفته تردد وصحته مطلقا بنية مبيتة أو مع الفجر
وكفت نية لما يجب تتابعه لا مسرود ويوم معين ورويت
على الاكتفاء فيهما إلا إن انقطع تتابعه بكمرض أو سفر وبنقاء ووجب
إن طهرت قبل الفجر وإن لحظة ومع القضاء إن شكت وبعقل وإن
جن ولو سنين كثيرة أو أغمي يوما أو جله أو أقله ولم يسلم أوله
فالقضاء لا إن سلم ولو نصفه وبترك جماع وإخراج مني ومذي
وقيء وإيصال متحلل أو غيره على المختار لمعدة بحقنة بمائع أو حلق
وإن من أنف وأذن وعين وبخور وقيء وبلغم إن أمكن طرحه
مطلقا أو غالب من مضمضة أو سواك وقضى في الفرض مطلقا
وإن بصب في حلقه نائما كمجامعة نائمة وكأكله شاكا في الفجر أو طرأ
الشك ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل وإلا احتاط
إلا المعين لمرض أو حيض أو نسيان وفي النفل بالعمد الحرام ولو
بطلاق بت إلا لوجه كالوالد وشيخ وإن لم يحلفا وكفر إن تعمد
بلا تأويل قريب وجهل في رمضان فقط جماعا أو رفع نية نهارا
أو أكلا أو شربا بفم فقط وإن باستياك بجوزاء أو منيا وإن بإدامة

فكر إلا أن يخالف عادته على المختار وإن أمنى بتعمد نظرة فتأويلان
بإطعام ستين مسكينا لكل مد وهو الأفضل أو صيام شهرين
أو عتق رقبة كالظهار وعن أمة وطئها أو زوجة أكرهها نيابة فلا
يصوم ولا يعتق عن أمة وإن أعسر كفرت ورجعت إن لم تصم
بالأقل من الرقبة وكيل الطعام وفي تكفيره عنها إن أكرهها على القبلة
حتى أنزلا تأويلان وفي تكفير مكره رجل ليجامع قولان لا إن
أفطر ناسيا أو لم يغتسل إلا بعد الفجر أو تسحر قربه أو قدم
ليلا أو سافر دون القصر أو رأى شوالا نهارا فظنوا الإباحة
بخلاف بعيد التأويل كراء ولم يقبل أو لحمى ثم حم أو لحيض ثم
حصل أو حجامة أو غيبة ولزم معها القضاء إن كانت له والقضاء
في التطوع بموجبها ولا قضاء في غالب قيء أو ذباب أو غبار طريق
أو دقيق أو كيل أو جبس لصانعه وحقنة من إحليل أو دهن
جائفة ومني مستنكح أو مذي ونزع مأكول أو مشروب
أو فرج طلوع الفجر وجاز سواك كل النهار ومضمضة لعطش وإصباح
بجنابة وصوم دهر وجمعة فقط وفطر بسفر قصر شرع فيه
قبل الفجر ولم ينوه فيه وإلا قضى ولو تطوعا ولا كفارة إلا أن
ينويه بسفر كفطره بعد دخوله وبمرض خاف زيادته أو تماديه

ووجب إن خاف هلاكا أو شديد أذى كالحامل والمرضع لم يمكنها استئجار أو غيره خافتا على ولديهما والأجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان والقضاء بالعدد بزمن أبيح صومه غير رمضان وتمامه إن ذكر قضاءه وفي وجوب قضاء القضاء خلاف وأدب المفطر عمدا إلا أن يأتي تائبا وإطعام مد عليه السلام لمفرط في قضاء رمضان لمثله عن كل يوم لمسكين ولا يعتد بالزائد إن أمكن قضاؤه بشعبان لا إن اتصل مرضه مع القضاء أو بعده ومنذوره والأكثر إن احتمله لفظه بلا نية كشهر فثلاثين إن لم يبدأ بالهلال وابتداء سنة وقضى ما لا يصح صومه في سنة إلا أن يسميها أو يقول هذه وينوي باقيها فهو ولا يلزم القضاء بخلاف نذر صبيحة القدوم في يوم قدومه إن قدم ليلة غير عيد وإلا فلا وصيام الجمعة إن نسي اليوم على المختار ورابع النحر لناذره وإن تعيينا لا سابقيه إلا لمتمتع لا تتابع سنة أو شهر أو أيام وإن نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذرا لم يجز عن واحد منهما وليس لامرأة يحتاج لها زوج تطوع بلا إذن

باب الاعتكاف نافلة وصحته لمسلم مميز بمطلق صوم ولو نذر ومسجد إلا لمن فرضه الجمعة وتجب

به

به فالجامع مما تصح فيه الجمعة وإلا خرج وبطل كمرض أبويه لا جنازتهما معا وكشهادة وإن وجبت ولتؤد بالمسجد أو تنقل عنه وكردة وكمبطل صومه وكسكره ليلا وفي إلحاق الكبائر به تأويلان وبعدم وطء وقبلة شهوة وإن أذن لعبد أو امرأة في نذر فلا منع كغيره إن دخلا وأتمت ما سبق منه أو عدة إلا أن تحرم وإن بعده موت فتنفذ ويبطل وإن منع عبده نذرا فعليه إن عتق ولا يمنع مكاتب يسيره ولزم يوم إن نذر ليلة لا بعض يوم وتتابعه في مطلقه ومنويه حين دخوله كمطلق الجوار لا النهار فقط فباللفظ ولا يلزم فيه حينئذ صوم وفي يوم دخوله تأويلان وإتيان ساحل لناذر صوم به مطلقا والمساجد الثلاثة فقط لناذر عكوف بها وإلا فبموضعه وكره أكله خارج المسجد واعتكافه غير مكفي ودخوله منزله وإن لغائط واشتغاله بعلم وكتابة وإن مصحفا إن كثر وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة كعيادة وجنازة ولو لاصقت وصعوده لتأذين بمنار أو سطح وترتبه للإمامة وإخراجه لحكومة إن لم يلد به وجاز إقراء قرآن وسلامه على من بقربه وتطيبه وأن ينكح وينكح بمجلسه وأخذه إذا خرج لكغسل جمعة ظفرا أو شاربا وانتظار غسل ثوبه أو تجفيفه وندب إعداد ثوب

قوله أو يقول هذه وينوي باقيها فهو مسألة واحدة وإن أو بمعنى الواو ليوافق المشهور انتهى

ومنه ليلة العيد ودخوله قبل الغروب وصح إن دخل قبل الفجر
واعتكاف عشرة وبآخر المسجد وبرمضان وبالعشر الأخير لليلة القدر
الغالبة به وفي كونها بالعام أو برمضان خلاف وانتقلت والمراد بكسابعة
ما بقي وتابع بزوال إغماء أو جنون كأن منع من الصوم لمرض أو حيض
أو عيد وخروج وعليه حرمته وإن أخره بطل إلا ليلة العيد ويومه
وإن اشترط سقوط القضاء لم يفده **باب** فرض الحج وسنة العمرة
مرة وفي فوريته وتراخيه لخوف الفوات **خلاف** وصحتهما بالإسلام
فيحرم ولي عن رضيع وجرد قرب الحرم ومطبق لا مغمى
والمميز بإذنه وإلا فله تحليله ولا قضاء بخلاف العبد وأمره
مقدوره وإلا ناب عنه إن قبلها كطواف لا كتلبية وركوع وأحضرهم
المواقف وزيادة النفقة عليه إن خيف ضيعة وإلا فوليه
لا كجزاء صيد وفدية بلا ضرورة وشرط وجوبه كوقوعه فرضا
حرية وتكليف وقت إحرامه بلا نية نفل ووجب باستطاعة
بإمكان الوصول بلا مشقة عظمت وأمن على نفس ومال إلا لأخذ
ظالم ما قل لا ينكث على الأظهر ولو بلا زاد وراحلة لذي صنعة
تقوم به وقدر على المشي كأعمى بقائد وإلا اعتبر المعجوز عنه
منهما وإن بثمن ولد زنا أو ما يباع على المفلس أو بافتقاره أو ترك

وله

ولده للصدقة إن لم يخش هلاكا لا بدين أو عطية أو سؤال مطلقا
واعتبر ما يرد به إن خشي ضياعا والبحر كالبر إلا أن يغلب عطبه
أو يضيع ركن صلاة لكميد والمرأة كالرجل إلا في بعيد مشي وركوب
بحر إلا أن تخص بمكان وزيادة محرم أو زوج كرفقة أمنت بفرض
وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أو بالمجموع **تردد** وصح بالحرام وعصى
وفضل حج على غزو إلا لخوف وركوب ومقتب وتطوع وليه عنه
بغيره كصدقة ودعاء وإجارة ضمان على بلاغ فالمضمونة كغيره
ونعتت في الإطلاق كميقات الميت وله بالحساب إن مات ولو
بمكة أو صد والبقاء لقابل واستؤجر من الإنتهاء ولا يجوز اشتراط
كهدي تمتع عليه وصح إن لم يعين العام وتعين الأول وعلى
عام مطلق وعلى الجعالة وحج على ما فهم وجنى إن وفى دينه ومشى
والبلاغ إعطاء ما ينفقه بدءا وعودا بالعرف وفي هدي وفدية
لم يتعمد موجبهما ورجع عليه بالسرف واستمر إن فرغ أو أحرم
ومرض وإن ضاعت قبله رجع وإلا فنفقته على آجره إلا أن
يوصي بالبلاغ ففي بقية ثلثه ولو قسم وأجزأ إن قدم على عام
الشرط أو ترك الزيارة ورجع بقسطها وخالف إفرادا لغيره إن لم
يشترطه الميت وإلا فلا كتمتع بقران أو عكسه أو هما بإفراد أو ميقاتا

قوله وجرد قرب الحرم اي انه يغتفر للصغير تأخير تجريده عن الميقات ... والاحرام انتهى

شرط وفسخت إن عين العام أو عدم كغيره وثوب وصرفه لنفسه

وأعاد إن تمتع وهل تفسخ إن اعتمر لنفسه في المعين أو إلا أن يرجع

للميقات فيحرم عن الميت فيجزيه تأويلان ومنع استنابة صحيح في فرض

وإلا كره كبدء مستطيع به عن غيره وإجارة نفسه ونفذت الوصية

به من الثلث وحج عنه حجج إن وسع وقال يحج به لا منه وإلا فميراث

كوجوده بأقل أو تطوع غير وهل إلا أن يقول يحج عني بكذا فحج

تأويلان ودفع المسمى وإن زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم إعطاؤه

له وإن عين غير وارث ولم يسم زيد إن لم يرض بأجرة مثله

ثلثها ثم تربص ثم أوجر للصرورة فقط غير عبد وصبي وإن

امرأة ولم يضمن وصي دفع لهما مجتهدا وإن لم يوجد بما سمي

من مكانه حج من الممكن ولو سماه إلا أن يمنع فميراث ولزمه الحج

بنفسه لا الإشهاد إلا أن يعرف وقام وارثه مقامه فيمن يأخذ

في حجة ولا يسقط فرض من حج عنه وله أجر النفقة والدعاء

وركنهما الإحرام ووقته للحج شوال لآخر الحجة وكره قبله

كمكانه وفي رابغ تردد وصح وللعمرة أبدا إلا لمحرم بحج فلتحلله

وكره بعدهما وقبل غروب الرابع ومكانه له للمقيم مكة وندب

المسجد كخروج ذي النفس لميقاته ولها وللقران الحل والجعرانة

أولا

أو لا ثم التنعيم وإن لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده وأهدى

إن حلق وإلا فلهما ذو الحليفة والجحفة ويلملم وقرن وذات

عرق ومسكن دونها وحيث حاذى واحدا أو مر ولو ببحر إلا

كمصري يمر بالحليفة فهو أولى وإن لحيض رجي رفعه كإحرامه

أوله وإزالة شعثه وترك اللفظ به والمار به إن لم يرد مكة

أو كعبد فلا إحرام عليه ولا دم وإن أحرم إلا الصرورة المستطيع

فتأويلان ومريدها إن تردد أو عاد لها لأمر فكذلك وإلا وجب

الإحرام وأساء تاركه ولا دم إن لم يقصد نسكا وإلا رجع وإن شارفها

ولا دم ولو علم ما لم يخف فوتا فالدم كراجع بعد إحرامه

ولو أفسد لا فات وإنما ينعقد بالنية وإن خالفها لفظه ولا دم

وإن بجماع مع قول أو فعل تعلقا به أو أطلق وصرفه لحج والقياس

لقران وإن نسي فقران ونوى الحج وبرئ منه فقط كشكه

أفرد أو تمتع ولغا عمرة عليه كالثاني في حجتين أو عمرتين ورفضه

وفي كإحرام زيد تردد وندب إفراد ثم قران بأن يحرم بهما

وقدمها أو يردفه بطوافها إن صحت وكملها ولا يسعى وتندرج

وكره قبل الركوع لا بعده وصح بعد سعي وحرم الحلق وأهدى لتأخيره

ولو فعله ثم تمتع بأن يحج بعدها وإن بقران وشرطهما

فلا يسقط عنه فرضه

لا بجود نية للحج

إذا أحرم بعد تعدد العمرة بقران فعليه هديان

عدم إقامته بمكة أو ذي طوى وقت فعلهما أو بانقطاعها بها أو خرج
لحاجة لا إن انقطع بغيرها أو قدم بها ينوي الإقامة وندب لذي
أهلين وهل إلا أن يقيم بأحدهما أكثر فيعتبر تأويلان وحج من
عامه وللتمتع عدم عوده لبلده أو مثله ولو بالحجاز لا أقل وفعل
بعض ركنها في وقته وفي شرط كونهما عن واحد تردد ودم
التمتع يجب بإحرام الحج وأجزأ قبله ثم الطواف لهما سبعا بالطهر
والستر وبطل بحدث بناء وجعل البيت عن يساره وخروج كل البدن
عن الشاذروان وستة أذرع من الحجر ونصب المقبل قامته داخل
المسجد وولاء وابتدأ إن قطع لجنازة أو نفقة أو نسي بعضه إن فرغ
سعيه وقطعه للفريضة وندب كمال الشوط وبنى إن رعف
أو علم بنجس وأعاد ركعتيه بالقرب وعلى الأقل إن شك وجاز بسقائف
لزحمة وإلا أعاد ولم يرجع له ولا دم ووجب كالسعي قبل عرفة
إن أحرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم وإلا سعى بعد
الإفاضة وإلا فدم إن قدم ولم يعده ثم السعي سبعا بين الصفا
والمروة منه البدء مرة والعود أخرى وصحته بتقدم طواف
ونوى فرضيته وإلا فدم ورجع إن لم يصح طواف عمرة حرما
وافتدى لحلقه وإن أحرم بعد سعيه بحج فقارن كطواف القدوم

ان

إن سعى بعده وقصر والإفاضة إلا أن يتطوع بعده ولا دم
حلا إلا من نساء وصيد وكره الطيب واعتمر والأكثر إن وطئ
وللحج حضور جزء عرفة ساعة ليلة النحر ولو مر إن نواه أو بإ
غماء قبل الزوال أو أخطأ الجم بعاشر فقط لا الجاهل كبطن عرنة
وأجزأ بمسجدها بكره وصلى ولو فات والسنة غسل متصل ولا
دم وندب بالمدينة للحليفي ولدخول غير حائض مكة بطوى
وللوقوف ولبس إزار ورداء ونعلين وتقليد هدي ثم إشعاره
ثم ركعتان والفرض مجز يحرم الراكب إذا استوى والماشي إذا مشى وتلبية
وجددت لتغير حال وخلف صلاة وهل لمكة أو للطواف خلاف
وإن تركت أوله فدم إن طال وتوسط في علو صوته وفيها وعا
ودها بعد سعي وإن بالمسجد لرواح مصلى عرفة ومحرم مكة
يلبي بالمسجد ومعتمر الميقات وفائت الحج للحرم ومن الجعرانة
والتنعيم للبيوت وللطواف المشي وإلا فدم لقادر لم يعده وتقبيل
حجر بفم أوله وفي الصوت قولان وللزحمة لمس بيد ثم عود ووضعا
على فيه ثم كبر والدعاء بلا حد ورمل رجل في الثلاثة الأول ولو
مريضا وصبيا حملا وللزحمة الطاقة وللسعي تقبيل الحجر ورقيه
عليهما كامرأة إن خلا وإسراع بين الأخضرين فوق الرمل ودعاء

وفي سنيته ركعتي الطواف أو وجوبهما تردد وندبا كالإحرام
بالكافرون والإخلاص وبالمقام ودعاء بالملتزم واستلام الحجر
واليماني بعد الأول واقتصار على تلبية الرسول عليه السلام
ودخول مكة نهارا والبيت ومن كدا لمدني والمسجد من
باب بني شيبة وخروجه من كدا وركوعه للطواف بعد المغرب قبل
تنفله وبالمسجد ورمل محرم من كالتنعيم أو بالإفاضة
لمراهق لا تطوع ووداع وكثرة شرب ماء زمزم ونقله وللسعي
شروط الصلاة وخطبة بعد ظهر السابع بمكة واحدة يخبر بالمنا
سك وخروجه لمنى قدر ما يدرك بها الظهر وبياته بها وسيره
لعرفة بعد الطلوع ونزوله بنمرة وخطبتان بعد الزوال
ثم أذن وجمع بين الظهرين إثر الزوال ودعاء وتضرع
للغروب ووقوفه بوضوء وركوبه به ثم قيام إلا لتعب وصلاة
بمزدلفة العشاءين وبياته بها وإن لم ينزل فالدم وجمع وقصر
إلا أهلها كمنى وعرفة وإن عجز فبعد الشفق إن نفر مع الإمام
وإلا فكل لوقته وإن قدمتا عليه أعادهما وارتحاله بعد الصبح
مغلسا ووقوفه بالمشعر يكبر ويدعو للإسفار واستقباله به
ولا وقوف بعده ولا قبل الصبح وإسراع ببطن محسر ورميه العقبة

حين

٣١

حين وصوله وإن راكبا والمشي في غيرها وحل بها غير نساء وصيد
وكره الطيب وتكبيره مع كل حصاة وتتابعها ولقطها وذبح قبل
الزوال وطلب بدنته له ليحلق ثم حلقه ولو بنورة إن عم رأسه
والتقصير مجز وهو سنة المرأة تأخذ قدر الأنملة والرجل
من قرب أصله ثم يقصر وحل به ما بقي إن حلق وإن وطئ
قبله فدم بخلاف الصيد كتأخير الحلق لبلده أو الإفاضة
للمحرم ورمي كل حصاة أو الجميع لليل وإن لصغير لا يحسن
الرمي أو عاجز ويستنيب فيتحرى وقت الرمي ويكبر وأعاد إن
صح قبل الفوات بالغروب من الرابع وقضاء كل إليه والليل
قضاء وحمل مطيق ورمى ولا يرمي في كف غيره وتقديم الحلق
أو الإفاضة على الرمي لا إن خالف في غير وعاد للمبيت بمنى
فوق العقبة ثلاثا وإن ترك جل ليلة فدم أو ليلتين إن تعجل
ولو بات بمكة أو مكيا قبل الغروب من الثاني فيسقط عنه رمي
الثالث ورخص لراع بعد العقبة أن ينصرف ويأتي الثالث
فيرمي لليومين وتقدم الضعفة في الرد للمزدلفة وترك
التحصيب لغير مقتدى به ورمي كل يوم الثلاث وختم بالعقبة
من الزوال للغروب وصحته بحجر كحصى الخذف ورمي وإن

وقف

لتنجس على الجمرة وإن أصابت غيرها إن ذهبت بقوة لا دونها وإن
أطارت غيرها لها لا طين ومعدن وفي إجزاء ما وقف بالبناء تردد
وبترتيبهن وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعدها في يومها
فقط وندب تتابعه فإن رمى بخمس خمس اعتد بالخمس الأول ولم
يدر موضع حصاة اعتد بست من الأولى وأجزأ عنه وعن
صبي ولو حصاة حصاة ورمي العقبة أول يوم طلوع الشمس وإلا
إثر الزوال قبل الظهر ووقوفه إثر الأوليين قدر إسراع البقرة
وتياسره في الثانية وتحصيب الراجع ليصلي أربع صلوات وطواف
الوداع إن خرج لكالجحفة لا كالتنعيم وإن صغيرا وتأدى بالإ
فاضة والعمرة ولا يرجع القهقرى وبطل بإقامة بعض يوم
لا بشغل خف ورجع له إن لم يخف فوات أصحابه وحبس الكري والولي
لحيض أو نفاس قدره وقيد إن أمن والرفقة في كيومين وكره رمي
بمرمى به كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة أو زرنا قبره عليه الصلاة
والسلام ورقي البيت أو عليه أو منبره عليه السلام بنعل بخلاف الطواف
والحجر وإن قصد نفسه مع محموله لم يجز واحدا وأجزأ السعي
عنهما كمحمولين فيهما فصل حرم بالإحرام على المرأة لبس قفاز وستر
وجه إلا لستر بلا غرز وربط وإلا ففدية وعلى الرجل محيط بعضو

و

وإن بنسج أو زر أو عقد كخاتم وقباء وإن لم يدخل كما وستر وجه
أو رأس بما يعد ساترا كطين ولا فدية في سيف ولو بلا عذر
واحتزام أو استثفار لعمل فقط وجاز خف قطع أسفل من كعب
لفقد نعل أو غلوه فاحشا واتقاء شمس أو ريح بيد أو مطر بمرتفع
وتقليم ظفر انكسر وارتداء بقميص وفي كره السراويل روايتان
وتظلل ببناء وخباء ومحارة لا فيها كثوب بعصا ففي وجوب الفدية
خلاف وحمل لحاجة أو فقر بلا تجر وإبدال ثوبه أو بيعه بخلاف
غسله إلا لنجس فبالماء فقط وبط جرحه وحك ما خفي برفق وفصد
إن لم يعصبه وشد منطقة لنفقته على جلده وإضافة نفقة
غيره وإلا ففدية كعصب جرحه أو رأسه أو لصق خرقة
كدرهم أو لفها على ذكر أو قطنة بأذنيه أو قرطاس بصدغه
أو ترك ذي نفقة ذهب أو ردها له وللمرأة خز وحلي وكره شد
نفقة بعضد أو فخذ وكب رأس على وسادة ومصبوغ لمقتدى به وشم
كريحان ومكث بمكان به طيب واستصحابه وحجامة بلا عذر وغمس
رأس أو تجفيفه بشدة ونظر بمرآة ولبس مرأة قباء مطلقا وعليهما
دهن اللحية والرأس وإن صلعا وإبانة ظفر أو شعر أو وسخ إلا
غسل يديه بمزيله وتساقط شعر لوضوء أو ركوب ودهن الجسد

كفٍّ ورجلٍ بمطيب أو لغير علة ولها قولان اختصرت عليهما وتطيب
بكورس وإن ذهب ريحه أو لضرورة كحل ولو في طعام أو لم يعلق
إلا قارورة سدت ومطبوخا وباقيا مما قبل إحرامه ومصيبا من
إلقاء ريح أو غيره أو خلوق كعبة وخير في نزع يسيره وإلا افتدى
إن تراخى كتغطية رأسه نائما ولا تخلق أيام الحج ويقام العطا
رون فيها من المسعى وافتدى الملقي الحل إن لم تلزمه بلا صوم
وإن لم يجد فليفتد المحرم كأن حلق رأسه ورجع بالأقل إن لم
يفتد بصوم وعلى المحرم الملقي فديتان على الأرجح وإن حلق
حل محرما بإذن فعلى المحرم وإلا فعليه وإن حلق محرم رأس حل
أطعم وهل حفنة أو فدية تأويلان وفي الظفر الواحد لا لإماطة
الأذى حفنة كشعرة أو شعرات وقملة أو قملات وطرحها كحلق محرم
لمثله موضع الحجامة إلا أن يتحقق نفي القمل وتقريد بعيره لا كطرح
علقة أو برغوث والفدية فيما يترفه به أو يزيل أذى كقص الشارب
أو ظفر وقتل قمل كثر وخضب بحناء وإن رقعة إن كبرت ومجرد حمام
على المختار واتحدت إن ظن الإباحة أو تعدد موجبها بفور أو نوى
التكرار أو قدم الثوب على السراويل وشرطها في اللبس انتفاع من
حر أو برد لا إن نزع مكانه وفي صلاة قولان ولم يأثم إن فعل

لعذر

لعذر وهي نسك بشاة فأعلى أو إطعام ستة مساكين لكل مدان
كالكفارة أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى ولم يختص بزمن
أو مكان إلا أن ينوي بالذبح الهدي فكحكمه ولا يجزئ غداء وعشا
إن لم يبلغ مدين والجماع ومقدماته وأفسد مطلقا كاستدعاء مني
وإن بنظر قبل الوقوف مطلقا أو بعده إن وقع قبل إفاضة وعقبة
يوم النحر أو قبله وإلا فهدي كإنزال ابتداء وإمذائه وقبلته
ووقوعه بعد سعي في عمرته وإلا فسدت ووجب إتمام المفسد
وإلا فهو عليه وإن أحرم ولم يقع قضاؤه إلا في ثالثة وفورية القضا
وإن تطوعا وقضاء القضاء ونحر هدي في القضاء واتحد وإن تكرر
لنساء بخلاف صيد وفدية وأجزأ إن عجل وثلاثة إن أفسد قارنا
ثم فاته وقضى وعمرة إن وقع قبل ركعتي الطواف وإحجاج مكرهته
وإن نكحت غيره وعليها إن أعدم ورجعت كالمتقدم وفارق من
أفسد معه من إحرامه لتحلله ولا يراعى زمن إحرامه بخلاف
ميقات إن شرع وإن تعداه فدم وأجزأ تمتع عن إفراد وعكسه
لا قران عن إفراد أو تمتع وعكسهما ولم ينب قضاء تطوع عن واجب
وكره حملها للمحمل ولذلك اتخذت السلالم ورؤيتها ذراعيها لا الشعر
والفتوى في أمورهن وحرم به وبالحرم من نحو المدينة أربعة

أميال أو خمسة للتنعيم ومن العراق ثمانية للمقطع ومن عرفة
تسعة ومن جدة عشرة لآخر الحديبية ويقف سيل الحل دونه
وتعرض بري وإن تأنس أو لم يؤكل أو طير ماء أو جزؤه وبيضه وليرسله
بيده أو رفقته وزال ملكه ولا يستجد ملكه ولا يستودعه ورد إن وجد مودعه
وإلا أبقي وفي صحة اشترائه قولان إلا الفأر والحية والعقرب مطلقا
وغرابا وحدأة وفي صغيرهما خلاف وعادي سبع كذئب إن كبر
كطير خيف إلا بقتله ووزغا لحل بحرم كأن عم الجراد واجتهد وإلا
فقيمته وفي الواحدة حفنة وإن في نوم كدود والجزاء بقتله وإن
لمخمصة وجهل ونسيان وتكرر كسهم مر بالحرم وكلب تعين
طريقه أو قصر في ربطه أو أرسل بقربه فقتل خارجه وطرده من
حرم ورمي منه أو له وتعريضه للتلف وجرحه ولم تتحقق سلامته
ولو بنقص وكرر إن أخرج لشك ثم تحقق موته ككل من المشتركين
وبإرسال لسبع أو نصب شرك له وبقتل غلام أمر بإفلاته فظن
القتل وهل إن تسبب السيد فيه أو لا تأويلان وبسبب ولو
اتفق كفزعه فمات والأظهر والأصح خلافه كفسطاطه وبئر لماء
ودلالة محرم أو حل ورميه على فرع أصله بالحرم أو بحل وتحامل
فمات به إن أنفذ مقتله وكذا إن لم ينفذه على المختار أو أمسكه ليرسله

فقتله محرم وإلا فعليه وغرم الحل له الأقل وللقتل شريكان وما صاده محرم
أو صيد له ميتة كبيضه وفيه الجزاء إن علم وأكل لا في أكله وجاز
مصيد حل لحل وإن سيحرم وذبحه بحرم ما صيد بحل وليس
الإوز والدجاج بصيد بخلاف الحمام وحرم به قطع ما ينبت بنفسه
إلا الإذخر والسنا كما يستنبت وإن لم يعالج ولا جزاء كصيد المدينة
بين الحرار وشجرها بريدا في بريد والجزاء بحكم عدلين فقيهين
بذلك مثله من النعم أو إطعام بقيمة الصيد يوم التلف
بمحله وإلا فبقربه ولا يجزئ بغيره ولا زائد على مد لمسكين إلا أن
يساوي سعره فتأويلان أو لكل مد صوم يوم وكمل لكسره فالنعامة
بدنة والفيل بذات سنامين وحمار الوحش وبقره بقرة والضبع
والثعلب شاة كحمام مكة والحرم ويمامه بلا حكم وللحل وضب
وأرنب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما والصغير والمريض
والجميل كغيره وقوم لربه بذلك معها واجتهدا وإن روي فيه
فيه وله أن ينتقل إلا أن يلتزم فتأويلان وإن اختلفا ابتدئ والأولى
كونهما بمجلس ونقض إن تبين الخطأ وفي الجنين والبيض عشر دية
الأم ولو تحرك وديتها إن استهل وغير الفدية والصيد مرتب
هدي وندب إبل فبقر ثم صيام ثلاثة من إحرامه وصام أيام منى

بنقص بحج إن تقدم على الوقوف وسبعة إذا رجع من منى ولم تجز
إن قدمت على وقوفه كصوم أيسر قبله أو وجد مسلفا لمال ببلده
وندب الرجوع له بعد يومين ووقوفه به المواقف والنحر بمنى إن كان
في حج ووقف به هو أو نائبه كهو بأيامها وإلا فمكة وأجزأ إن أخرج لحل
إن لم يقف به فصل مقلدا ونحر في العمرة بمكة بعد سعيها ثم حلق
وإن أردف لخوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقرانه كأن ساقه فيها
ثم حج من عامه وتؤولت أيضا بما إذا سيق للتمتع والمندوب بمكة المروة
وكره نحر غيره كالأضحية وإن مات متمتع فالهدي من رأس ماله إن رمى
العقبة وسن الجميع وعيبه كالأضحية والمعتبر حين وجوبه وتقليده
فلا يجزي مقلد بعيب ولو سلم بخلاف عكسه إن تطوع به وأرشه وثمنه
في هدي إن بلغ وإلا تصدق به وفي الفرض يستعين به في غيره وسن
إشعار سنمها من الأيسر للرقبة مسميا وتقليد وندب نعلان بنبات
الأرض وتجليلها وشقها إن لم ترتفع وقلدت البقر فقط إلا بأسنمة
لا الغنم ولم يؤكل من نذر مساكين عين مطلقا عكس الجميع فله إطعام
الغني والقريب وكره لذمي إلا نذرا لم يعين والفدية والجزاء بعد
المحل وهدي تطوع إن عطب قبل محله فتلقى قلادته بدمه ويخلى
للناس كرسوله وضمن في غير الرسول بأمره بأخذ شيء كأكله من ممنوع

المراد المجموع وأما وقوف الهدي بعرفة يجزي من الليل فواجب اتفاقا

كالتجليل

هل

بدل

٢٦ ٢٥

بدله ونحل إلا نذر مساكين عين فقدر أكله خلاف والخطام والجلال
كاللحم وإن سرق بعد ذبحه أجزأ لا قبله وحمل الولد على غير ثم عليها
وإلا فإن لم يمكن تركه ليشتد فكالتطوع ولا يشرب من اللبن وإن
فضل وغرم إن أضر بشربه الأم أو الولد موجب فعله وندب عدم
ركوبها بلا عذر ولا يلزم النزول بعد الراحة ونحرها قائمة أو معقولة
وأجزأ إن ذبح غيره عنه مقلدا ولو نوى عن نفسه إن غلط ولا يشترك
في هدي وإن وجد بعد نحر بدله نحر إن قلد وقبل نحره نحرا إن قلدا
وإلا بيع واحد فصل وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا بحق بحج أو عمرة
فله التحلل إن لم يعلم به وأيس من زواله قبل فوته ولا دم بنحر هديه
وحلقه ولا دم إن أخره ولا يلزمه طريق مخيفة وكره إبقاء إحرامه إن قارب
مكة أو دخلها ولا يتحلل إن دخل وقته وإلا فثالثها يمضي وهو متمتع
ولا يسقط عنه الفرض ولم يفسد بوطء إن لم ينو البقاء وإن وقف
وحصر عن البيت فحجه تم ولا يحل إلا [illegible] وعليه للرمي ومبيت
منى ومزدلفة هدي كنسيان الجميع وإن حصر عن الإفاضة أو فات
الوقوف بغير كمرض أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحل إلا بفعل عمرة بلا
إحرام ولا يكفي قدومه وحبس هديه معه إن لم يخف عليه ولم يجز
عن فواته وخرج للحل إن أحرم بحرم أو أردف وأخر دم الفوات

بالإفاضة

للقضاء وأجزأ إن قدم وإن أفسد ثم فات أو بالعكس وإن بعمرة التحلل
تحلل وقضاها دونها وعليه هدي لا دم قران ومنعه للفائت ولا
يفيد لمرض أو غيره نية التحلل بحصوله ولا يجوز دفع مال لحاصر
إن كفر وفي جواز القتال مطلقا تردد وللولي منع سفيه كزوج في تطوع
وإن لم يأذن فله التحليل وعليها القضاء كالعبد وأثم من لم يقبل وله
مباشرتها كفريضة قبل الميقات وإلا فلا إن دخل وللمشتري إن لم يعلمه رده
لا تحليله وإن أذن فأفسد لم يلزمه إذن للقضاء على الأصح
وما لزمه عن خطأ أو ضرورة فإن أذن له السيد في الإخراج وإلا
صام بلا منع وإن تعمد فله منعه إن أضر به في عمله

باب الذكاة

قطع مميز يناكح تمام الحلقوم والودجين من المقدم بلا رفع قبل
التمام وفي النحر طعن بلبة وشهر أيضا الاكتفاء بنصف الحلقوم والودجين
وإن سامريا أو مجوسيا تنصر وذبح لنفسه مستحله وإن
أكل الميتة إن لم يغب لا صبي ارتد وذبح لصنم أو غير حل له إن ثبت
بشرعنا وإلا كره كجزارته وبيع وإجارة لعيده وشراء ذبحه وتسلف
ثمن خمر أو بيع به لا أخذه قضاء وشحم يهودي وذبح لصليب أو عيسى
وقبول متصدق به لذلك وذكاة خنثى وخصي وفاسق وفي ذبح كتابي
لمسلم قولان وجرح مسلم مميز وحشيا وإن تأنس عجز عنه إلا بعسر
لا

لا نعم شرد أو تردى بكوة بسلاح محدد وحيوان علم بإرسال
من يده بلا ظهور ترك ولو تعدد مصيده أو أكل أو لم ير بغار أو
غيضة أو لم يظن نوعه من المباح أو ظهر خلافه لا إن ظنه حراما
أو أخذ غير مرسل عليه أو لم يتحقق المبيح في شركة غيره كماء
أو ضرب بمسموم أو كلب مجوسي أو بنهشه ما قدر على خلاصه منه
أو أغرى في الوسط أو تراخى في اتباعه إلا أن يتحقق أنه لا يلحقه أو حمل
الآلة مع غير أو بخرج أو بات أو صدم أو عض بلا جرح أو قصد ما
وجد أو أرسل ثانيا بعد مسك أول وقتل أو اضطرب فأرسل
ولم ير إلا أن ينوي المضطرب وغيره فتأويلان ووجب نيتها
وتسمية إن ذكر ونحر إبل وذبح غيره إن قدر وجازا للضرورة
إلا البقر فيندب الذبح كالحديد وإحداده وقيام إبل وضجع
ذبح على أيسر وتوجهه وإيضاح المحل وفري ودجي صيد
أنفذ مقتله وفي جواز الذبح بالعظم والسن أو إن انفصلا أو
بالعظم ومنعهما خلاف وحرم اصطياد مأكول لا بنية الذكاة
إلا بكخنزير فيجوز كذكاة ما لا يؤكل إن أيس منه وكره ذبح بدور
حفرة وسلخ أو قطع قبل الموت كقول مضح اللهم منك وإليك
وتعمد إبانة رأس وتؤولت أيضا على عدم الأكل إن قصده أولا

ودون نصف أبين ميتة إلا الرأس وملك الصيد المبادر وإن
تنازع قادرون فبينهم وإن ند ولو من مشتر فللثاني لا إن تأنس
ولم يتوحش واشترك طارد مع ذي حبالة قصدها ولولاها
لم يقع بحسب فعليهما وإن لم يقصد وأيس منه فلربها وعلى تحقيق
بغيرها فله كالدار إلا أن لا يطرده لها فلربها وضمن مار أمكنته
ذكاته وترك كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو شهادة
بإمساك وثيقة أو تقطيعها وفي قتل شاهدي حق تردد
وترك مواساة وجبت بخيط لجائفة وفضل طعام أو شراب لمضطر
وعمد وخشب فيقع الجدار وله الثمن إن وجد وأكل المذكى
وإن أيس من حياته بتحرك قوي مطلقا وسيل دم إن صحت
إلا الموقوذة وما معها المنفوذة المقاتل بقطع نخاع ونثر دماغ
أو حشوة وفري ودج وثقب مصران وفي شق الودج قولان
وفيها أكل ما دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينخعها وذكاة الجنين
بذكاة أمه إن تم بشعر وإن خرج حيا ذكي إلا أن يبادر فيفوت وذكي
المزلق إن حيي مثله وافتقر نحو الجراد لها بما يموت به ولو لم يعجل
كقطع جناح باب المباح طعام طاهر والبحري وإن ميتا وطير
ولو جلالة وذا مخلب ونعم ووحش لم يفترس كيربوع وخلد ووبر

وأرنب وقنفذ وضربوب وحية أمن سمها وخشاش أرض وعصير
وفقاع وسوبيا وعقيد أمن سكره وللضرورة ما يسد غير آدمي
وخمر إلا لغصة وقدم الميت على خنزير وصيد المحرم لا لحمه وطعام
غير إن لم يخف القطع وقاتل عليه والمحرم النجس وخنزير وبغل
وفرس وحمار ولو وحشيا دجن وكلب ماء وخنزيره وشراب خليطين
ونبذ بكدباء وفي كره القرد والطين ومنعه قولان باب سن لحر
غير حاج بمنى ضحية لا تجحف وإن يتيما بجذع ضأن وثني معز وبقر وإبل
ذي سنة وثلاث وخمس بلا شرك إلا في الأجر وإن أكثر من سبعة إن
سكن معه وقرب له وأنفق عليه وإن تبرعا وإن جماء ومقعدة لشحم
ومكسورة قرن لا إن أدمي كبين مرض وجرب وبشم وجنون
وهزال وعرج وعور وفائت جزء غير خصية وصمعاء جدا وذي
أم وحشية وبتراء وبكماء وبخراء ويابسة ضرع ومشقوقة أذن
ومكسورة سن لغير إثغار أو كبر وذاهبة ثلث ذنب لا أذن من
ذبح الإمام لآخر الثالث وهل هو العباسي أو إمام الصلاة قولان
ولا يراعى قدره في غير الأول وأعاد سابقه إلا المتحري أقرب إمام
كأن لم يبرزها وتوانى بلا عذر قدره وبه انتظر للزوال والنهار
شرط وندب إبرازها وجيد وسالم وغير خرقاء وشرقاء ومقابلة ومدابرة

بيان المتحري

وسمين وذكر وأقرن وأبيض وفحل إن لم يكن الخصي أسمن وضأن
مطلقا ثم معز ثم هل بقر وهو الأظهر أو إبل خلاف وترك حلق وقلم
لمضح عشر ذي الحجة وضحية على صدقة وعتق وذبحها بيده وللوارث
إنفاذها وجمع أكل وصدقة وإعطا بلا حد واليوم الأول وفي
أفضلية أول الثالث على آخر الثاني تردد وذبح ولد خرج قبل
الذبح وبعده جزء وكره جز صوفها قبله إن لم ينبت للذبح ولم ينوه
حين أخذها وبيعه وشرب لبن وإطعام كافر وهل إن بعث له
أو ولو في عياله تردد والتغالي فيها وفعلها عن ميت كعتيرة وإبدا
بدون وإن لاختلاط قبل الذبح وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده
على الأحسن وصح إنابة بلفظ إن أسلم ولو لم يصل أو نوى عن نفسه
أو بعادة كقريب وإلا فتردد لا إن غلط فلا تجزي عن أحدهما ومنع
البيع وإن ذبح قبل الإمام أو تعيبت حالة الذبح أو قبله أو ذبح
معيبا جهلا والإجارة والبدل إلا لمتصدق عليه وفسخت وتصدق
بالعوض في الفوت إن لم يتول غير بلا إذن وصرف فيما لا يلزمه
كأرش عيب لا يمنع الإجزا وإنما تتعين بالنذر والذبح فلا تجزي إن تعيبت
قبله وصنع بها ما شا كحبسها حتى فات الوقت إلا أن هذا آثم وللوارث
القسم ولو ذبحت لا بيع بعده في دين وندب ذبح واحدة تجزي وضحية
في

في سابع الولادة نهارا وألغي يومها إن سبق بالفجر والتصدق
بزنة شعره وجاز كسر عظمها وكره عملها وليمة ولطخه بدمها وختانه
يومها باب اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته كبالله وهالله
وايم الله وحق الله والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وكفالته
وكلامه والقرآن والمصحف وإن قال أردت وثقت بالله ثم ابتدأت
لأفعلن دين لا بسبق لسانه وكعزة الله وأمانته وعهده وعلي عهد
الله إلا أن يريد المخلوق وكأحلف وأقسم وأشهد إن نوى بالله
وأعزم إن قال بالله وفي أعاهد الله قولان لا بلك علي عهد أو أعطيك
عهدا وعزمت عليك بالله وحاش الله ومعاذ الله والله راع أو كفيل
والنبي والكعبة وكالخلق والإماتة وهو يهودي وغموس بأن
شك أو ظن وحلف بلا تبين صدق وليستغفر الله وإن قصد بكالعزى
التعظيم فكفر ولا لغو على ما يعتقده فظهر نفيه ولم يفد
في غير الله كالاستثنا بإن شا الله إن قصد كإلا أن يشا أو يريد
أو يقضي على الأظهر وأفاد بكإلا في الجميع إن اتصل إلا لعارض ونوى
الاستثنا وقصد ونطق به وإن سرا بحركة لسانه إلا أن يعزل
في يمينه أولا كالزوجة في الحلال علي حرام وهي المحاشاة وفي النذر
المبهم واليمين والكفارة والمنعقدة على بر بإن فعلت ولا فعلت

أوجب بلا نعلن وإن لم أفعل، ولم يؤجل إطعام عشرة مساكين
لكل مد وندب بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصفه أو رطلان
خبزا بأدم كشبعهم أو كسوتهم للرجل ثوب وللمرأة درع وخمار
ولو غير وسط أهله والرضيع كالكبير فيهما أو عتق رقبة كالظهار
ثم صوم ثلاثة ولا تجزئ ملفقة ومكرر لمسكين وناقص كعشرين
لكل نصف إلا أن يكمل وهل إن بقي تأويلان وله نزعه إن بين
بالقرعة وجاز لثانية إن أخرج وإلا كره وإن كيمين وظهار وأجزأت
قبل حنثه ووجبت به إن لم يكره بر وفي على أشد ما أخذ أحد
على أحد بت من يملك وعتقه وصدقة بثلثه ومشي بحج وكفارة
وزيد في الأيمان تلزمني صوم سنة إن اعتيد حلف به وفي لزوم
شهري ظهار تردد وتحريم الحلال في غير الزوجة والأمة لغو
وتكررت إن قصد تكرر الحنث أو كان العرف كعدم ترك الوتر أو نوى
كفارات أو قال لا ولا أو حلف أن لا يحنث أو بالقرآن والمصحف والكتاب
أو دل لفظه بجمع أو بكلما أو مهما لا متى ما ووالله ثم والله وإن
قصده والقرآن والتوراة والإنجيل ولا كلمه غدا وبعده ثم غدا
وخصصت نية الحالف وقيدت إن نافت وساوت في الله وغيرها
كطلاق ككونها معه في لا يتزوج حياتها كأن خالفت ظاهر لفظه

كسمن ضأن في لا آكل سمنا أو لا أكلمه وكتوكيله في لا يبيعه ولا يضربه
إلا لمرافعة وبينة أو إقرار في طلاق وعتق فقط أو استحلف مطلقا
في وثيقة حق لا إرادة ميتة وكذب في طالق وحرة أو حرام وإن
بفتوى ثم بساط يمينه ثم عرف قولي ثم مقصد لغوي ثم شرعي وحنث
إن لم تكن له نية ولا بساط بفوت ما حلف عليه ولو لمانع شرعي أو سرقة
لا بكون حمام في ليذبحنه وبعزمه على ضده وبالنسيان إن أطلق
وبالبعض عكس البر وبسويق أو لبن في لا آكل لا ماء ولا بتسحر في لا أتعشى
وذواق لم يصل جوفه وبوجوده أكثر في ليس معي غيره لمتسلف لا
أقل وبدوام ركوبه ولبسه في لا أركب وألبس لا في كدخول وبدابة
عبده في دابته وبجمع الأسواط في لأضربنه كذا وبلحم الحوت وبيضه
وعسل الرطب في مطلقها وبكعك وخشكنان وهريسة وإطرية في
خبز لا عكسه وبضأن ومعز وديكة ودجاجة في غنم ودجاج لا بأحدهما
في الآخر وبسمن استهلك في سويق وبزعفران في طعام لا بكخل
طبخ وباسترخائها في لا قبلتك أو قبلتني وبفراره من غريمه في لا فارقتك
أو لا فارقتني إلا بحقي ولو لم يفرط وإن أحاله وبالشحم في اللحم لا
العكس وبفرع في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع إلا الطلع
ومطلقا إلا نبيذ زبيب ومرقة لحم أو شحمه وخبز قمح وعصير عنب

وبما أنبت الحنطة إن نوى المن لا لرداءة أو لسوء صنعة طعام وبالحمام
في البيت أو دار جاره أو بيت شعر كحبس أكره عليه بحق لا بمسجد وبدخوله
عليه ميتا في بيت يملكه لا بدخول محلوف عليه إن لم ينو المجامعة
وبتكفينه في لا نفعه حياته وبأكل من تركته قبل قسمها في لا أكلت
طعامه إن أوصى أو كان مدينا وبكتاب إن وصل أو رسول في لا كلمه
ولم ينو في الكتاب في العتق والطلاق وبالإشارة له وبكلامه ولو لم
يسمعه لا قراءته بقلبه أو قراءة أحد عليه بلا إذن ولا بسلامه عليه
بصلاة ولا بكتابة المحلوف عليه ولو قرأ على الأصوب والمختار وبسلامه
عليه معتقدا أنه غيره أو في جماعة إلا أن يحاشيه وبفتح عليه وبلا
علم إذنه في لا تخرجي إلا بإذني وبعدم علمه في لأعلمنه وإن برسول
وهل إلا أن يعلم أنه علم تأويلان أو علم وال ثان في حلفه لأوليه نظرا
وبمرهونه في لا ثوب لي وبالهبة والصدقة في لا أعاره وبالعكس
ونوي إلا في صدقة عن هبة وببقاء ولو ليلا في لا سكنت لا في لأنتقلن
ولا بخزن واستقل في لا ساكنه عما كانا وضربا جدارا ولو جريدا بهذه
الدار وبالزيارة إن قصد التنحي لا بدخول عيال إن لم يكثرها نهارا
ويبيت بلا مرض وسافر القصر في لأسافرن ومكث نصف شهر وندب
كماله كانتقلن ولو بإبقاء رحله لا بمسمار وهل إن نوى عدم عوده له

هو متعلق بقوله لا أسكنت إن ذلك أي تلاحث اتفاقا

تردد وباستحقاق بعضه أو عيبه بعد الأجل وببيع فاسد فات
قبله إن لم يف كأن لم تف على المختار وبهبته له أو دفع قريب عنه
وإن من ماله أو شهادة بينة بالقضاء إلا بدفع ثم أخذ لا إن جن
ودفع الحاكم وإن لم يدفع فقولان وبعدم قضاء في غد في لأقضينك
غدا يوم الجمعة وليس هو لا إن قضى قبله بخلاف لآكلنه ولا إن باعه
به عرضا وبر إن غاب بقضاء وكيل تقاض أو مفوض وهل ثم وكيل ضيعة
أو إن عدم الحاكم وعليه الأكثر تأويلان وبر في الحاكم
إن لم يتحقق جوره وإلا بر بجماعة المسلمين يشهدهم وله يوم وليلة
في رأس الشهر أو عند رأسه أو إذا استهل وإلى رمضان أو لاستهلاله
شعبان وبجعل ثوب قباء أو عمامة في لا ألبسه لا إن كرهه لضيقه
ولا وضعه على فرجه وبدخوله من باب غير في لا أدخله إن لم يكره
ضيقه وبقيام على ظهره وبمكترى في لا أدخل لفلان بيتا وبأكل من ولد
دفع له محلوف عليه وإن لم يعلم إن كانت نفقته عليه وبالكلام
أبدا في لا أكلمه الأيام أو الشهور وثلاثة في كأيام وهل كذلك
في لأهجرنه أو شهر تأويلان وسنة في حين وزمان وعصر ودهر
وبما يفسخ أو بغير نسائه في لأتزوجن وبضمان الوجه في لا أتكفل
إن لم يشترط عدم الغرم وبه لوكيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته

وهل إن علم تأويلان وبقوله ما ظننته قاله لغيري لمخبر في ليسرنه
وباذهبي الآن إثر لا كلمتك حتى تفعلي وليس قوله لا أبالي بدءا لقول
آخر لا كلمتك حتى تبدأني وبالإقالة في لا ترك من حقه شيئا إن لم يف
لا إن أخر الثمن على المختار ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجده مكانه
في أخذتيه وبتركها عالما في لا خرجت إلا بإذني لا إن أذن لأمر فزاد
بلا علم وبعوده لها بعد بملك آخر في لا سكنت هذه الدار أو دار
فلان هذه إن لم ينو ما دامت له لا دار فلان ولا إن خربت وصارت
طريقا إن لم يأمر به وفي لا باع منه أو له بالوكيل إن كان من ناحيته
وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي ثم صح أنه ابتاع له ولزم
البيع وأجزأ تأخير الوارث في إلا أن تؤخرني لا في دخول دار وتأخير
وصي بالنظر ولا دين وتأخير غريم إن أحاط وأبرأ وفي بره
في لأطأنها فوطئها حائضا وفي لتأكلنها فخطفتها هرة فشق جوفها وأكلت
أو بعد فسادها قولان إلا أن يتوانى وفيها الحنث بأحدهما في لا
كسوتهما ونيته الجمع واستشكل **فصل** النذر التزام مسلم كلف
ولو غضبان وإن قال إلا أن يبدو لي أو أرى خيرا منه بخلاف إلا
إن شاء فلان فبمشيئته وإنما يلزم به ما ندب كلله علي أو علي ضحية
وندب المطلق وكره المكرر وفي كره المعلق تردد ولزم البدنة بنذرها

فإن

فإن عجز فبقرة ثم سبع شياه لا غير وصيام بثغر وثلثه حين يمينه إلا
أن ينقص فما بقي بمالي في كسبيل الله وهو الجهاد والرباط بمحل خيف
وأنفق عليه من غيره إلا لمتصدق به على معين فالجميع وكرر إن أخرج
وإلا فقولان وما سمى وإن معينا أتى على الجميع وبعث فرس وسلاح
لمحله وإن لم يصل بيع وعوض كهدي ولو معيبا على الأصح وله فيه
إذا بيع الإبدال بالأفضل وإن كان كثوب بيع وكره بعثه وأهدى
به وهل اختلف هل يقومه أو لا أو لا ندبا أو التقويم إن كان
بيمين تأويلات فإن عجز عوض الأدنى ثم لخزنة الكعبة يصرف فيها
إن احتاجت وإلا تصدق به وأعظم مالك أن يشرك معهم
غيرهم لأنه ولاية منه عليه السلام والمشي لمسجد مكة ولو
لصلاة وخرج من بها وأتى بعمرة كمكة أو البيت أو جزئه لا غير إن لم
ينو نسكا من حيث نوى وإلا حلف أو مثله إن حنث به وتعين محل
اعتيد وركب في المنهل ولحاجة كطريق قربى اعتيد وبحرا
اضطر له لا اعتيد على الأرجح لتمام الإفاضة وسعيها ورجع وأهدى
إن ركب كثيرا بحسب مسافته أو المناسك والإفاضة نحو المصري
قابلا فيمشي ما ركب في مثل المعين وإلا فله المخالفة إن ظن أولا
القدرة وإلا مشى مقدوره وركب وأهدى فقط كأن قل ولو قادرا

كالإفاضة فقط وكعام عين وليقضه أو لم يقدر وكافريقي وكأن فرقه
ولو بلا عذر وفي لزوم الجميع بمشي عقبة وركوب أخرى تأويلان والهدي
واجب إلا فيمن شهد المناسك فندب ولو مشى الجميع ولو أفسد أتمه
ومشى في قضائه من الميقات وإن فاته جعله في عمرة وركب في قضائه
وإن حج ناويا نذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزأ عن النذر وهل
إن لم ينذر حجا تأويلان وعلى الضرورة جعله في عمرة ثم يحج من مكة
على الفور وعجل الإحرام في أنا محرم أو أحرم إن قيد بيوم كذا كالعمرة
مطلقا إن لم يعدم صحابة لا الحج والمشي فلأشهره إن وصل وإلا
فمن حيث يصل على الأظهر ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها أو كل
ما أكتسبه أو هدي لغير مكة أو مال غير إن لم يرد إن ملكه أو على
نحر فلان ولو قريبا إن لم يلفظ بالهدي أو ينوه أو يذكر مقام
إبراهيم والأحب حينئذ كنذر الهدي بدنة ثم بقرة كنذر الحفاء
أو حمل فلان إن نوى التعب وإلا ركب وحج به بلا هدي ولغى علي
المسير والذهاب والركوب لمكة ومطلق المشي ومشي لمسجد
وإن لاعتكاف إلا القريب جدا فقولان تحتملهما ومشي للمدينة
أو إيلياء إن كان ببعضها أو إلا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل
ثم مكة باب الجهاد في أهم جهة كل سنة وإن خاف محاربا كزيارة

الكعبة

حال كونه حافيا

الكعبة فرض كفاية ولو مع وال جائر على كل حر ذكر مكلف قادر
كالقيام بعلوم الشرع والفتوى والضرر على المسلمين والقضاء
والشهادة والإمامة والأمر بالمعروف والحرف المهمة ورد
السلام وتجهيز الميت وفك الأسير وتعين بفجء العدو وإن
على امرأة وعلى من بقربهم إن عجزوا وبتعيين الإمام وسقط بمرض
وصبا وجنون وعمى وعرج وأنوثة وعجز عن محتاج له ورق
ودين حل كوالدين في فرض كفاية ببحر أو خطر لا جد والكافر
كغيره في غيره ودعوا للإسلام ثم جزية بمحل يؤمن وإلا قوتلوا
وقتلوا إلا المرأة إلا في مقاتلتها والصبي والمعتوه كشيخ فان
وزمن وأعمى وراهب منعزل بدير أو صومعة بلا رأي
وترك لهم الكفاية فقط واستغفر قاتلهم كمن لم تبلغه دعوة
وإن حيزوا فقيمتهم والراهب والراهبة حران بقطع ماء وآلة
وبنار إن لم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم وإن بسفن وبالحصن
بغير حرق وتغريق مع ذرية وإن تترسوا بذرية تركوا إلا لخوف
وبمسلم لم يقصد الترس إن لم يخف على أكثر المسلمين وحرم
نبل سم واستعانة بمشرك إلا لخدمة وإرسال مصحف
لهم وسفر به لأرضهم كمرأة إلا في جيش أمن وفرار إن بلغ

والدرء

كالمفلوج والأجذم

المسلمون النصف ولم يبلغوا اثنا عشر ألفا إلا تحرفا وتحيزا
إن خيف والمثلة وحمل رأس لبلد أو وال وخيانة أسير ائتمن
طائعا ولو على نفسه والغلول وأدب إن ظهر عليه وجاز أخذ
محتاج نعلا وحزاما وإبرة وطعاما وإن نعما وعلفا كثوب وسلاح
ودابة ليرد ورد الفضل إن كثر فإن تعذر تصدق به ومضت
المبادلة بينهم وببلدهم إقامة الحد وتخريب وقطع نخل وحرق
إن أنكى أو لم ترج والظاهر أنه مندوب كعكسه ووطء أسير
زوجة أو أمة سلمتا وذبح حيوان وعرقبته وأجهز عليه وفي النحل
إن كثرت ولم يقصد عسلها روايتان وحرق إن أكلوا الميتة كمتاع
عجز عن حمله وجعل الديوان وجعل من قاعد لمن يخرج عنه إن كانا
بديوان ورفع صوت مرابط بالتكبير وكره التطريب وقتل عين
وإن أمن والمسلم كالزنديق وقبول الإمام هديتهم وهي
له إن كانت من بعض لكقرابة وفيء إن كانت من الطاغية إن لم
يدخل بلده وقتال روم وترك واحتجاج عليهم بقرآن وبعث كتاب ٢
فيه كالآية وإقدام الرجل على كثير إن لم يكن ليظهر شجاعة على الأ
ظهر وانتقال من موت لآخر ووجب إن رجا حياة أو طولها كا
لنظر في الأسرى بقتل أو منّ أو فداء أو جزية أو استرقاق ولا

يمنعه

الغلول في اللغة الخيانة ...

يمنعه حمل بمسلم ورق إن حملت به بكفر والوفاء بما فتح لنا به بعضهم ٢
وبأمان الإمام مطلقا كالمبارز مع قرنه وإن أعين بإذنه قتل
معه ولمن خرج في جماعة لمثلها إذا فرغ من قرنه الإعانة وأجبروا
على حكم من نزلوا على حكمه إن كان عدلا وعرف المصلحة وإلا نظر
الإمام كتأمين غيره إقليما وإلا فهل يجوز وعليه الأكثر أو يمضي من
مميز ولو صغيرا أو رقا أو امرأة أو خارجا على الإمام لا ذميا وخائفا
منهم تأويلان وسقط القتل ولو بعد الفتح بلفظ أو إشارة مفهمة
إن لم يضر وإن ظنه حربي فجاء أو نهى الناس عنه فعصوا أو نسوا
أو جهلوا أو جهل إسلامه لا إمضاءه أمضي أو رد لمحله وإن
أخذ مقبلا بأرضهم وقال جئت أطلب الأمان أو بأرضنا وقال
ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر أو بينهما رد لمأمنه وإن قامت
قرينة فعليها وإن رد بريح فعلى أمانه حتى يصل وإن مات عندنا
فماله فيء إن لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز ولقاتله
إن أسر ثم قتل وإلا أرسل مع ديته لوارثه كوديعته وهل وإن
قتل في معركة أو فيء تأويلان وكره لغير المالك اشتراء سلعه وفاتت
به وبهبتهم لها وانتزع ما سرق ثم عيد به على الأظهر لا أحرار
٢ مسلمون قدموا بهم وملك بإسلامه غير الحر المسلم وفديت أم

الولاء وعتق المدبر من ثلث سيده ومعتق لأجل لبعده ولا يتبعون
بشيء ولا خيار للوارث وحد زان وسارق إن حيز المغنم ووقفت
الأرض كمصر والشام والعراق وخمس غيرها إن أوجف عليه فخراجها
والخمس والجزية لآله عليه السلام ثم للمصالح وبدئ بمن فيهم
المال ونقل للأحوج الأكثر ونفل منه السلب لمصلحة ولم يجز إن لم
ينقض القتال من قتل قتيلا فله السلب ومضى إن لم يبطله قبل المغنم
وللمسلم فقط سلب اعتيد لا سوار وصليب وعين ودابة وإن لم
يسمع أو تعدد إن لم يقل قتيلا وإلا فالأول ولم يكن لكمرأة إن لم تقاتل
كالإمام إن لم يقل منكم أو يخص نفسه وله البغلة إن قال
على بغل لا إن كانت بيد غلامه وقسم الأربعة لحر مسلم عاقل
بالغ حاضر كتاجر وأجير إن قاتلا أو خرجا بنية غزو ولا ضدهم
ولو قاتلوا إلا الصبي ففيه إن أجيز وقاتل خلاف ولا يرضخ لهم
كميت قبل اللقاء وأعمى وأعرج وأشل ومتخلف لحاجة إن لم يتعلق
بالجيش وضال ببلدنا وإن بريح بخلاف بلدهم ومريض شهد
كفرس رهيص ومرض بعد أن أشرف على الغنيمة وإلا فقولان
وللفرس مثلا فارسه وإن بسفينة أو برذونا وهجينا وصغيرا
يقدر بها على الكر والفر ومريض رجي ومحبس ومغصوب من الغنيمة أو من غير الجيش

المراد بالأول على طريق الاستحباب

ومنه

ومنه لربه لا أعجف أو كبير لا ينتفع به وبغل وبعير وثان والمشترك
للمقاتل ودفع أجر شريكه والمستند للجيش كهو وإلا فله كمتلصص
وخمس مسلم ولو عبدا على الأصح لا ذمي ومن عمل سرجا أو سهما
والشأن القسم ببلدهم وهل يبيع ليقسم قولان وأفرد كل صنف
إن أمكن على الأرجح وأخذ معين وإن ذميا ما عرف له قبله مجانا
وحلف أنه ملكه وحمل له إن كان خيرا وإلا بيع له ولم يمض قسمه
إلا لتأول على الأحسن لا إن لم يتعين بخلاف اللقطة وبيعت
خدمة معتق لأجل ومدبر وكتابة لا أم ولد وله بعده أخذه
بثمنه وبالأول إن تعدد وأجبر في أم الولد على الثمن واتبع
به إن أعدم إلا أن تموت هي أو سيدها وله فداء معتق لأجل
ومدبر لحالهما وتركهما مسلما لخدمتهما وإن مات المدبر قبل
الاستيفاء فحر إن حمله الثلث واتبع بما بقي كمسلم أو ذمي قسما
ولم يعذرا في سكوتهما بأمر وإن حمل بعضه رق باقيه ولا
خيار للوارث بخلاف الجناية وإن أدى المكاتب ثمنه فعلى حاله
وإلا فقن أسلم أو فدي وعلى الآخذ إن علم بملك معين ترك
تصرف ليخيره وإن تصرف مضى كالمشتري من حربي باستيلاد
إن لم يأخذه على رده لربه وإلا فقولان وفي المؤجل تردد

وللمسلم أو الذمي أخذ ما وهبوه بدارهم مجاناً وبعوض به إن لم يبع
فيمضي ولمالكه الثمن أو الزائد والأحسن في المفدى من لص
أخذه بالفداء وإن أسلم لمعاوض مدبر ونحوه استوفيت
خدمته ثم هل يتبع إن عتق بالثمن أو بما بقي قولان وعبد
الحربي يسلم حر إن فر أو بقي حتى غنم لا إن خرج بعد إسلام سيده
أو بمجرد إسلامه وهدم السبي النكاح إلا أن تسبى وتسلم
بعده وولده وماله فيء مطلقاً لا ولد صغير لكتابية سبيت
أو مسلمة وهل كبار المسلمة فيء أو إن قاتلوا تأويلان وولد
الأمة لمالكها **فصل** عقد الجزية إذن الإمام لكافر صح سباؤه
مكلف حر قادر مخالط لم يعتقه مسلم سكنى غير مكة والمدينة
واليمن ولهم الاجتياز بمال للعنوي أربعة دنانير أو أربعون
درهماً في سنة والظاهر آخرها ونقص الفقير بوسعه ولا يزاد
وللصلحي ما شرط وإن أطلق فكالأول والظاهر إن بذل الأول
حرم قتاله مع الإهانة عند أخذها وسقطتا بالإسلام كأرزاق
المسلمين وإضافة المجتاز ثلاثاً للظلم والعنوي حر وإن مات
أو أسلم فالأرض فقط للمسلمين وفي الصلح إن أجملت فلهم
أرضهم والوصية بمالهم وورثوها وإن فرقت على الرقاب

فهي

فهي لهم إلا أن يموت بلا وارث فللمسلمين ووصيتهم في الثلث
وإن فرقت عليها أو عليهما فلهم بيعها وخراجها على البائع
وللعنوي إحداث كنيسة إن شرط وإلا فلا كرم المنهدم
وللصلحي الإحداث وبيع عرصتها أو حائط لا ببلد الإسلام
إلا لمفسدة أعظم ومنع ركوب الخيل والبغال والسروج
وجادة الطريق وألزم بلبس يميزه وعزر لترك الزنار وظهور
السكر ومعتقده وبسط لسانه وأريقت الخمر وكسر الناقوس
وينتقض بقتال ومنع جزية وتمرد على الأحكام وغصب
حرة مسلمة وغرورها وتطلع على عورات المسلمين وسب
نبي بما لم يكفر به قالوا كليس بنبي أو لم يرسل أو لم ينزل
عليه قرآن أو تقوله أو عيسى خلق محمداً أو مسكين محمد يخبركم
أنه في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب وقتل إن لم
يسلم وإن خرج لدار الحرب وأخذ استرق إن لم يظلم وإلا
فلا كمحاربته وإن ارتد جماعة وحاربوا فكالمرتدين وللإمام
المهادنة لمصلحة إن خلا عن كشرط بقاء مسلم وإن بمال إلا
لخوف ولا حد وندب أن لا يزيد على أربعة أشهر وإن
استشعر خيانتهم نبذه وأنذرهم ووجب الوفاء وإن برد

رهائن ولو أسلموا كمن أسلم وإن رسولا إن كان ذكرا وفدي
بالفيء ثم بمال المسلمين ثم بماله ورجع بمثل المثلي وقيمة غيره
على الملي والمعدم إن لم يقصد صدقة ولم يمكن الخلاص
بدونه إلا محرما أو زوجا إن عرفه أو عتق عليه إلا أن يأمره
به ويلتزمه وقدم على غيره ولو في غير ما بيده على العدد
إن جهلوا قدرهم والقول للأسير في الفداء أو بعضه ولو
لم يكن في يده وجاز بالأسرى المقاتلة وبالخمر والخنزير على
الأحسن ولا يرجع به على مسلم وفي الخيل وآلة الحرب قولان

باب المسابقة بجعل في الخيل والإبل وبينهما والسهم
إن صح بيعه وعين المبدأ والغاية والمركب والرامي وعدد
الإصابة ونوعها من خزق أو غيره وأخرجه متبرع أو أحدهما
فإن سبق غيره أخذه وإن سبق هو فلمن حضر لا إن أخرجا
ليأخذه السابق ولو بمحلل يمكن سبقه ولا يشترط تعيين السهم
والوتر وله ما شاء ولا معرفة الجري والراكب ولم يحمل صبي
ولا استواء الجعل أو موضع الإصابة أو تساويهما وإن عرض
للسهم عارض أو انكسر أو للفرس ضرب وجه أو نزع سوطه
لم يكن مسبوقا بخلاف تضييع السوط أو حرن الفرس وجاز

فيما

فيما عداه مجانا والافتخار عند الرمي والرجز والتسمية والصياح
والأحب ذكر الله لا حديث الرامي ولزم العقد كالإجارة

باب خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الضحى والأضحى والتهجد
والوتر بحضر والسواك وتخيير نسائه فيه وطلاق مرغوبته وإجا
به المصلي والمشاورة وقضاء دين الميت المعسر وإثبات عمله ومصا
برة العدو الكثير وتغيير المنكر وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله
وأكله كثوم أو متكئا وإمساك كارهته وتبدل أزواجه ونكاح
الكتابية والأمة ومدخولته لغيره ونزع لأمته حتى يقاتل
والمن ليستكثر وخائنة الأعين والحكم بينه وبين محاربه ورفع
الصوت عليه وندائه من وراء الحجرات وباسمه وإباحة الوصال ود
خول مكة بلا إحرام وبقتال وصفي المغنم والخمس ويزوج من
نفسه ومن شاء وبلفظ الهبة وزائد على أربع وبلا مهر وولي وشهود
وبإحرام وبلا قسم ويحكم لنفسه وولده ويحمي له ولا يورث

باب ندب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر ونظر وجهها وكفيها فقط بعلم
وحل لهما حتى نظر الفرج كالملك وتمتع بغير دبر وخطبة بخطبة
وعقد وتقليلها وإعلانه وتهنئته والدعاء له وإشهاد عدلين غير
الولي بعقده وفسخ إن دخلا بلاه ولا حد إن فشا ولو علم وحرم

(هامش: صوابه الأحاديث)

(هامش: اللواتي اخترنه ...)

(هامش: حش قوله والحكم بينه وبين محا[ربه] يتعلق بقوله ونزع لأمته الكلام ... حتى يحكم الله بينه وبين ... في الصغير)

(هامش: النكاح في اللغة ...)

(هامش: في الوطء)

(هامش: حد النكاح عقد ... على مجرد الاستمتاع)

(هامش: أي بالشهادة)

(هامش: أي الولي ...)

خطبة راكنة لغير فاسق ولو بعد صداق وفسخ إن لم يبن وصريح
خطبة معتدة ومواعدتها كوليها كمستبرأة من زنا وتأبد تحريمها
بوطء وإن بشبهة ولو بعدها وبمقدمته فيها أو بملك كعكسه
لا بعقد أو بزنا أو بملك عن ملك أو مبتوتة قبل زوج كالمحرم
وجاز تعريض كفيك راغب والإهداء وتفويض الولي العقد
لفاضل وذكر المساوي وكره عدة من أحدهما وتزوج زانية
أو مصرح لها بعدها وندب فراقها وعرض راكنة لغير عليه
وركنه ولي وصداق ومحل وصيغة بأنكحت وزوجت وبصداق وهبت
وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كبعت تردد وكقبلت وبزوجني
فيفعل ولزم وإن لم يرض وجبر المالك أمة وعبدا بلا إضرار
لا عكسه ولا مالك بعض وله الولاية والرد والمختار ولا أنثى بشائبة
ومكاتب بخلاف مدبر ومعتق لأجل إن لم يمرض السيد ويقرب الأجل
ثم أب وجبر المجنونة والبكر ولو عانسا إلا لكخصي على الأصح
والثيب إن صغرت أو بعارض أو بحرام وهل إن لم يتكرر الزنا تأويلان
لا بفاسد وإن سفيهة وبكرا رشدت أو أقامت ببيتها سنة وأنكرت
الوطء وجبر وصي أمره أب به أو عين الزوج وإلا فخلاف وهو
في الثيب ولي وصح إن مت فقد زوجت ابنتي بمرض وهل إن قبل
بقرب

بقرب موته تأويلان ثم لا جبر فالبالغ إلا يتيمة خيف فسادها
وبلغت عشرا وشوور القاضي وإلا صح إن دخل وطال
وقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجد فعم فابنه وقدم الشقيق
على الأصح والمختار ثم مولى ثم هل الأسفل وبه فسرت أو لا وصحح
كافل وهل إن كفل عشرا أو أربعا أو ما يشفق تردد وظاهرها شرط
الدناءة فحاكم فولاية عامة مسلم وصح بها في دنية مع خاص لم يجبر
كشريفة دخل وطال وإن قرب فللأقرب أو الحاكم إن غاب
الرد وفي تحتمه إن طال قبله تأويلان وبأبعد مع أقرب
إن لم يجبر ولم يجز كأحد المعتقين وإن رضيت البكر صمتها كتفويضها
وندب إعلامها به ولا يقبل دعوى جهله في تأويل الأكثر وإن
منعت أو نفرت لم تزوج لا إن ضحكت أو بكت والثيب تعرب
كبكر رشدت أو عضلت أو زوجت بعرض أو برق أو عيب أو يتيمة
أو افتيت عليها وصح إن قرب رضاها بالبلد ولم يقر به حال
العقد وإن أجاز مجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره ببينة
جاز وهل إن قرب تأويلان وفسخ تزويج حاكم أو غيره ابنته في كعشر
وزوج الحاكم في كإفريقية وظهر من مصر تأويلان أيضا وبالإبعاد
كغيبة الأقرب الثلاث وإن أسر أو فقد فالأبعد كذي رق وصغر

وعنه وأنوثة لا فسق وسلب الكمال ووكّلت مالكةٌ ووصيّة
ومعتقة وإن أجنبيا كعبد أوصي ومكاتب في أمة طلب فضلا وإن
كره سيده ومنع إحرام من أحد الثلاثة وكفر لمسلمة وعكسه إلا لأمة
ومعتقة من غير نساء الجزية وزوّج الكافر لمسلم وإن عقد مسلم
لكافر ترك وعقد السفيه ذو الرأي بإذن وليه وصح توكيل
زوج الجميع لا ولي إلا كهو وعليه الإجابة لكفء وكفؤها أولى فيأمره
الحاكم ثم زوّج ولا يعضل أب بكرا برد متكرر حتى يتحقق وإن
وكّلته ممن أحب عين وإلا فلها الإجازة ولو بعد لا العكس ولابن
عم ونحوه إن عين تزويجها من نفسه بتزوجتك بكذا وترضى وتولى
الطرفين وإن أنكرت العقد صدق الوكيل إن ادعاه الزوج
وإن تنازع الأولياء المتساوون في العقد أو الزوج نظر الحاكم وإن
أذنت لوليين فعقدا فللأول إن لم يتلذذ الثاني بلا علم ولو
تأخر تفويضه إن لم تكن في عدة وفاة ولو تقدم العقد على الأ
ظهر وفسخ بلا طلاق إن عقدا بزمن أو لبينة بعلمه أنه ثان لا إن
أقر أو جهل الزمن وإن ماتت وجهل الأحق ففي الإرث قولان وعلى
الإرث فالصداق والأزواج وإن مات الرجلان فلا إرث ولا صداق
وأعدلية متناقضتين ملغاة ولو صدقتها المرأة وفسخ موصٍ وإن بكتم

شهود

شهود من امرأة أو منزل أو أيام إن لم يدخل ويطل وبعدها
والشهود ونكل الدخول وحدّا على أن لا تأتيه إلا نهارا أو بخيار
لأحدهما أو غير أو على إن لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وجاء
وما فسد لصداقه أو على شرط يناقض كأن لا يقسم لها أو يؤثر
عليها وألغي ومطلقا كالنكاح لأجل أو إن مضى شهر فأنا أتزوجك
وهو طلاق إن اختلف فيه كمحرم وشغار والتزويج بعقد
وطئه وفيه الإرث إلا نكاح المريض وإنكاح العبد والمرأة
لا اتفق على فساده فلا طلاق ولا إرث كخامسة وحرم وطئه
فقط وما فسخ بعده فالمسمى وإلا فصداق المثل وسقط بالفسخ
قبله إلا نكاح الدرهمين فنصفهما كطلاقه وتعاض المتلذذ
بها ولولي الصغير فسخ عقده فلا مهر ولا عدة وإن زوج بشروط
أو أجيزت وبلغ وكره فله التطليق وفي نصف الصداق قولان
عمل بها والقول لها أن العقد وهو كبير وللسيد رد نكاح عبده
بطلقة فقط بائنة إن لم يبعه إلا أن يرد به أو يعتقه ولها ربع
دينار إن دخل واتبع عبد ومكاتب بما بقي وإن لم يغره إن لم
يبطله سيد أو سلطان وله الإجازة إن قرب ولم يرده ولم يشك
أو يشك في قصده ولولي سفيه فسخ عقده ولو مات وتعين

لوثنية ولمكاتب ومأذون تسر وإن بلا إذن ونفقة العبد في غير خراج
وكسب إلا لعرف كالمهر ولا يضمنه سيد بإذن التزويج وجبر أب
ووصي وحاكم مجنونا احتاج وصغيرا وفي السفيه خلاف وصداقهم
إن أعدموا على الأب وإن مات أو أيسروا بعد ولو شرط ضده
وإلا فعليهم إلا لشرط وإن تطارحه رشيد وأب فسخ ولا مهر وهل
إن حلفا وإلا لزم الناكل تردد وحلف رشيد وأجنبي وامرأة أنكروا
الرضى والأمر حضورا إن لم ينكروا بمجرد علمهم وإن طال كثيرا
لزم ورجع لأب وذي قدر زوج غيره وضامن لابنته النصف
بالطلاق والجميع بالفساد ولا يرجع أحد منهم إلا أن يصرح
بالحمالة أو يكون بعد العقد ولها الامتناع إن تعذر أخذه حتى يقرر
وتأخذ الحال وله الترك وبطل إن ضمن في مرضه عن وارث
لا زوج ابنته والكفاءة الدين والحال ولها وللولي تركها وليس لولي
رضي فطلق امتناع إلا لحادث وللأم التكلم في تزويج الأب الموسرة
المرغوب فيها من فقير وروي بالنفي ابن القاسم إلا لضرر بين
وهل وفاق تأويلان وحرم أصوله وفصوله ولو خلقت من
مائه وزوجتهما وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل
وأصول زوجته وبتلذذه وإن بعد موتها ولو بنظر فصولها

كا

كالملك وحرم العقد وإن فسد إن لم يجمع عليه وإلا فوطؤه إن درأ
الحد وفي الزنا خلاف وإن حاول تلذذا بزوجته فالتذ بابنتها
فتردد وإن قال أب نكحتها أو وطئت الأمة عند قصد الابن
ذلك وأنكر ندب التنزه وفي وجوبه إن فشا تأويلان وجمع خمس
وللعبد الرابعة أو اثنتين لو قدرت أية ذكرا حرم وطؤهما كالملك
وفسخ نكاح ثانية صدقت وإلا حلف للمهر بلا طلاق كأم وابنتها
بعقد وتأبد تحريمهما إن دخل ولا إرث وإن ترتبتا وإن لم يدخل
بواحدة حلت الأم وإن لم تعلم السابقة فالإرث ولكل نصف
صداقها كأن لم تعلم الخامسة وحلت الأخت ببينونة السابقة
أو زوال الملك بعتق وإن لأجل أو كتابة أو إنكاح يحل المبتوتة
أو أسر أو إباق إياس أو بيع دلس فيه لا فاسد لم يفت وحيض
وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء وخيار وعهدة ثلاث
وإخدام سنة وهبة لمن يعتصرها منه وإن ببيع بخلاف صدقة عليه
إن حيزت وإخدام سنين ووقف إن وطئهما للتحريم فإن أبقى
الثانية استبرأها وإن عقد فاشترى فالأولى فإن وطئ أو عقد
بعد تلذذه بأختها بملك فكالأول والمبتوتة حتى يولج بالغ قدر
الحشفة بلا منع ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لازم وعلم خلوة

وزوجة فقط ولو خصيا كتزوج غير مشتبهة ليبين لا بفاسد إن لم يثبت
بعده بوطء ثان وفي الأول تردد كمحلل وإن مع نية إمساكها مع
الإعجاب ونية المطلق ونيتها لغو وقبل دعوى طارئة التزوج كحضرية
حضرة طلاق كمرأة في زوجها ولو بدفع مال ليعتق عنها لا إن رد
سيد شراء لم يأذن لها أو قصدا بالبيع الفسخ كهبتها للعبد لينتزعها
فأخذ جبر العبد على الهبة وملك أب جارية ابنه بتلذذه بالقيمة
وحرمت عليهما إن وطئاها وعتقت على مولدها ولعبد تزوج ابنة
سيده بثقل وملك غيره كحر لا يولد له وكأمة الجد وإلا فإن
خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة غير مغالية ولو كتابية أو تحته
حرة ولعبد بلا شرك ومكاتب وغدين نظر شعر السيدة كخصي
وغد لزوج وروي جوازه وإن لم يكن لها وخيرت الحرة مع
الحر في نفسها بطلقة بائنة كتزوج أمة عليها أو ثانية أو علمها بواحدة
فألفت أكثر ولا تبوأ أمة بلا شرط أو عرف وللسيد السفر بمن لم تبوأ
وأن يضع من صداقها إن لم يمنعه دينها إلا ربع دينار ومنعها
حتى يقبضه وأخذه وإن قتلها أو باعها بمكان بعيد إلا لظالم وفيها
يلزمه تجهيزها به وهل هو خلاف وعليه الأكثر أو الأول لم
تبوأ أو جهزها من عنده تأويلات وسقط ببيعها قبل البناء منع تسليمها

لسقوط

لسقوط تصرف البائع والوفاء بالتزويج إذا أعتق عليه وصداقها
وهل ولو ببيع سلطان لفلس أو لا ولكن لا يرجع به من الثمن تأويلات
وبعده كمالها وبطل في الأمة إن جمعها مع حرة فقط بخلاف الخمس
والمرأة ومحرمها ولزوجها العزل إن أذنت وسيدها كالحرة إن
أذنت والكافرة إلا الحرة الكتابية بكره وتأكد بدار الحرب
ولو يهودية تنصرت وبالعكس وأمتهم بالملك وقرر عليها
إن أسلم وأنكحتهم فاسدة وعلى الأمة والمجوسية إن عتقت
وأسلمت ثم أسلم في عدتها ولو طلقها ولا نفقة على المختار والأحسن
وقبل البناء بانت مكانها أو أسلما إلا المحرم وقبل انقضاء العدة
والأجل وتمادى له ولو طلقها ثلاثا وعقد إن أبانها بلا محلل وفسخ
لإسلام أحدهما بلا طلاق لا ردته فبائنة ولو لدين زوجته وفي
لزوم الثلاث لذمي طلقها وترافعا إلينا أو إن كان صحيحا في الإسلام
أو بالفراق مجملا أو لا تأويلات ومضى صداقهم الفاسد
أو الإسقاط إن قبض ودخل وإلا فكالتفويض وهل إن استحلوه تأويلان
واختار المسلم أربعا وإن أواخر وإحدى أختين مطلقا
وأما وابنتها لم يمسهما وإن مسهما حرمتا وإحداهما تعينت
ولا يتزوج ابنه أو أبوه من فارقها واختار بطلاق أو ظهار أو إيلاء

أي وسقط على الزوج نصف صداقها ببيع السيد له انتهى

كالحرة

عطفا على قوله وحرم أصوله أي لا يجوز للإنسان أن يتزوج الكافرة

أو وطئ والنيران فسخ نكاحها أو ظهر أنهن أخوات ما لم يتزوجن ولا
شيء لغيرهن إن لم يدخل به كاختياره واحدة من أربع رضيعات
تزوجهن وأرضعتهن امرأة وعليه أربع صدقات إن مات
ولم يختر ولا إرث إن تخلف أربع كتابيات عن الإسلام أو التبست
المطلقة من مسلمة وكتابية لا إن طلق إحدى زوجتيه وجهلت
ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة فللمدخول بها الصداق و
ثلاثة أرباع الميراث ولغيرها ربعه وثلاثة أرباع الصداق وهل
يمنع مرض أحدهما المخوف وإن أذن الوارث أو إن لم يحتج
خلاف وللمريضة بالدخول المسمى وعلى المريض من ثلثه الأقل
منه ومن صداق المثل وعجل بالفسخ إلا أن يصح المريض منهما
ومنع نكاحه النصرانية إلا أنه على الأصح والمختار خلافه فصل الخيار
إن لم يسبق العلم أو لم يرض أو يتلذذ وحلف على نفيه ببرص وعذيطة
وجذام لا جذام الأب وبخصائه وجبه وعنته واعتراضه
وبقرنها ورتقها وبخرها وعفلها وإفضائها قبل العقد ولها فقط
الرد بالجذام البين والبرص المضر الحادثين بعده لا بكاعتراض
وبجنونهما وإن مرة في الشهر قبل الدخول وبعده أجلا فيه
وفي برص وجذام رجي برؤهما سنة وبغيرها إن شرط

السلامة

السلامة ولو بوصف الولي عند الخطبة وفي الرد إن شرط
الصحة تردد لا بخلف الظن كالقرع والسواد من بيض ونتن
الفم والثيوبة إلا أن يقول عذراء وفي بكر تردد وإلا تزويج
الحر الأمة والحرة العبد بخلاف العبد مع الأمة والمسلم
مع النصرانية إلا أن تغرا وأجل المعترض سنة بعد الصحة
من يوم الحكم وإن مرض والعبد نصفها والظاهر لا نفقة
لها فيها وصدق إن ادعى فيها الوطء بيمينه فإن نكل حلفت
وإلا بقيت وإن لم يدعه طلقها وإلا فهل يطلق الحاكم أو يأمرها
به قولان ولها فراقه بعد الرضى بلا أجل والصداق بعدها
كدخول العنين والمجبوب وفي تعجيل الطلاق إن قطع ذكره فيها
قولان وأجلت الرتقاء للدواء بالاجتهاد ولا تجبر عليه إن كان
خلقة وجس على ثوب منكر الجب ونحوه وصدق في الاعتراض
كالمرأة في دائها أو وجوده حال العقد أو بكارتها وحلفت
هي أو أبوها إن كانت سفيهة ولا ينظرها النساء وإن أتى بامرأتين
تشهدان له قبلتا وإن علم الأب بثيوبتها بلا وطء وكتم فللزوج
الرد على الأصح ومع الرد قبل البناء فلا صداق كغرور بحرية وبعده
فمع عيبه المسمى ومعها رجع بجميعه لا قيمة الولد

على ولي لم يغب كابن وأخ ولا شيء عليها وعليه وعليها إن
زوجها بحضورها كاتميها ثم الولي عليها إن أخذه منه لا العكس
وعليها في كابن العم إلا ربع دينار فإن علم فكالقريب وحلفه إن
ادعاه علمه كاتهامه على المختار فإن نكل حلف أنه غره ورجع عليه
فإن نكل رجع على الزوجة على المختار وعلى غار غير ولي تولى العقد
إلا أن يخبر أنه غير ولي لا إن لم يتوله وولد المغرور الحر فقط
حر وعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وقيمة الولد دون
ماله يوم الحكم إلا لكجده ولا ولاء له وعلى الغرر في أم الولد و
المدبرة وسقطت بموته والأقل من قيمته أو ديته إن قتل أو
من غرته أو ما نقصها إن ألقته كجرحه ولعدمه تؤخذ من الابن
ولا يؤخذ من ولد من الولدين إلا قسطه ووقفت قيمة ولد المكا
تبة فإن أدت رجعت للأب وقبل قول الزوج أنه غر ولو طلقها
أو ماتا ثم اطلع على موجب خيار فكالعدم وللولي كتم العمى ونحوه
وعليه كتم الخنا والأصح منع الأجذم من وطء إمائه وللعربية
رد المولى المنتسب لا العربي إلا القرشية تتزوجه على أنه قر
شي **فصل** ولمن كمل عتقها فراق العبد فقط بطلقة بائنة
أو اثنتين وسقط صداقها قبل البناء والفراق إن قبضه السيد

وكان

قوله نكل صوابه حلف أي الولي ورجع الزوج على الزوج

وكان عديما وبعده لها كما لو رضيت وهي مفوضة بما فرضه
بعد عتقها لها إلا أن يأخذه السيد أو يشترطه وصدقت
إن لم تمكنه أنها ما رضيت وإن بعد سنة إلا أن تسقطه أو تمكنه
ولو جهلت الحكم لا العتق ولها الأكثر من المسمى وصداق المثل
أو بينها لا برجعي أو عتق قبل الاختيار إلا لتأخير لحيض وإن تزوجت
قبل علمها ودخولها فاتت بدخول الثاني ولها إن وقفها تأ
خير تنظر فيه **فصل** الصداق كالثمن كعبد تختاره هي لا هو
وضمانه وتلفه واستحقاقه وتعييبه أو بعضه كالمبيع وإن
وقع بقلة خل فإذا هي خمر فمثله وجاز بشورة وعدد
من كإبل أو رقيق وصداق مثل ولها الوسط حالا وفي شرط ذكر
الرقيق **قولان** والإناث منه إن أطلق ولا عهدة وإلى الدخول
إن علم أو الميسرة إن كان مليا وعلى هبة العبد لفلان أو يعتق
أباها عنها أو عن نفسه ووجب تسليمه إن تعين وإلا فلها
منع نفسها وإن معيبة من الدخول والوطء بعده والسفر إلى
٣ تسليم ما حل لا بعد الوطء إلا أن يستحق ولو لم يغرها على الأظهر
ومن بادر أجبر له الآخر إن بلغ الزوج وأمكن وطؤها وأمهل
سنة إن اشترطت لتغربة أو صغر وإلا بطل لا أكثر وللمرض

والصغر المانعين للجماع وقدر ما يهيئ مثلها أمرها إلا أن يحلف ليد
خلن الليلة لا لحيض وإن لم يجده أجل لإثبات عسرته ثلاثة
أسابيع ثم تلوم بالنظر وعمل بسنة وشهر وفي التلوم لمن لا يرجى
وصحح وعدمه تأويلان ثم طلق عليه ووجب نصفه لا في عيب وتقرر
بوطء وإن حرم وموت واحد وإقامة سنة وصدقت في خلوة
الاهتداء وإن بمانع شرعي وفي نفيه وإن سفيهة وأمة
والزائر منهما وإن أقر به فقط أخذ إن كانت سفيهة وهل
وإن أدام الإقرار الرشيدة كذلك أو إن كذبت نفسها تأويلان
وفسد إن نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو مقوم
بهما وأتمه إن دخل وإلا فإن لم يتمه فسخ أو بما لا يملك كخمر
وحر أو بإسقاطه أو كقصاص أو آبق أو دار فلان أو سمسرتها
أو بعضه لأجل مجهول أو لم يقيد الأجل أو زاد على خمسين سنة
أو بمعين بعيد كخراسان من الأندلس وجاز كمصر من المدينة لا
بشرط الدخول قبله إلا القريب جدا وضمانه بعد القبض إن
فات أو بمغصوب علماه لا أحدهما أو باجتماعه مع بيع كدار دفعها
هو أو أبوها وجاز من الأب في التفويض وجمع امرأتين سمى لهما
أو لإحداهما وهل وإن شرط تزوج الأخرى أو إن سمي صداق المثل
قولان

قولان ولا يجب جمعهما والأكثر على التأويل بالمنع والفسخ قبله
وصداق المثل بعده لا الكراهة أو تضمن إثباته رفعه كدفع العبد
في صداقه وبعد البناء تملكه أو بدار مضمونة أو بألف وإن كانت
له زوجة فألفان بخلاف ألف وإن أخرجها من بلدها أو تزوج
عليها فألفان ولا يلزم الشرط وكره ولا الألف الثانية إن خالف
كأن أخرجتك فلك ألف أو أسقطت ألفا قبل العقد على ذلك إلا
أن تسقط ما تقرر بعد العقد بلا يمين منه أو زوجني أختك
بمائة على أن أزوجك أختي بمائة وهو وجه الشغار وإن لم يسم
فصريحه وفسخ فيه وإن في واحد وعلى حرية ولد الأمة
أبدا أو لها في الوجه ومائة وخمر أو مائة ومائة لموت أو فراق
قوله وفسخ فيه في الصريح ابدا وفيه صداق المثل اذا دخل
الأكثر من المسمى وصداق المثل ولو زاد على الجميع وقدر بالتأ
جيل المعلوم إن كان فيه وتؤولت أيضا فيما إذا سمى لإحداهما ودخل
بالمسمى لها بصداق المثل وفي منعه بمنافع أو تعليمها قرآنا وإحجا
جها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكراهته كالمغالاة فيه والأجل قولان
وإن أمره بألف عينها أو لا فزوجه بألفين فإن دخل فعلى الزوج ألف
وغرم الوكيل ألفا إن تعدى بإقرار أو بينة وإلا فتحليفه هي إن حلف
الزوج وفي تحليف الزوج له إن نكل وغرم الألف الثانية قولان

وإن لم يدخل ورضي أحدهما لزم الآخر لا إن التزم الوكيل الألف
ولكلٍّ تحليف الآخر فيما يفيد إقراره إن لم تقم بينة ولا ترد إن اتهمه
ورجح بداءة حلف الزوج ما أمره إلا بألف ثم للمرأة الفسخ إن قامت بينة
على التزويج بألفين وإلا فكالاختلاف في الصداق وإن علمت بالتعدي
فألف وبالعكس ألفان وإن علم كلٌّ وعلم بعلم الآخر أو لم يعلم فألفان
وإن علم بعلمها فقط فألف وبالعكس ألفان ولم يلزم تزويج آذنة غير مجبرة
بدون صداق المثل وعمل بصداق السر إذا أعلنا غيره وحلفته
إن ادعت الرجوع عنه إلا ببينة أن المعلن لا أصل له وإن تزوج
بثلاثين عشرة نقدا وعشرة لأجل وسكتا عن عشرة سقطت
ونقدها كذا مقتض لقبضه وجاز نكاح التفويض والتحكيم عقد
بلا ذكر مهر بلا وهبت وفسخ إن وهبت نفسها قبله وصحح أنه زنا
واستحقته بالوطء لا بموت أو طلاق إلا أن يفرض وترضى ولا
تصدق فيه بعدهما ولها طلب التقدير ولزمها فيه وتحكيم الر
إن فرض المثل ولا يلزمه وهل تحكيمها أو تحكيم الغير كذلك أو
إن فرض المثل لزمهما وأقل لزمه فقط وأكثر فالعكس أو لا بد من رضى
الزوج والمحكم وهو الأظهر تأويلات والرضا بدونه للمرشدة وللأب ٣
ولو بعد الدخول وللوصي قبله لا المهملة وإن فرض في مرضه فو

صية

صية لوارث وفي الذمية والأمة قولان وردت زائد المثل
إن وطئ ولزم إن صح لا إن أبرأت قبل الفرض أو أسقطت شرطا
قبل وجوبه ومهر المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال
وحسب ومال وبلد وأخت شقيقة أو لأب لا الأم والعمة وفي
الفاسد يوم الوطء واتحد المهر إن اتحدت الشبهة كالغالط
بغير عالمة وإلا تعدد كالزنا بها أو بالمكرهة وجاز شرط أن لا يضر بها
في عشرة وكسوة ونحوهما ولو شرط أن لا يطأ أم ولد أو سرية
لزم في السابقة منهما على الأصح لا في أم ولد سابقة في لا أتسرى ولها
الخيار ببعض شروط ولو لم يقل إن فعل شيئا منها وهل تملك بالعقد
النصف فزيادته كنتاج وغلة ونقصانه لهما وعليهما أو لا خلاف
وعليها نصف قيمة الموهوب والمعتق يومهما ونصف الثمن في البيع
ولا يرد العتق إلا أن يرده الزوج لعسرها يوم العتق ثم إن طلقها
٣ عتق النصف بلا قضاء وتشطر ومزيد بعد العقد وهدية اشترطت
لها أو لوليها قبله ولها أخذه منه بالطلاق قبل المس وضمانه إن
هلك ببينة أو كان مما لا يغاب عليه منهما وإلا فمن الذي في يده وتعين
ما اشترته من الزوج وهل مطلقا وعليه الأكثر أو إن قصدت التخفيف
تأويلان وما اشترته من جهازها وإن من غيره وسقط المزيد

فقط بالموت وفي تشطر هدية بعد العقد وقبل البنا ولا شي له
وإن لم تفت إلا أن يفسخ قبل البنا فيأخذ القايم منها لا إن فسخ بعده
روايتان وفي القضا بما يهدى عرفا قولان وصحح القضا بالوليمة دون
أجرة الماشطة وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد وفي أجرة
تعليم صنعة قولان وعلى الولي أو الرشيدة مونة الحمل لبلد البنا
المشترط إلا لشرط ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته إن سبق البنا
وقضي له إن دعاها لقبض ما حل إلا أن يسمي شيا فيلزم ولا تنفق منه
وتقضي دينا إلا المحتاجة فكالدينار ولو طولب بصداقها لموتها فطالبهم
بإبراز جهازها لم يلزمهم على المقول ولأبيها بيع رقيق ساقه الزوج
لها للتجهيز وفي بيعه الأصل قولان وقبل دعوى الأب فقط في إعارته
لها في السنة بيمين وإن خالفته الابنة لا إن بعد ولم يشهد فإن
صدقته ففي ثلثها واختصت به إن أورد بيتها أو أشهد لها أو
اشتراه الأب لها ووضعه عند كأمها وإن وهبت له الصداق أو
ما يصدق به قبل البنا جبر على دفع أقله وبعده أو بعضه فالموهوب
كالعدم إلا أن تهبه على دوام العشرة كعطيته لذلك ففسخ وإن
أعطته سفيهة ما ينكحها به ثبت النكاح ويعطيها من ماله مثله
وإن وهبته لأجنبي وقبضه ثم طلق اتبعها ولم يرجع عليه إن لم

أن

أن يبين أن الموهوب صداق وإن لم تقبضه أجبرت هي والمطلق
إن أيسرت يوم الطلاق وإن خالعته على كعبد أو عشرة ولم تقل
من صداقي فلا نصف لها ولو قبضته ردته لا إن قالت طلقني على عشرة
أو لم تقل من الصداق فنصف ما بقي وتقرر بالوطء ويرجع إن أصدق
من يعتق عليها بنصف قيمته عليها وهل إن رشدت وصوب أو مطلقا إن لم يعلم
الولي تأويلان وإن علم دونها لم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان
وإن جنى العبد في يده فلا كلام له وإن أسلمته فلا شي له إلا أن
تحابي فله دفع نصف الأرش والشركة فيه وإن فدته بأرشها فأقل
لم يأخذه إلا بذلك وإن زاد على قيمته فكالمحاباة ورجعت
المرأة بما أنفقت على عبد أو ثمرة وجاز عفو أبي البكر عن نصف الصداق
قبل الدخول وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة وهل
هو وفاق تأويلان وقبضه مجبر ووصي وصدقا ولو لم تقم بينة
وحلفا ورجع إن طلقها في مالها إن أيسرت يوم الدفع وإنما يبريه
شراء جهاز تشهد بينة بدفعه لها أو إحضاره بيت البنا أو توجيهه
إليه وإلا فالمرأة وإن قبضته أو الزوج ولو قال الأب بعد الإشهاد
بالقبض لم أقبضه حلف الزوج في كالعشرة أيام فصل إذا تنازعا
في الزوجية ثبتت ببينة ولو بالسماع بالدف والدخان وإلا فلا

بيمين ولو أقام المدعي شاهدا وحلفت معه وورثت ولو أمر الزوج
بأن تحضر الشاهد ثانيا إن زعم قوته فإن لم يأت به فلا يمين على الزوجين
وأمرت بانتظاره لبينة قريبة ثم لم تسمع بينته إن عجزه قاض مدعي
حجة وظاهرها القبول إن أقر على نفسه بالعجز وليس لذي ثلاث
تزوج خامسة إلا بعد طلاقها وليس إنكار الزوج طلاقا ولو ادعاها
رجلان فأنكرتهما أو أحدهما وأقام كل البينة فسخا كالوليين وفي التوريث
بإقرار الزوجين غير الطارئين والإقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت
خلاف بخلاف الطارئين وإقرار غير البالغين وقوله تزوجتك فقالت بلى
أو قالت طلقني أو خالعني وقال اختلعت مني أو أنا منك مظاهر أو حرام
أو بائن في جواب طلقني لا إن لم تجب أو أنت علي كظهر أمي أو أقرا فأنكرت
ثم قالت نعم فأنكر وفي قدر المهر أو صفته أو جنسه حلفا وفسخ والرجوع
للأشبه وانفساخ النكاح بتمام التحالف وغيره كالبيع إلا بعد بناء
أو طلاق أو موت فقوله بيمين ولو ادعى تفويضا عند معتاديه في القدر
والصفة ورد المثل في جنسه ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما ادعت
أو دون دعواه وثبت النكاح ولا كلام لسفيهة ولو أقامت بينة
على صداقين في عقدين لزما وقدر طلاق بينهما وكلفت بيان أنه
بعد البناء وإن قال أصدقتك أباك فقالت أمي حلفا وعتق الأب

وان

وإن حلفت دونه عتقا وولاؤهما لها وفي قبض ما حل فقبل البناء قولها
وبعده قوله بيمين فيهما عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب وإسماعيل
بأن لا يتأخر عن البناء عرفا وفي متاع البيت فللمرأة المعتاد للنساء فقط
بيمين وإلا فله بيمين ولها الغزل إلا أن يثبت أن الكتان له فشريكان
وإن نسجت كلفت بيان أن الغزل لها وإن أقام الرجل بينة على شراء ما لها
حلف وقضي له به كالعكس وفي حلفها تأويلان الوليمة مندوبة
بعد البناء يوما وتجب إجابة من عين وإن صائما إن لم يحضر من يتأذى
به ومنكر كفرش حرير وصور على كجدار لا مع لعب مباح ولو في ذي
هيئة على الأصح وكثرة زحام وإغلاق باب دونه وفي وجوب
أكل المفطر تردد ولا يدخل غير مدعو إلا بإذن وكره نثر اللوز
والسكر لا الغربال ولو لرجل وفي الكبر والمزهر ثالثها يجوز في
الكبر ابن كنانة وتجوز الزمارة والبوق فصل إنما يجب القسم للزوجات
في المبيت وإن امتنع الوطء شرعا أو طبعا كمحرمة ومظاهر منها
ورتقاء لا في الوطء إلا لإضرار ككفه لتتوفر لذته لأخرى وعلى ولي المجنون
إطافته وعلى المريض إلا أن لا يستطيع فعند من شاء وفات إن ظلم
فيه كخدمة معتق بعضه يأبق وندب الابتداء بالليل والمبيت
عند الواحدة والأمة كالحرة وقضي للبكر بسبع وللثيب بثلاث

ولا قضاء ولا تجاب لسبع ولا يدخل على ضرتها في يومها إلا لحاجة
وجاز الأثرة عليها برضاها بشيء أو لا كإعطائها على إمساكها وشراء يومها
منها ووطء ضرتها بإذنها والسلام بالباب والبيات عند ضرتها إن
أغلقت بابها دونه ولم يقدر يبيت بحجرتها وبرضاهن جمعهما بمنزلين
من دار واستدعاؤهن لمحله والزيادة على يوم وليلة لا إن لم
يرضيا ودخول حمام بهما وجمعهما في فراش ولو بلا وطء وفي منع
الأمتين وكراهته قولان وإن وهبت نوبتها من ضرة فله ويختص
بخلاف منه ولها الرجوع وإن سافر اختار إلا في الحج والغزو فيقرع
وتؤولت بالاختيار مطلقا ووعظ من نشزت ثم هجرها ثم ضربها إن ظن
إفادته وبتعديه زجره الحاكم وسكنها بين قوم صالحين إن لم
تكن بينهم وإن أشكل بعث حكمين وإن لم يدخل بها من أهلهما إن
أمكن وندب كونهما جارين وبطل حكم غير العدل وسفيه وامرأة
وغير فقيه بذلك ونفذ طلاقهما وإن لم يرض الزوجان والحاكم
ولو كانا من جهتهما لا أكثر من واحدة أوقعا وتلزم إن اختلفا في العدد
ولها التطليق بالضرر ولو لم تشهد بينة بتكرره وعليهما الإصلاح
فإن تعذر فإن أساء الزوج طلقا بلا خلع وبالعكس ائتمناه عليها أو خالعا
له بنظرهما وإن أساءا فهل يتعين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالعا
با

بالنظر وعليه الأكثر تأويلان وأتيا الحاكم فأخبراه ونفذ حكمهما
وللزوجين إقامة واحد على الصفة وفي الولي والحاكم تردد
ولهما إن أقاما الإقلاع ما لم يستوعبا الكشف ويعزما على الحكم
وإن طلقا واختلفا في المال فإن لم تلتزمه فلا طلاق باب جاز الخلع
وهو الطلاق بعوض وبلا حاكم وبعوض من غيرها إن تأهل لا من صغيرة
وسفيهة وذي رق ورد المال وبانت وجاز من الأب عن المجبرة
بخلاف الوصي وفي خلع الأب عن السفيهة خلاف وبالغرر كجنين
وغير موصوف وله الوسط ونفقة حمل إن كان وبإسقاط حضا
نتها ومع البيع وردت لكإباق العبد معه نصفه وعجل المؤجل بمجهول
وتؤولت أيضا بقيمته وردت دراهم رديئة إلا لشرط وقيمة
كعبد استحق والحرام كخمر ومغصوب وإن بعضا ولا شيء له كتأ
خيرها دينا عليه وخروجها من مسكنها وتعجيله لها ما لا يجب
قبوله وهل كذلك إن وجب أو لا تأويلان وبانت ولو بلا عوض
نص عليه أو على الرجعة كإعطاء مال في العدة على نفيها كبيعها أو تز
ويجها والمختار نفي اللزوم فيهما وطلاق حكم به إلا لإيلاء وعسر بنفقة
لا إن شرط نفي الرجعة بلا عوض أو طلق وأعطى وهل مطلقا
أو إلا أن يقصد الخلع تأويلان وموجبه زوج مكلف ولو سفيها

وولي صغير أبا أو سيدا أو غيرهما لا أب سفيهة وسيد بالغ ونفذ
خلع المريض وورثته دونها كمخيرة وملكة فيه ومولى منها وملا
عنة أو أحنثته فيه أو أسلمت أو عتقت أو تزوجت غيره وورثت
أزواجا وإن في عصمة وإنما ينقطع بصحة بينة ولو صح ثم مرض فطلقها
لم ترث إلا في عدة الطلاق الأول والإقرار به فيه كإنشائه والعدة
من الإقرار ولو شهد بعد موته بطلاقه فكالطلاق بالمرض وإن أشهد
به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فرق ولا حد ولو أبانها ثم تزوجها
قبل صحته فكالمتزوج في المرض ولم يجز خلع المريضة وهل يرد أو المجاوز
لإرثه يوم موتها ووقف إليه تأويلان وإن نقص وكيله فعليه الزيادة
ورد المال بشهادة سماع على الضرر وبيمينها مع شاهد أو امرأتين ولا
يضرها إسقاط البينة المسترعية على الأصح وبكونها بائنا لا رجعية
أو لكونه يفسخ بلا طلاق أو لعيب خيارها أو قال إن خالعتك فأنت طالق
ثلاثا إلا إن لم يقل ثلاثا ولزمه طلقتان وجاز شرط نفقة ولدها مدة
رضاعه فلا نفقة للحمل وسقط نفقة الزوج أو غيره وزائد شرط
كموته وإن مات أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليها وعليه نفقة
الآبق والشارد إلا لشرط لا نفقة جنين إلا بعد خروجه وأجبر على
جمعه مع أمه وفي نفقة ثمرة لم يبد صلاحها قولان وكفت المعا
طات

طات وإن علق بالإقباض والأداء لم يختص بالمجلس إلا لقرينة ولزم
في ألف الغالب والبينونة إن قال إن أعطيتني ألفا فارقتك أو أفا
رقك إن فهم الالتزام أو الوعد إن ورطها أو طلقني ثلاثا بألف فطلق
واحدة أو بالعكس أو أبني بألف أو طلقني نصف طلقة أو في جميع الشهر
ففعل أو قال بألف غدا فقبلت في الحال أو بهذا الهروي فإذا
هو مروي أو بما في يدها وفيه متمول أو لا على الأحسن لا إن خالعته
بما لا شبهة لها فيه أو بتافه في إن أعطيتني ما أخالعك به أو طلقتك
ثلاثا بألف فقبلت واحدة بالثلث وإن ادعى الخلع أو قدرا أو جنسا حلفت
وبانت والقول قوله إن اختلفا في العدد كدعواه موت عبد أو
عيبه قبله وإن ثبت موته بعده فلا عهدة فصل طلاق السنة واحدة
بطهر لم يمس فيه بلا عدة وإلا فبدعي وكره في غير الحيض ولم يجبر على
الرجعة كقبل الغسل منه أو التيمم الجائز ومنع فيه ووقع وأجبر
على الرجعة ولو لمعتادة الدم لما يضاف فيه للأول على الأرجح والأحسن عدمه
لآخر العدة وإن أبى هدد ثم سجن ثم ضرب بمجلس وإلا ارتجع الحاكم
وجاز الوطء به والتوارث والأحب أن يمسكها حتى تطهر ثم تحيض
ثم تطهر وفي منعه في الحيض لتطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحا
مل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبدا منع الخلع وعدم الجواز

وإن رضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف وصدقت أنها حائض
ورجح إدخال خرقة وتنظرها النساء إلا أن يترافعا طاهراً فقوله وعجل
فسخ الفاسد في الحيض والطلاق على المولي وأجبر على الرجعة لا لعيب
وما للولي فسخه أو لعسره بالنفقة كاللعان ونجز الثلاث في شر الطلاق
ونحوه وفي طالق ثلاثاً للسنة إن دخل بها وإلا فواحدة كخيره أو واحدة
عظيمة أو قبيحة أو كالقصر وثلاث للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن
للسنة فثلاث فيهما فصل وركنه أهل وقصد ومحل ولفظ وإنما
يصح طلاق المسلم المكلف ولو سكر حراماً وهل إلا أن لا يميز أو مطلقاً
تردد وطلاق الفضولي كبيعه ولزم ولو هزل لا إن سبق لسانه
في الفتوى أو لقن بلا فهم أو هذى لمرض أو قال لمن اسمها طالق
يا طالق وقبل منه في طارق التفات لسانه أو قال يا حفصة فأجابته
عمرة فطلقها فالمدعوة وطلقتا مع البينة أو أكره ولو بكتقويم العبد
أو في فعل إلا أن يترك التورية مع معرفتها بخوف مؤلم من قتل أو
ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة بملإ أو قتل ولده أو لماله
وهل إن كثر تردد لا أجنبي وأمر بالحلف ليسلم وكذا العتق والنكاح
والإقرار واليمين ونحوه وأما الكفر وسبه عليه الصلاة والسلام وقذف
المسلم فإنما يجوز للقتل كالمرأة لا تجد ما يسد رمقها إلا لمن يزني بها

وصبره

وصبره أجمل لا قتل المسلم وقطعه وأن يزني وفي لزوم طاعة أكره
عليها قولان كإجازته كالطلاق طائعاً والأحسن المضي ومحله ما ملك
قبله وإن تعليقاً كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها أو إن دخلت
ونوى بعد نكاحها وتطلق عقبه وعليه النصف إلا بعد ثلاث
على الأصوب ولو دخل فالمسمى فقط كواطئ بعد حنثه ولم يعلم
إن أبقى كثيراً بذكر جنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهراً لا فيمن
تحته إلا إذا تزوجها وله نكاحها ونكاح الإماء في كل حرة ولزم في
المصرية فيمن أبوها كذلك والطارئة إن تخلقت بخلقهن وفي مصر
يلزم في عملها إن نوى وإلا فلمحل لزوم الجمعة وله المواعدة
بها لا إن عم النساء أو أبقى قليلاً ككل امرأة أتزوجها إلا تفويضاً أو
من هذه القرية أو المسماة أو حتى أنظرها فعمي أو الأبكار بعد كل
ثيب أو بالعكس أو خشي في المؤجل العنت وتعذر التسري أو آخر
امرأة وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك وهو في الموقوفة
كالمولي واختاره إلا الأولى وإن قال إن لم أتزوج من المدينة فهي
طالق فتزوج من غيرها نجز طلاقها وتؤولت على أنه إنما يلزمه الطلاق
إذا تزوج من غيرها قبلها واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ
فلو فعلت المحلوف عليه حال بينونتها لم يلزم ولو نكحها ففعلته حنث

إن بقي من العصمة المعلق فيها شيء كالظهار لا محلوف لها ففيها وغيرها
ولو طلقها ثم تزوجها كالطلقت الأجنبية ولا حجة له لم يتزوج
عليها وإن ادعى نية لأن قصده أن لا يجمع بينهما وهل لأن اليمين على
نية المحلوف لها أو لو قامت عليه بينة تأويلان وفيما عاشت مدة
حياتها إلا لنية كلونها تحته ولو علق عبد الثلاث على الدخول فعتق
ودخلت لزمت واثنتين بقيت واحدة كما لو طلق واحدة ثم عتق
ولو علق طلاق زوجته المملوكة لأبيه على موته لم ينفذ ولفظه
طلقت وأنا طالق أو أنت أو مطلقة أو الطلاق لي لازم لا منطلقة
وتلزم واحدة إلا لنية أكثر كاعتدي وصدق في نفيه إن دل البساط
على العد أو كانت موثقة وقالت أطلقني وإن لم تسأله فتأويلان والثلاث
في بتة وحبلك على غاربك أو واحدة بائنة أو نواها بخليت سبيلك
أو ادخلي والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في كالميتة والدم
ووهبتك ورددتك لأهلك وأنت أو ما أنقلب إليه من أهل حرام
أو خلية أو بائنة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح ودين في نفيه إن
دل بساط عليه وثلاث في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء
وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقا في خليت سبيلك وواحدة في فارقتك
ونوي فيه وفي عدده في اذهبي وانصرفي أو لم أتزوجك أو قال له ألك

امراة

هذه من الفاظ الصريح الذي لا يحتاج فيها الا نية الا انه ... ان اسرته البينة لزمه الطلاق ولا يقبل دعواه انه ... ان جاء مستفتيا قبل دعواه ... ذلك

وقال ابن عازية او نواها الى ... البائنة

هذا راجع الى قوله لا عصمة لي عليك

امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحقي بأهلك أو لست لي بامرأة
إلا أن يعلق في الأخير وإن قال لا نكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك
أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتابا وإلا فبتات وهل تحرم
بوجهي من وجهك حرام أو على وجهك أو ما أعيش فيه حرام أو لا
شيء عليه كقوله لها يا حرام أو الحلال حرام أو حرام علي أو جميع ما أملك
حرام ولم يرد إدخالها قولان وإن قال سائبة مني أو عتيقة
أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفيه فإن نكل نوي
في عدده وعوقب ولا ينوى في العدد إن أنكر قصد الطلاق بعد
قوله أنت بائن أو برية أو خلية أو بتة جوابا لقولها أود لو فرج الله
لي من صحبتك وإن قصده باسقني الماء أو بكل كلام لزم لا إن قصد التلفظ
بالطلاق فلفظ بهذا غلطا أو أراد أن ينجز الثلاث فقال أنت طالق
وسكت وسفه قائل يا أمي ويا أختي ولزم بالإشارة المفهمة
٣ وبمجرد إرساله به مع رسول وبالكتابة عازما أو لا إن وصل
لها وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف وإن كرر الطلاق بعطف بواو
أو فاء أو ثم فثلاث إن دخل كمع طلقتين مطلقا وبلا عطف ثلاث
في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيد فيهما في غير معلق
بمتعدد ولو طلق فقيل له ما فعلت فقال هي طالق فإن لم ينوه

إجبارة ففي لزوم طلقة أو ثنتين قولان ونصف طلقة أو طلقتين أو نصفي
طلقة أو نصف وثلث طلقة أو واحدة في واحدة أو متى ما فعلت وكرر
أو طالق أبدًا طلقة واثنتان في ربع طلقة ونصف طلقة وواحدة
في اثنتين والطلاق كله إلا نصفه وأنت طالق إن تزوجتك ثم قال
كل من أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وثلاث إلا بعض طلقة
أو اثنتين في اثنتين أو كلما حضت أو كلما أو متى ما أو إذا ما طلقتك
أو وقع عليك طلاقي فأنت طالق وطلقها واحدة أو إن طلقتك فأنت
طالق قبله ثلاثًا وطلقة في أربع قال لهن بينكن ما لم يزد العدد على
الرابعة وسحنون وإن شرّك طلقن ثلاثًا ثلاثًا وإن قال أنت شريكة
مطلقة ثلاثًا ولثالثة وأنت شريكتهما طلقت اثنتين والطرفان ثلاثًا
وأدب المجزئ كمطلق جزء وإن كيد ولزم بشعرك طالق أو كلامك على الأحسن ٢
لا بسعال وبصاق ودمع وصح استثناء بإلا إن اتصل ولم يستغرق ففي
ثلاث إلا ثلاثًا إلا واحدة أو ثلاثًا أو البتة إلا اثنتين إلا واحدة
اثنتان وواحدة واثنتين إلا اثنتين إن كان من الجميع فواحدة وإلا
فثلاث وفي إلغاء ما زاد على الثلاث واعتباره قولان ونجز إن علق بماض ٢
ممتنع عقلًا أو عادة أو شرعًا أو جائز كلو جئت قضيتك أو مستقبل
محقق ويشبه بلوغهما عادة كبعد سنة أو يوم موتي أو إن لم

أمس

أمس السما أو إن لم يكن هذا الحجر حجرًا أو لهزله كطالق أمس أو بما لا
صبر عنه كإن قمت أو غالب كإن حضت أو محتمل واجب كإن صليت
أو بما لا يعلم حالًا كإن كان في بطنك غلامًا أو لم يكن أو في هذه اللوزة قلبان
أو فلان من أهل الجنة أو إن كنت حاملًا أو لم تكوني وحمل على البراءة
منه في طهر لم يمس فيه واختار مع العزل أو لم يمكن اطلاعنا عليه
كإن شاء الله أو الملائكة أو الجن أو صرف المشيئة على معلق عليه
بخلاف إلا أن يبدو لي في معلق عليه فقط أو كإن لم تمطر السما
غدًا إلا أن يعم الزمن أو يحلف لعادة فينتظر وهل ينتظر في البر وعليه
الأكثر أو ينجز كالحنث تأويلان أو بمحرم كإن لم أزن إلا أن يتحقق قبل
التنجيز أو بما لا يعلم حالًا ومآلًا ودين إن أمكن حالًا وادعاه فلو حلف
اثنان على النقيض كإن كان هذا غرابًا أو إن لم يكن فإن لم يدع
يقينًا طلقت ولا يحنث إن علقه بمستقبل ممتنع كإن لمست السما أو ٣
إن شاء هذا الحجر أو لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته أو لا يشبه
البلوغ إليه أو طلقتك وأنا صبي أو إذا مت أو متى أو إن إلا أن يريد
نفيه أو إن ولدت جارية أو إذا حملت إلا أن يطأها مرة وإن قبل
يمينه كإن حملت ووضعت أو محتمل غير غالب وانتظر إن أثبت
كيوم قدوم زيد وتبين الوقوع أوله إن قدم في نصفه وإلا

أو بتأخيره مثل إن شاء بخلاف إلا أن يبدو لي كالنذر والعتق وإن
نفى ولم يؤجل كإن لم يقدم منع منها إلا إن لم أحبلها وإن لم أطأها
وهل يمنع مطلقا أو إلا في كإن لم أحج في هذا العام وليس وقت سفر تأويلان
إلا إن لم أطلقك مطلقا أو إلى أجل أو إن لم أطلقك رأس الشهر
البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز ويقع ولو مضى
زمنه كطالق اليوم إن كلمت فلانا غدا وإن قال إن لم أطلقك واحدة
بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فإن عجلها أجزأت وإلا قيل له
إما عجلتها وإلا بانت وإن حلف على فعل غيره ففي البر كنفسه وهل
كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الإيلاء ويتلوم له قولان
وإن أقر بفعل ثم حلف ما فعلت صدق بيمين بخلاف إقراره بعد
اليمين فينجز ولا تمكنه زوجته إن سمعت إقراره وبانت ولا تتزين
إلا كرها ولتفتد منه وفي جواز قتلها له عند محاولتها قولان
وأمر بالفراق في إن كنت تحبيني أو تبغضيني وهل مطلقا أو إلا أن
تجيب بما يقتضي الحنث فينجز تأويلان وفيها ما يدل لهما وبالأيمان
المشكوك فيها ولا يؤمر إن شك هل طلق أم لا إلا أن يستند
وهو سالم الخاطر كرؤية شخص داخلا شك في كونه المحلوف
عليه وهل ينجز تأويلان وإن شك أهند هي أم غيرها أو قال

هذا معطوف على اقراره / وامر بالفراق

اي وعينها اي شاهد حلف بطلاق او عتاق او غيره

احداكما

إحداكما طالق أو أنت طالق بل أنت طلقتا وإن قال أو أنت خير
ولا أنت طلقت الأولى إلا أن يريد الإضراب وإن شك أطلق واحدة
أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل إلا بعد زوج وصدق إن ذكر في العدة
ثم إن تزوجها وطلقها فكذلك إلا أن يبت وإن حلف صانع طعام
على غيره لا بد أن تدخل فحلف الآخر لا دخلت حنث الأول وإن قال
إن كلمت إن دخلت لم تطلق إلا بهما وإن شهد شاهد بحرام وآخر
ببتة أو بتعليقه على دخول دار في رمضان وذي الحجة أو بدخولها
فيهما أو بكلامه في السوق والمسجد أو بأنه طلقها يوما بمصر
ويوما بمكة لفقت كشاهد بواحدة وآخر بأزيد وحلف على الزائد
وإلا سجن حتى يحلف لا بفعلين أو بفعل وقول كواحد بتعليقه
بالدخول وآخر بالدخول وإن شهدا بطلاق واحدة ونسياها
لم تقبل وحلف ما طلق واحدة وإن شهد ثلاثة بيمين ونكل
فالثلاث فصل إن فوضه لها توكيلا فله العزل إلا لتعلق حق
لا تخييرا أو تمليكا وحيل بينهما حتى تجيب ووقفت وإن قال إلى
سنة متى علم فتقضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح
في الطلاق كطلاقه ورده كتمكينها طائعة ومضي يوم تخييرها
وردها بعد بينونتها وهل نقل قماشها ونحوه طلاق أو لا

تردد وقبل تفسير قبلت أو قبلت أمري أو ما ملكتني برد أو طلاق
أو بقاء وناكر مخيرة لم تدخل وملكة مطلقا إن زادت على طلقة إن نواها
وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند الارتجاع ولم يكرر أمرها بيدها إلا
أن ينوي التأكيد كنسقها هي ولم يشترط في العقد وفي حمله على الشرط
إن أطلق قولان وقبل إرادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقا والأصح
خلافه ولا نكرة له إن دخل في تخيير مطلق وإن قالت طلقت نفسي
سئلت بالمجلس وبعده فإن أرادت الثلاث لزمت في التخيير
وهل يحمل على الواحدة أو الثلاث عند عدم النية تأويلان والظاهر
سؤالها إن قالت طلقت نفسي أيضا وفي جواز التخيير قولان وحلف في
اختاري في واحدة أو في أن تطلقي نفسك طلقة واحدة لا اختاري
طلقة وبطل إن قضت بواحدة في اختاري تطليقتين أو في تطليقتين
ومن تطليقتين فلا تقضي إلا بواحدة وبطل في المطلق إن قضت
بدون الثلاث كطلقي ثلاثا ووقفت إن اختارت بدخوله على ضرتها
ورجع مالك إلى بقائهما بيدها في المطلق ما لم توقف أو توطأ كمتى
شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط وفي جعل إن شئت أو إذا كمتى
أو كالمطلق تردد كما إذا كانت غائبة وبلغها وإن عين أمرا تعين وإن
قالت اخترت نفسي وزوجي أو بالعكس فالحكم للمتقدم وهما في التخيير

لتعليقهما

لتعليقهما بمنجز وغيره كالطلاق ولو علقهما بمغيبه شهرا فقدم ولم
تعلم وتزوجت فكالوليين وبحضوره ولم تعلم فهي على خيارها واعتبر
التخيير قبل بلوغها وهل إن ميزت أو متى توطأ قولان وله التفويض
لغيرها وهل له عزل وكيله قولان وله النظر وصار كهي إن حضر
أو كان غائبا غيبة قريبة كاليومين لا أكثر فلها إلا أن تمكن من نفسها أو يغيب
حاضرا ولم يشهد ببقائه وإن أشهد ففي بقائه بيده أو ينتقل للزوجة
قولان وإن ملك رجلين فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رسولين

فصل يرتجع من ينكح وإن بكإحرام وعدم إذن سيد طالقا غير بائن
في عدة صحيح خلافه أو بقول ولو هزلا في الظاهر لا الباطن
لا بقول محتمل بلا نية كأعدت الحل أو رفعت التحريم ولا بفعل
دونها كوطء ولا صداق وإن استمر وانقضت لحقها طلاقه على الأصح
ولا إن لم يعلم دخول وإن تصادقا على الوطء قبل الطلاق وأخذا
بإقرارهما كدعواه لها بعدها إن تماديا على التصديق على الأصوب
وللمصدقة النفقة ولا تطلق لحقها في الوطء وله جبرها على تجديد
عقد بربع دينار ولا إن أقر به فقط في زيارة بخلاف البناء وفي
إبطالها إن لم تنجز كغد أو الآن فقط تأويلان ولا إن قال من يغيب
إن دخلت فقد ارتجعتها كاختيار الأمة نفسها أو زوجها بتقدير

عتقها بخلاف ذات الشرط تقول إن فعلته زوجي فقد فارقته
وصحت رجعته إن قامت بينة على إقراره وتصرفه ومبيته فيها
أو قالت حضت ثالثة فأقام بينة على قول لها قبله بما يكذبها أو
أشهد برجعتها فصمتت ثم قالت كانت انقضت أو ولدت لدون ستة
أشهر وردت رجعته ولم تحرم على الثاني وإن لم تعلم حتى انقضت
أو تزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكالوليين والرجعية كالزوجة
إلا في تحريم الاستمتاع والدخول عليها والأكل معها وصدقت
في انقضاء عدة القرء والوضع بلا يمين ما أمكن وسئل النساء ولا
يفيد تكذيبها نفسها ولا أنها رأت أول الدم وانقطع ولا رؤية
النساء لها ولو مات زوجها بعد كسنة فقالت لم أحض إلا واحدة
فإن كانت غير مرضع ومريضة لم تصدق إلا إن كانت تظهره
وحلفت في كالستة لا كالأربعة وعشر وندب الإشهاد وأصابت
من منعت له وشهادة السيد كالعدم والمتعة على قدر حاله
بعد العدة للرجعية أو ورثتها ككل مطلقة في نكاح لازم لا في
فسخ كلعان وملك أحد الزوجين إلا من اختلعت أو فرض لها وطلقت
قبل البناء ومختارة لعتقها أو عيبه ومخيرة ومملكة باب الإيلاء يمين
غير المرضعة وإن رجعية أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد ولا

احترازا من المغرورة او المعيبة او المعتقة تحتها

بعتقه

ينتقل بعتقه بعده كوالله لا أراجعك أو لا أطؤك حتى تسأليني أو تأتيني أو لا
ألتقي معها أو لا أغتسل من جنابة أو لا أطؤك حتى أخرج من البلد إذا
تكلفه أو في هذه الدار إذا لم يحسن خروجها له أو إن لم أطأك
فأنت طالق أو إن وطئتك ونوى ببقية وطئه الرجعة وإن
غير مدخول بها وفي تعجيل الطلاق إن حلف بالثلاث وهو الأ
حسن أو ضرب الأجل قولان فيها ولا يمكن منه كالظهار لا كافر وإن
أسلم إلا أن يتحاكموا إلينا ولا لأهجرنها أو لا كلمتها أو لا وطئتها
ليلا أو نهارا واجتهد وطلق في لأعزلن أو لأبيتن أو ترك الوطء
ضررا وإن غائبا أو سرمد العبادة بلا أجل على الأصح ولا إن لم
يلزمه بيمينه حكم كبكل مملوك أملكه حر أو خص بلدا قبل
ملكه منها ولا وطئتك في هذه السنة إلا مرتين أو مرة حتى
يطأ وتبقى المدة وإن حلف على أربعة أشهر فلا أو إن وطئتك
فعلي صوم هذه الأربعة نعم إن وطئ صام بقيتها والأجل من
اليمين إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء لا إن احتملت مدة
يمينه أقل أو حلف على حنث فمن الرفع والحكم وهل المظاهر
إن قدر على التكفير وامتنع كالأول وعليه اختصرت أو كالثاني
وهو الأرجح أو من تبين الضرر وعليه تؤولت أقوال كالعبد

لا بوعد الفيئة أو مع الصوم بوجه جائز وانحل الإيلاء بزوال ملك
من حلف بعتقه إلا أن يعود بغير إرث كالطلاق القاصر عن الغاية
في المحلوف بها لا لها وبتعجيل الحنث وبتكفير ما يكفر وإلا فلها ولسيدها
إن لم يمتنع وطؤها المطالبة بعد الأجل بالفيئة وهي تغييب حشفة
في القبل وافتضاض البكر إن حل ولو مع جنون لا بوطء بين فخذين
وحنث إلا أن ينوي الفرج وطلق إن قال لا أطأ بلا تلوم وإلا اختبر
مرة ومرة وصدق إن ادعاه وإلا أمر بالطلاق وإلا طلق عليه
وفيئة المريض والمحبوس بما ينحل به وإن لم تكن يمينه مما تكفر قبله
كطلاق فيه رجعة فيها أو في غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين
فالوعد وبعث للغائب وإن بشهرين ولها العود إن رضيت وتتم
رجعته إن انحل وإلا لغت وإن أبى الفيئة في إن وطئت إحداكما
فالأخرى طالق طلق الحاكم إحداهما وفيها فيمن حلف بالله لا يطأ
واستثنى أنه مول وحمل على ما إذا رفع ولم تصدقه وأورد
لو كفر عنها ولم تصدقه وفرق بشدة المال وبأن الاستثناء يحل
بغير الحل **باب** تشبيه المسلم المكلف من تحل أو جزأها بظهر
محرم أو جزئه ظهار وتوقف إن تعلق بكمشيئتها وهو بيدها
ما لم توقف وبمحقق تنجز وبوقت تأبد أو بعدم زواج فعند اليأس

أو العزمة

65

أو العزيمة ولم يصح في المعلق تقديم كفارته قبل لزومه وصح من رجعية
ومدبرة ومحرمة ومجوسي أسلم ثم أسلمت ورتقاء لا مكاتبة ولو
عجزت على الأصح وفي صحته من مجبوب تأويلان وصريحه بظهر مؤبد
تحريمها أو عضوها أو ظهر ذكر ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق
معه إذا نواه مع قيام البينة كأنت حرام كظهر أمي أو كأمي تأويلان
وكنايته كأمي أو أنت أمي إلا لقصد الكرامة وكظهر أجنبية ونوي
فيها في الطلاق فالبتات كأنت كفلانة الأجنبية إلا أن ينويه
مستفت أو كابني أو غلامي أو ككل شيء حرمه الكتاب ولزم بأي
كلام نواه به لا بإن وطئتك وطئت أمي أو لا أعود لمسك
حتى أمس أمي أو لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شيء عليه
وتعددت الكفارة إن عاد ثم ظاهر أو قال لأربع من دخلت
أو كل من دخلت أو أيتكن لا إن تزوجتكن أو كل امرأة أو ظاهر
من نسائه أو كرره أو علقه بمتحد إلا أن ينوي كفارات فتلزمه وله
المس بعد واحدة على الأرجح وحرم قبلها الاستمتاع وعليها منعه
ووجب إن خافته رفعها للحاكم وجاز كونه معها إن أمن
وسقط إن تعلق ولم يتنجز بالطلاق الثلاث أو تأخر كأنت طالق
ثلاثا وأنت علي كظهر أمي لا كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت

علي كظهر أمي لا إن تقدم أو صاحب كإن تزوجتك فأنت طالق
ثلاثا وأنت علي كظهر أمي وإن عرض عليه نكاح امرأة فقال هي
أمي فظهار وتجب بالعود وتتحتم بالوطء وتجب بالعود ولا تجزئ
قبله وهل هو العزم على الوطء أو مع الإمساك تأويلان وخلاف
وسقطت إن لم يطأ بطلاقها وموتها وهل تجزئ إن أتمها تأويلان
وهي إعتاق رقبة لا جنين وعتق بعد وضعه ومنقطع خبر مؤمنة
وفي الأعجمي تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان سليمة عن قطع أصبع
وعمى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذن وصمم
وهرم وعرج شديدين وجذام وبرص وفلج بلا شوب عوض لا مشترى
المراد بالفلج هو يابس الشق
للعتق محررة له لا من يعتق عليه وفي إن اشتريته فهو حر عن ظهاري
تأويلان والعتق لا مكاتب ومدبر ونحوهما أو أعتق نصفا فكمل
عليه أو أعتقه أو أعتق ثلاثا عن أربع ويجزئ أعور ومغصوب
ومرهون وجان إن افتدي ومرض وعرج خفيفين وأنملة
وجدع في أذن وعتق الغير عنه ولو لم يأذن إن عاد ورضيه
وكره الخصي وندب أن يصلي ويصوم ثم لمعسر عنه وقت الأداء
لا قادر وإن بملك محتاج إليه لكمرض أو منصب أو بملك رقبة فقط
ظاهر منها صوم شهرين بالهلال منوي التتابع والكفارة وتمم

الأول

الأول إن انكسر من الثالث وللسيد المنع إن أضر به في خدمته ولم يؤد
خراجه وتعين لذي الرق ولمن طولب بالفيئة وقد التزم عتق من يملكه
لعشر سنين وإن أيسر فيه تمادى إلا أن يفسده وندب العتق في كاليومين
ولو تكلفه المعسر جاز وانقطع تتابعه بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن
فيهن كفارة وإن ليلا ناسيا كبطلان الإطعام وبفطر السفر أو بمرض هاجه
لا إن لم يهجه كحيض وإكراه وظن غروب وفيها ونسيان وبالعيد إن
تعمده وهل إن صام العيد وأيام التشريق وإلا استأنف أو يفطرهن
ويبني تأويلان وجهل رمضان كالعيد على الأرجح وبفصل القضاء وشهر أيضا
القطع بالنسيان فإن لم يدر بعد صوم أربعة عن ظهارين موضع يومين
صامهما وقضى شهرين وإن لم يدر اجتماعهما صامهما والأربعة
ثم تمليك ستين مسكينا أحرارا مسلمين لكل مد وثلثان برا وإن اقتاتوا
تمرا أو مخرجا في الفطر فعدله ولا أحب الغداء والعشاء كفدية الأذى
وهل لا ينتقل إلا إن أيس من قدرته على الصيام أو إن شك قولان
فيها وتؤولت أيضا على أن الأول قد دخل في الكفارة وإن أطعم مائة وعشرين
فكاليمين وللعبد إخراجه إن أذن سيده وفيها أحب إلي أن يصوم وإن
أذن له في الإطعام وهل هو وهم لأنه الواجب أو أحب للوجوب أو أحب
للسيد عدم المنع أو لمنع السيد له الصوم أو على العاجز حينئذ فقط

أو بلا نية وبها إن أذن له أن يطعم في اليمين أجزأ وفي قلبي منه شيء ولا
يجزئ تشريك كفارتين في مسكين ولا تركيب صنفين ولو نوى لكل عددا
أو عن الجميع كمل وسقط حظ من مات ولو أعتق ثلاثا عن ثلاث من أربع
لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابعة وإن ماتت واحدة أو طلقت ٥

باب إنما يلاعن زوج وإن فسد نكاحه أو فسقا أو رقا لا كفرا إن قذفها
بزنا في نكاحه وإلا حد تيقنه أعمى ورآه غيره وانتفى به ما ولد لستة أشهر
وإلا لحق إلا أن يدعي الاستبراء وبنفي حمل وإن مات أو تعدد الوضع أو التوأم
بلعان معجل كالزنا والولد إن لم يطأها بعد وضع أو لمدة لا يلحق الولد فيها لقلة
أو كثرة أو استبرأ بحيضة ولو تصادقا على نفيه إلا أن تأتي به لدون ستة
أشهر أو هو صبي حين الحمل أو مجبوب أو ادعته مغربية على مشرقي وفي
حده بمجرد القذف أو لعانه خلاف وإن لاعن لرؤية وادعى الوطء قبلها
وعدم الاستبراء فلمالك في الزامه به وعدمه ونفيه أقوال ابن القاسم
ويلحق إن ظهر يومها ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشابهة لغيره وإن بسواد
ولا وطء بين الفخذين إن أنزل ولا وطء بغير إنزال إن أنزل قبله ولم
يبل ولاعن في الحمل مطلقا وفي الرؤية في العدة وإن من بائن وحد بعدها
كاستلحاق الولد إلا أن تزني بعد اللعان وتسميه الزاني بها وأعلم
بحده لا إن كرر قذفه بها وورث المستلحق الميت إن كان له ولد حر مسلم

أولم

أو لم يكن وقل المال وإن وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو حمل بلا عذر
امتنع وشهد بالله أربعا لرأيتها تزني أو ما هذا الحمل مني ووصل خامسته ٣
بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين أو إن كنت كذبتها وأشار الأخرس
أو كتب وشهدت ما رآني أزني أو ما زنيت أو لقد كذب فيهما وفي الخا
مسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين ووجب أشهد واللعن
والغضب وبأشرف البلد وبحضور جماعة أقلها أربعة وندب إثر صلاة
وتخويفهما وخصوصا عند الخامسة والقول بأنها موجبة العذاب وفي
إعادتها إن بدأت خلاف ولاعنت الذمية بكنيستها ولم تجبر وإن أبت
أدبت وردت لملتها كقوله وجدتها مع رجل في لحاف وتلاعنا إن رماها
بغصب أو وطء شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول
ما زنيت ولقد غلبت وإلا التعن فقط كصغيرة توطأ وإن شهد مع ثلاثة
التعن ثم التعنت وحد الثلاثة لا إن نكلت أو لم يعلم بزوجيته حتى رجمت
وإن اشترى زوجته ثم ولدت لستة فكالأمة ولأقل فكالزوجة و
حكمه رفع الحد أو الأدب في الأمة والذمية وإيجابه على المرأة إن لم
تلاعن وقطع نسبه وبلعانها تأبيد حرمتها وإن ملكت أو انفش حملها
ولو عاد إليه قبل كالمرأة على الأظهر وإن استلحق أحد التوأمين لحقا
وإن كان بينهما ستة فبطنان إلا أنه قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ

بعد الأول سئل النساء فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد
تعتد حرة وإن كتابية أطاقت الوطء بخلوة بالغ غير مجبوب أمكن شغلها
منه وإن نفياه وأخذا بإقرارهما لا بغيرها إلا أن تقربه أو يظهر حمل
ولم ينفه بثلاثة أقراء أطهار وذي الرق قرءان والجميع للاستبراء لا الأول
فقط على الأرجح ولو اعتادته في كالسنة أو أرضعت أو استحيضت وميزت
وللزوج انتزاع ولد المرضع فرارا من أن ترثه أو ليتزوج أختها أو رابعة
إذا لم يضر بالولد وإن لم تميز أو تأخر بلا سبب أو مرضت تربصت تسعة
أشهر ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض واليائسة ولو برق وتمم
من الرابع في الكسر ولغا يوم الطلاق وإن حاضت في السنة انتظرت
الثانية والثالثة ثم إن احتاجت لعدة فالثلاث ووجب إن وطئت بزنا
أو شبهة ولا يطأ الزوج ولا يعقد أو غاب غاصب أو ساب أو مشتر ولا
يرجع لها قدرها وفي إمضاء الولي أو فسخه تردد واعتدت بطهر الطلاق
وإن لحظة فتحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة إن طلقت لكحيض
وهل ينبغي أن لا تعجل برؤيته تأويلان ورجع في قدر الحيض هنا هل
هو يوم أو بعضه وفي أن المقطوع ذكره أو أنثياه يولد له فتعتد
زوجته أو لا وما تراه اليائسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغيرة
إن أمكن حيضها وانتقلت للأقراء والطهر كالعبادة وإن أتت بعدها

بولد

بولد لدون أقصى أمد الحمل لحق إلا أن ينفيه بلعان وتربصت إن
ارتابت به وهل خمسا أو أربعا خلاف وفيها لو تزوجت قبل الخمس بأربعة
أشهر فولدت لخمسة لم يلحق بواحد منهما وحدت واستشكلت
وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كله وإن دما اجتمع وإلا
فكالمطلقة إن فسد كالذمية تحت ذمي وإلا فأربعة أشهر وعشر
وإن رجعية إن تمت قبل زمن حيضها وقال النساء لا ريبة بها وإلا انتظرتها إن دخل
بها وتنصفت بالرق وإن لم تحض فثلاثة أشهر إلا أن ترتاب فتسعة
ولمن وضعت غسل زوجها ولو تزوجت ولا ينقل العتق لعدة الحرة
ولا موت زوج ذمية أسلمت وإن أقر بطلاق متقدم استأنفت
العدة من إقراره ولم يرثها إن انقضت على دعواه وورثته فيها
إلا أن تشهد بينة له ولا يرجع بما أنفقت المطلقة ويغرم ما تسلفت
بخلاف المتوفى عنها والوارث وإن اشتريت معتدة طلاق فارتفعت
حيضتها حلت إن مضت سنة للطلاق وثلاثة أشهر للشراء ومعتدة
من وفاة فأقصى الأجلين وتركت المتوفى عنها فقط وإن صغرت ولو
كتابية ومفقودا زوجها التزين بالمصبوغ ولو أدكن إن وجد غيره
إلا الأسود والتحلي والتطيب وعمله والتجر فيه والتزين فلا تمتشط
بحناء أو كتم بخلاف نحو الزيت والسدر واستحدادها ولا تدخل الحمام

ولا تطلي جسدها ولا تكتحل الا لضرورة وان بطيب وتمسحه نهارا
فصل ولزوجة المفقود الرفع للقاضي والوالي ووالي الماء والا
فلجماعة المسلمين فيؤجل اربع سنين ان دامت نفقتها والعبد نصفها
من العجز عن خبره ثم اعتدت كالوفاة وسقطت بها النفقة ولا تحتاج
فيها لاذن وليس لها البقاء بعدها وقدر طلاق يتحقق بدخول الثاني
فتحل للاول ان طلقها ثلاثا فان جا او تبين انه حي او مات فكا
لوليين وورثت الاول ان قضي له بها ولو تزوجها الثاني في عدة
فكغيره واما ان نعي لها او قال عمرة طالق مدعيا غائبة فطلق عليه
ثم اثبته وذو ثلاث وكل وكيلين والمطلقة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها
وذات المفقود تتزوج في عدتها فيفسخ او تزوجت بدعواها
الموت او بشهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر انه كان على الصحة فلا تفوت
بدخول والضرب لواحدة ضرب لبقيتهن وان ابين وبقيت ام
ولده وماله وزوجة الاسير ومفقود ارض الشرك للتعمير وهو
سبعون واختار الشيخان ثمانين وحكم بخمس وسبعين فان اختلف
الشهود في سنه فالاقل وتجوز شهادتهم على التقدير وحلف الوارث
حينئذ وان تنصر اسير فعلى الطوع واعتدت في مفقود المعترك
بين المسلمين بعد انفصال الصفين وهل يتلوم ويجتهد تفسيران

وورث

وورث ماله حينئذ كالمنتجع لبلد الطاعون او في زمنه وفي الفقد بين
المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر وللمعتدة المطلقة او المحبوسة
بسببه في حياته السكنى وللمتوفى عنها ان دخل بها والمسكن له
او نقد كراه لا بلا نقد وهل مطلقا او الا الوجيبة تأويلان ولا ان لم
يدخل الا ان يسكنها الا ليكفها وسكنت على ما كانت تسكن ورجعت له
ان نقلها واتهم او كانت بغيره وان لشرط في اجارة رضاع وانفسخت
ومع ثقة ان بقي شيء من العدة ان خرجت ضرورة فمات او طلقها
في كالثلاثة الايام وفي التطوع او غيره ان خرج لكرباط لا لمقام وان
وصلت والاحسن ولو اقامت نحو الستة اشهر والمختار خلافه وفي الانتقال
تعتد باقربهما او ابعدهما او مكانها وعليه الكراء راجعا ومضت المحرمة
او المعتكفة او احرمت وعصت ولا سكنى لامة لم تبوا ولها حينئذ الانتقال
مع سادتها كبدوية ارتحل اهلها فقط او لعذر لا يمكن المقام معه
بمسكنها كسقوطه او خوف جار سوء ولزمت الثاني والثالث والخروج
في حوائجها طرفي النهار لا لضرر جوار لحاضرة ورفعت للحاكم واقرع
لمن يخرج ان اشكل وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها ثم طلقها قولان
وسقطت ان اقامت بغيره كنفقة ولد هربت به وللغرماء بيع
الدار في المتوفى عنها فان ارتابت فهي احق وللمشتري الخيار

وللزوج في الأشهر مع توقع الحيض قولان ولو باع إن زالت الريبة
فسد وأبدلت في المنهدم والمعار والمستأجر المنقضي المدة وإن اختلفا
في مكانين أجيبت وامرأة الأمير ونحوه لا يخرجها القادم وإن ارتابت كالحبس
حياته بخلاف حبس مسجد بيده ولأم الولد يموت عنها السكنى وزيد مع
العتق نفقة الحمل كالمرتدة والمشتبهة إن حملت وهل نفقة ذات
الزوج إن لم تحمل عليها أو على الواطئ قولان فصل يجب الاستبراء بحصول
الملك إن لم توقن البراءة ولم يكن وطؤها مباحا ولم تحرم في المستقبل
وإن صغيرة أطاقت الوطء أو كبيرة لا يحملان عادة أو وخشا أو بكرا
أو رجعت من غصب أو سبي أو غنمت أو اشتريت ولو متزوجة وطلقت
قبل البناء كالموطوءة إن بيعت أو زوجت وقبل قول سيدها وجاز
للمشتري من مدعيه تزويجها قبله واتفاق البائع والمشتري
على واحد وكالموطوءة باشتباه أو ساء الظن كمن عنده تخرج أو لها
أو مجبوب ومكاتبة عجزت أو أبضع فيها وأرسلها مع غيره وبموت
سيد وإن استبرئت أو انقضت عدتها وبالعتق واستأنفت إن استبرئت
أو غاب غيبة علم أنه لم يقدم أم الولد فقط بحيضة وإن تأخرت
أو أرضعت أو مرضت أو استحيضت ولم تميز فثلاثة أشهر كالصغيرة
واليائسة ونظر النساء فإن ارتبن فتسعة وبالوضع كالعدة وحرم في زمنه

(هامش: أو لكغائب)

(هامش: قوله كالموطوءة إن بيعت أو زوجت أي وأراد سيدها أن يبيعها ويزوجها فلابد من الاستبراء الشيخ داود)

الاستمتاع ولا استبراء إن لم تطق الوطء أو حاضت تحت يده كمودعة
ومبيعة بالخيار ولم تخرج ولم يلج عليها سيدها أو أعتق وتزوج أو اشترى
زوجته وإن بعد البناء فإن باع المشتراة وقد دخل أو أعتق أو مات
أو عجز المكاتب قبل وطء الملك لم تحل لسيد ولا زوج إلا بقرأين
عدة فسخ النكاح وبعده بحيضة كحصوله بعد حيضة أو حيضتين
أو حصلت في أول الحيض وهل إلا أن تمضي حيضة استبراء أو أكثرها
تأويلان أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها وتؤولت على وجوبه عليه
الأقل ويستحسن إذا غاب عليها مشتر بخيار له وتؤولت على الوجوب
أيضا وتتواضع العلية أو وخش أقر البائع بوطئها عند من يؤمن
والشأن النساء وإذا رضيا بغيرهما فليس لأحدهما الانتقال ونهيا عن
أحدهما وهل يكتفي بواحدة قال يخرج على الترجمان ولا مواضعة
في متزوجة وحامل ومعتدة وزانية كالمردودة بعيب أو فساد
أو إقالة إن لم يغب المشتري وفسد إن نقد بشرط لا تطوعا و
مصيبته ممن قضي له بها وفي الجبر على إيقاف الثمن قولان فصل
إن طرأ موجب قبل تمام عدة أو استبراء انهدم الأول وائتنفت
كمتزوج بائنته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقا وكمستبرأة
من وطء فاسد مات زوجها وكمستبرأة معتدة وهدم وضع حمل

الحق به الموت والعتق وفيها المطلق أو غيره
فاسدا بالاشتباه لا بعد وفاة فأقصى الأجلين
كمستبرأة من وطء فاسد

ألحق نكاح صحيح غيره وبفاسد إثره وإثر الطلاق لا الوفاة وعلى
كل الأقصى مع الالتباس كمرأتين إحداهما بنكاح فاسد أو إحداهما
مطلقة ثم مات الزوج وكمستولدة متزوجة مات السيد والزوج
ولم يعلم السابق فإن كان بين موتيهما أكثر من عدة الأمة أو جهل
فعدة حرة وما تستبرأ به الأمة وفي الأقل عدة حرة وهل قدرها
كأقل أو أكثر قولان باب حصول لبن امرأة وإن ميتة وصغيرة بوجور
أو سعوط أو حقنة تكون غذاء أو خلط لا غلب ولا كماء أصفر وبهيمة
واكتحال به محرم إن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين إلا أن
يستغني ولو فيهما ما حرمه النسب إلا أم أخيك وأختك وأم ولد ولدك
وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك
فقد لا يحرمن من الرضاع وقدر الطفل خاصة ولدا لصاحبة
اللبن ولصاحبه من وطئه لانقطاعه وإن بعد سنين واشترك
مع القديم ولو بحرام إلا أن لا يلحق الولد به وحرمت عليه
إن أرضعت من كان زوجا لها لأنها زوجة ابنه كمرضعة مبا
نته أو مرضع مبانته وإن أرضعت زوجتيه اختار وإن الأخيرة وإن كان
قد بنى بها حرم الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد وفسخ نكاح المتصا
دقين عليه كقيام بينة على إقرار أحدهما قبل العقد ولها المسمى
بالدخول

بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالغارة وإن ادعاه فأنكرت أخذ بإقراره
ولها النصف وإن ادعته وأنكر لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر
قبله وإقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول أبي أحدهما
ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار بخلاف أم أحدهما فالتنزه ويثبت
برجل وامرأة وبامرأتين إن فشا قبل العقد وهل تشترط العدالة
مع الفشو تردد وبرجلين لا بامرأة ولو فشا وندب التنزه مطلقا
ورضاع الكفر معتبر والغيلة وطء المرضع وتجوز باب
يجب لممكنة مطيقة للوطء على البالغ وليس أحدهما مشرفا قوت
وإدام وكسوة ومسكن بالعادة بقدر وسعه وحالها والبلد والسعر
وإن أكولة وتزاد المرضع ما تقوى به إلا المريضة وقليلة الأكل فلا
يلزم إلا ما تأكل على الأصوب ولا يلزم الحرير وحمل على الإطلاق وعلى
المدنية لقناعتها فيفرض الماء والزيت والحطب والملح واللحم المرة بعد
المرة وحصير وسرير احتيج له وأجرة قابلة وزينة تستضر بتركها
ككحل ودهن معتادين وحناء ومشط وإخدام أهله وإن بكراء ولو بأكثر
من واحدة وقضي لها بخادمها إن أحبت إلا لريبة وإلا فعليها الخدمة
الباطنة من عجن وكنس وفرش بخلاف النسج والغزل لا مكحلة ودواء
وحجامة وثياب المخرج وله التمتع بشورتها ولا يلزمه بدلها وله منعها

من أهل كالتوأم لا أبويها وولدها فاعتبر إن يدخلوها وحنث إن حلف
كحلفه ألا تزور والديها إن كانت مأمونة ولو شابة لا إن حلف أن لا
تخرج وقضي للصغار كل يوم وللكبار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة
إن اتهمها ولها الامتناع أن تسكن مع أقاربه إلا الوضيعة كولد صغير من أن
لأحدهما إن كان له حاضن إلا أن يبني وهو معه وقدرت بحاله من
يوم أو جمعة أو شهر أو سنة والكسوة بالشتاء والصيف وضمنت
بالقبض مطلقا كنفقة الولد إلا لبينة على الضياع ويجوز إعطاء الثمن عما
لزمه والمقاصة بدينه إلا لضرر وسقطت إن أكلت معه ولها الامتناع كولد
أو منعت الوطء والاستمتاع أو خرجت بلا إذن ولم يقدر عليها إن لم
تحمل أو بانت ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منا
بها واستمرت لا إن ماتت وردت النفقة كانفشاش الحمل إلا الكسوة
بعد أشهر بخلاف موت الولد فيرجع بكسوته وإن خلقة وإن كانت
مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل
ملاعنة وأمة ولا على عبد إلا الرجعية وسقطت بالعسر لا إن حبست
أو حبسته أو حجت الفرض ولها نفقة حضر وإن رتقاء وإن أعسر بعد
يسر فالماضي في ذمته وإن لم يفرضه حاكم ورجعت بما أنفقت
عليه غير سرف وإن معسرا كمنفق على أجنبي إلا لصلة وعلى الصغير إن كان

أي النفقة والكسوة إن مات الولد في بطن أمه الحامل

له

له مال علمه المنفق وحلف أنه أنفق ليرجع ولها الفسخ إن عجز عن نفقة حا
ضرة لا ماضية وإن عبدين لا إن علمت فقره أو أنه من السؤال إلا
أن يتركه أو يشتهر بالعطاء وينقطع ويأمره الحاكم إن لم يثبت عسره
بالنفقة والكسوة أو الطلاق وإلا تلوم بالاجتهاد وزيد إن مرض أو سجن
ثم طلق وإن غائبا أو وجد ما يمسك الحياة لا إن قدر على القوت وما
يواري العورة وإن غنية وله الرجعة إن وجد في العدة يسارا
يقوم بواجب مثلها ولها النفقة فيها وإن لم يرتجع وطلبه عند
سفره بنفقة المستقبل ليدفعها لها أو يقيم لها كفيلا وفرض في مال
الغائب ووديعته ودينه وإقامة البينة على المنكر بعد حلفها باستحقاقها
ولا يؤخذ منها كفيل وهو على حجته إذا قدم وبيعت داره بعد
ثبوت ملكه وأنها لم تخرج عنه في علمهم ثم بينة بالحيازة قائلة هذا
الذي حزناه هي التي شهد بملكها للغائب وإن تنازعا في عسره
في غيبته اعتبر حال قدومه وفي إرسالها فالقول قولها
إن رفعت من يومئذ لحاكم لا لعدول وجيران وإلا فقوله كالحاضر
وحلف لقد قبضتها لا بعثتها وفيما فرضه فقوله إن أشبه وإلا
فقولها إن أشبه وإلا ابتدئ الفرض وفي حلف مدعي الأشبه تأويلان
فصل إنما تجب نفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مرعى وإلا بيع

قوله ثم طلق إذا كانت في طهر وأما إذا كانت في حيض فلا يوقع عليه طلاق حتى تطهر

بعد

هذا الذي

باب نفقة

كتكليفه من العمل ما لا يطيق ويجوز من لبنها ما لا يضر بنتاجها
وبالقرابة على الموسر نفقة الوالدين المعسرين وأثبتا العدم
لا بيمين وهل الابن إذا طولب بالنفقة محمول على الملا أو العدم قولان
وخادمهما وخادم زوجة الأب وإعفافه بزوجة واحدة ولا تتعدد
إن كانت إحداهما أمه على ظاهرها لا زوج أمه وجد وولد ابن ولا
يسقطها تزويجها بفقير ووزعت على الأولاد وهل على الرؤوس أو الإرث
أو اليسار أقوال ونفقة الولد الذكر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب
والأنثى حتى يدخل بها زوجها وتسقط عن الموسر بمضي الزمن إلا
لقضية أو ينفق غير متبرع واستمرت إن دخل زمنة ثم طلق لا إن عادت
بالغة أو عادت الزمانة وعلى المكاتبة نفقة ولدها إن لم يكن الأب
في الكتابة وليس عجزه عنها تعجيزا عن الكتابة وعلى الأم المتزوجة والرجعية
رضاع ولدها بلا أجر إلا لعلو قدر كالبائن إلا أن لا يقبل الولد غيرها
أو يعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي واستأجرت إن لم يكن لها
لبان ولها إن قبل أجرة المثل ولو وجد من ترضعه عنده مجانا
على الأرجح في التأويل وحضانة الذكر للبلوغ والأنثى كالنفقة للأم ولو
أمة عتق ولدها أو أم ولد وللأب تعاهده وأدبه وبعثه للمكتب
ثم أمها ثم جدة الأم إن انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها ثم

الخالة

الخالة ثم خالتها ثم جدة الأب ثم الأب ثم الأخت ثم العمة ثم بنت الأخ
أو الأخت أو الأكفأ منهن وهو الأظهر أقوال ثم الوصي ثم الأخ
ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جد لأم واختار خلافه ثم المولى الأعلى ثم الأسفل
وقدم الشقيق ثم للأم ثم للأب في الجميع وفي المتساويين بالصيانة
والشفقة وشرط الحاضن العقل والكفاية لا كمسنة وحرز المكان
في البنت يخاف عليها والأمانة وأثبتها وعدم كجذام مضر ورشد
لا إسلام وضمت إن خيف لمسلمين وإن مجوسية أسلم زوجها أو
وللذكر من يحضن وللأنثى الخلو عن زوج دخل إلا أن يعلم ويسكت
العام أو يكون محرما وإن لا حضانة له كالخال أو وليا كابن العم
أو لا يقبل الولد غير أمه أو لم ترضعه المرضعة عند أمه أو لا يكون
للولد حاضن أو غير مأمون أو عاجز أو كان الأب عبدا وهي حرة وفي
الوصية روايتان وأن لا يسافر ولي حر عن ولد حر وإن رضيعا أو
تسافر هي سفر نقلة لا تجارة وحلف ستة برد وظاهرها بريد إن سافر
لأمن وأمن في الطريق ولو فيه بحر إلا أن تسافر هي معه لا أقل ولا
تعود بعد الطلاق أو فسخ الفاسد على الأرجح أو الإسقاط إلا لكمرض
أو لموت الجدة والأم خالية أو لتأيمها قبل علمه وللحاضنة قبض نفقته
والسكنى بالاجتهاد ولا شيء لحاضن لأجلها باب بيعقد

نصف الكتاب

البيع بما يدل على الرضى وإن بمعاطاة وببعني فيقول بعت وبابتعت
أو بعتك ويرضى الآخر فيهما وحلف وإلا لزم إن قال أبيعكها بكذا أو أنا
أشتريها به أو تسوق بها فقال بكم فقال بمائة فقال أخذتها وشرط
عاقده تمييز إلا بسكر فتردد ولزومه تكليف لا إن أجبر عليه جبرا حراما ورد
عليه بلا ثمن ومضى في جبر عامل ومنع بيع مسلم ومصحف وصغير لكافر
وأجبر على إخراجه بعتق أو هبة ولو لولدها الصغير على الأرجح لا بكتابة
ورهن وأتى برهن ثقة إن علم مرتهنه بإسلامه ولم يعين وإلا عجل
كعتقه وجاز رده عليه بعيب وفي خيار مشتر مسلم يمهل لانقضائه ويستعجل
الكافر كبيعه إن أسلم وبعدت غيبة سيده وفي البائع يمنع من الإمضاء
في جواز بيع من أسلم بخيار تردد وهل منع الصغير إذا لم يكن على دين مشتريه
أو مطلقا إن لم يكن معه أبوه تأويلان وجبره تهديد وضرب وله شراء
بالغ على دينه إن أقام به لا غيره على المختار والصغير على الأرجح وشرط
للمعقود عليه طهارة لا كزبل وزيت تنجس وانتفاع لا كمحرم أشرف
وعدم نهي لا ككلب صيد وجاز هر وسبع للجلد وحامل مقرب
وقدرة عليه لا كآبق وإبل أهملت ومغصوب إلا من غاصبه وهل
إن رد لربه مدة تردد وللغاصب نقض ما باعه إن ورثه لا اشتراه
ووقف مرهون على رضى مرتهنه وملك غيره على رضاه ولو علم المشتري

والعبد

والعبد الجاني على مستحقها وحلف إن ادعى عليه الرضى بالبيع ثم
للمستحق رده إن لم يدفع له السيد أو المبتاع الأرش وله أخذ
ثمنه ورجع المبتاع به أو بثمنه إن كان أقل وللمشتري رده إن تعمدها
ورد البيع في لأضربنه ما يجوز ورد لملكه وجاز بيع عمود عليه بناء
للبائع إن انتفت الإضاعة وأمن كسره ونقضه البائع وهواء فوق
هواء إن وصف البناء وغرز جذع في حائط وهو مضمون إلا أن يذكر
مدة فإجارة تنفسخ بانهدامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل بمثمون
أو ثمن ولو تفصيلا كعبدي رجلين بكذا ورطل من شاة وتراب صائغ
ورده مشتريه ولو خلصه وله الأجر لا معدن ذهب أو فضة وشاة
قبل سلخها وحنطة في سنبل وتبن إن بكيل وقت جزافا لا منفوشا
وزيت زيتون بوزن إن لم يختلف إلا أن يخير ودقيق حنطة وصاع
أو كل صاع من صبرة وإن جهلت لا منها وأريد البعض وشاة واستثناء
أربعة أرطال ولا بإناء جهل عبرها وصبرة وثمرة واستثناء قدر ثلث
وجلد وساقط بسفر فقط وجزء مطلقا وتولاه المشتري ولم
يجبر على الذبح فيهما بخلاف الأرطال وخير في دفع رأس أو قيمتها
وهي أعدل وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان ولو مات ما استثني
منه معين ضمن المشتري جلدا وساقطا لا لحما وجزاف إن رئي ولم يكثر

جدا وجهلاه وحزرا واستوت أرضه ولم يعد بلا مشقة ولم تقصد
أفراده إلا أن يقل ثمنه لا غير مرئي وإن ملأ ظرف ولو ثانيا بعد تفريغه
إلا في كسلة تين وعصافير حية بقفص وحمام برج وثياب ونقد إن سك
والتعامل بالعدد وإلا جاز فإن علم أحدهما بعلم الآخر بقدره
خير وإن أعلمه أولا فسد كالمغنية وجزاف حب مع مكيل منه أو
أرض وجزاف أرض مع مكيله لا مع حب ويجوز جزافان ومكيلان
وجزاف مع عرض وجزافان على كيل إن اتحد الكيل والصفة ولا
يضاف لجزاف على كيل غيره مطلقا وجاز برؤية بعض المثلي والصوان
وعلى البرنامج ومن الأعمى وبرؤية لا يتغير بعدها وحلف مدع
لبيع برنامج أن موافقته للمكتوب وعدم دفع رديء أو ناقص وبقاء
الصفة إن شك وغائب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية أو على
يوم أو وصفه غير بائعه إن لم يبعد كخراسان من إفريقية
ولم تمكن رؤيته بلا مشقة والنقد فيه ومع الشرط في العقار
وضمنه المشتري وفي غيره إن قرب كاليومين وضمنه بائع إلا لشرط
أو منازعة وقبضه على المشتري وحرم في نقد وطعام ربا فضل
ونساء لا دينار ودرهم أو غيره بمثلهما ومؤخر ولو قريبا أو غلبة
أو عقد ووكل في القبض أو غاب نقد أحدهما وطال أو نقداهما

أو بمواعدة

أو بمواعدة أو بدين إن تأجل وإن من أحدهما أو غاب رهن
أو وديعة ولو سك كمستأجر وعارية ومغصوب إن صيغ إلا أن
يذهب فيضمن قيمته فكالدين وتصديق فيه كمبادلة ربويين
ومقرض ومبيع لأجل ورأس مال سلم ومعجل قبل أجله وبيع وصرف
إلا أن يكون الجميع دينارا أو يجتمعا فيه وسلعة بدينار إلا درهمين
كذلك وفي أكثر كالبيع والصرف وصائغ يعطى الزنة والأجرة كزيتون
وأجرته لمعصره بخلاف تبر يعطيه المسافر وأجرته دار الضرب
ليأخذ زنته والأظهر خلافه وبخلاف درهم بنصف وفلوس أو غيره
في بيع وسكا واتحدت وعرف الوزن وانتقد الجميع كدينار إلا درهمين
وإلا فلا وردت زيادة بعده لعيبه لا لعيبها وهل مطلقا
أو إلا أن يوجبها أو إن عينت تأويلات وإن رضي بالحضرة بنقص وزن
أو بكرصاص بالحضرة أو رضي بإتمامه أو بمغشوش مطلقا صح وأجبر
عليه إن لم تعين وإن طال نقض إن قام به كنقص العدد وهل معين ما غش
كذلك أو يجوز فيه البدل تردد وحيث نقض فأصغر دينار إلا أن يتعداه
فأكبر منه لا الجميع وهل ولو لم يسم لكل دينار تردد وهل يفسخ في
السكك أعلاها أو الجميع قولان وشرط للبدل جنسية وتعجيل وإن
استحق معين سك بعد مفارقة أو طول أو مصوغ مطلقا نقض

والأصح وهل إن تراضيا تردد وللمستحق إجازته إن لم يخبر المصطرف

وجاز محلى وإن ثوبا يخرج منه إن سبك بأحد النقدين إن أبيحت

وسمرت وعجل مطلقا وبصنفه إن كانت الثلث وهل بالقيمة أو

بالوزن خلاف وإن حلي بهما لم يجز بأحدهما إلا إن تبعا الجوهر وجاز

مبادلة القليل المعدود دون سبعة بأوزن منها بسدس سدس

والأجود أنقص أو أجود سكة ممتنع والأكثر ومراطلة عين بمثله

بصنجة أو كفتين ولو لم يوزنا على الأرجح وإن كان أحدهما أو بعضه أجود

لا أدنى وأجود والأكثر على تأويل السكة والصياغة كالجودة ومغشوش

بمثله وبخالص والأظهر خلافه لمن يكسره أو لا يغش وكره لمن لا يؤمن

وفسخ ممن يغش إلا أن يفوت فهل يملكه أو يتصدق بالجميع أو با

لزائد على من لا يغش أقوال وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة وإن حل الأجل

بأقل صفة وقدرا لا أزيد عددا أو وزنا إلا كرجحان ميزان أو دار

فضل من الجانبين وثمن المبيع من العين كذلك وجاز بأكثر ودار

الفضل بسكة وصياغة وجودة وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت

فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم وتصدق بما غش ولو

كثر إلا أن يكون اشتري كذلك إلا العالم ليبيعه كبل الخمر بالنشا

وسبك ذهب جيد برديء ونفخ اللحم فصل علة طعام الربا اقتيات

وادخار

وادخار وهل لغلبة العيش تأويلان كحب وشعير وسلت وهي جنس وعلس

وأرز ودخن وذرة وهي أجناس وقطنية ومنها كرسنة وهي

أجناس وتمر وزبيب ولحم طير وهو جنس ولو اختلفت مرقته كدواب

الماء وذوات الأربع وإن وحشيا والجراد وفي ربويته خلاف وفي جنسية

المطبوخ من جنسين قولان والمرق والعظم والجلد كهو ويستثنى

قشر بيض النعام وذوات زيت كالزيوت أصناف كالعسول

لا الخلول والأنبذة والأخباز ولو بعضها قطنية إلا الكعك بأبزار

وبيض وسكر وعسل ومطلق لبن وحلبة وهل إن اخضرت تردد

ومصلحه كملح وبصل وثوم وتابل كفلفل وكزبرة وكرويا وآنيسون

وشمار وكمونين وهي أجناس لا خردل وزعفران وخضر ودواء

وتين وموز وفاكهة ولو ادخرت بقطر كجوز وكبندق وبلح إن صغر وماء

ويجوز بطعام لأجل والطحن والعجن والصلق إلا الترمس والتنبيذ

لا ينقل بخلاف خله وطبخ لحم بأبزار وشيه وتجفيفه بها والخبز

وقليه وسويق وسمن وجاز تمر ولو قدم بتمر وحليب ورطب

ومشوي وقديد وعفن وزبد وسمن وجبن وأقط بمثلها كزيتون

ولحم لا رطبهما بيابسهما ومبلول بمثله ولبن بزبد إلا أن يخرج

زبده واعتبر الدقيق في خبز بمثله كعجين بحنطة أو دقيق وجاز قمح

حقيقة الربا على قسمين ربا الفضل وربا النسا فربا الفضل هو ... وربا النسا هو التأجيل

قال في الجواهر والمذهب أن ... واللحوم المطبوخة صنف ولا يلتفت الى اختلاف اللحوم ولا الى اختلاف ... انتهى من الكبير

والحق اللخمي بالابزار الدهن ... يجوز التفاضل بين الخبز والكعك ... انتهى من الكبير

بدقيق وهل إن وزنا تردد واعتبرت المماثلة بمعيار الشرع وإلا فـ
العادة فإن عسر الوزن جاز التحري لا إن لم يقدر على تحريه لكثرته
وفسد منهي عنه إلا بدليل كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ أو بما لا تطول
حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فلا يجوز أن يطعام لأجل كخصي ضأن
وكبيع الغرر كبيعها بقيمتها أو على حكمه أو حكم غير أو رضاه أو تولك سلعته
لم تذكرها أو ثمنها بإلزام وكملامسة الثوب أو منابذته فيلزم وكبيع الحصاة
وهل هو بيع منتهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما تقع عليه بلا قصد أو بعدد
ما يقع تفسيرات وكبيع ما في بطون الإبل أو ظهورها أو إلى أن ينتج النتاج
وهي المضامين والملاقيح وحبل الحبلة وكبيعه بالنفقة عليه حياته ورجع
بقيمة ما أنفق أو بمثله إن علم ولو سرفا على الأرجح ورد إلا أن يفوت
كعسيب الفحل يستأجر على عقوق الأنثى وجاز زمان أو مرات فإن أعقت
انفسخت وكبيعتين في بيعة يبيعها بالإلزام بعشرة نقدا أو أكثر لأجل
أو سلعتين مختلفتين إلا بجودة ورداءة وإن اختلفت قيمتهما لا طعام وإن مع
غيره كنخلة مثمرة من نخلات إلا البائع يستثني خمسا من جنانه وكبيع حامل
بشرط الحمل واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد وكمزابنة مجهول
بمعلوم أو مجهول من جنسه وجاز إن كثر أحدهما في غير ربوي ونحاس
بتور لا فلوس وكالئ بمثله فسخ ما في الذمة في مؤخر ولو معينا يتأخر

قبضه

قبضه كغائب ومتواضعة أو منافع عين وبيعه بدين وتأخير رأس مال
السلم ومنع بيع دين ميت وغائب ولو قربت غيبته وحاضر إلا أن يقر به أي على ميت
وكبيع العربان أن يعطيه شيئا على أنه إن كره البيع لم يعد إليه وكتفريق
أم فقط من ولدها وإن بقسمة أو بيع أحدهما لعبد سيد الآخر ما لم
يثغر معتادا وصدقت المسبية ولا توارث ما لم ترض وفسخ إن لم
يجمعاهما في ملك وهل بغير عوض كذلك أو يكتفي بحوز كالعتق تأويلان
وجاز بيع نصفهما وبيع أحدهما للعتق والولد مع كتابة أمه ولمعاهد
التفرقة وكره الاشتراء منه وكبيع وشرط يناقض المقصود كأن
لا يبيع إلا بتنجيز العتق ولم يجبر إن أبهم كالمخير بخلاف الاشتراء على
العتق كأن لا يحوزه بالشراء أو وخل بالثمن كبيع وسلف وصح إن حذف
أو حذف شرط التدبير كشرط رهن وحميل وأجل ولو غاب
وتؤولت بخلافه وفيه إن فات أكثر الثمن والقيمة إن أسلف المشتري
وإلا فالعكس وكالنجش يزيد ليغر وإن علم فللمشتري رده وإن
فات فالقيمة وجاز سؤال البعض ليكف عن الزيادة لا الجميع وكبيع
حاضر لعمودي ولو بإرساله له وهل لقروي قولان وفسخ وأدب
وجاز الشراء له وكتلقي السلع أو صاحبها كأخذها في البلد بصفة
ولا يفسخ وجاز لمن على كستة أميال أخذ محتاج إليه وإنما ينتقل

ضمان الفاسد بالقبض ورد ولا غلة فإن فات مضى المختلف فيه وإلا
ضمن قيمته حينئذ ومثل المثلي بتغير سوق غير مثلي وعقار وبطول
زمان حيوان وفيها شهر وشهران واختار أنه خلاف وقال بل في شهادة
وبنقل عرض ومثلي لبلد بكلفة وبالوطء وبتغير ذات غير مثلي وخروج
عن يد وتعلق حق كرهنه وإجارته وأرض ببئر وعين وغرس وبناء
عظيمي المؤنة وفاتت بهما جهة هي الربع فقط لا أقل وله القيمة قائما
على المقول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقا تأويلان لا إن قصد بالبيع
الإفاتة وارتفع المفيت إن عاد إلا بتغير السوق فصل ومنع للتهمة
ما كثر قصده كبيع وسلف بمنفعة لا قل كضمان بجعل أو أسلفني وأسلفك
فمن باع لأجل ثم اشتراه بجنس ثمنه من عين وطعام وعرض فإما
نقدا أو للأجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر يمتنع منها ثلاث
وهي ما عجل فيه الأقل إن شرطا نفي المقاصة للدين بالدين ولذلك صح في أكثر
لأبعد إذا اشترطاها والرداءة والجودة كالقلة والكثرة ومنع
بذهب وفضة إلا أن يعجل أكثر من قيمة المتأخر جدا وبسكتين إلى
أجل كشرائه للأجل بمحمدية ما باع بيزيدية وإن اشترى بعرض مخالف
ثمنه جازت ثلاث النقد فقط والمثلي صفة وقدرا كمثله فيمنع بما قل
لأجله أو لأبعد إن غاب مشتريه به وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير

مخالف

مخالف أو لا تردد وإن باع مقوما فمثله كمثله كتغيره كثيرا وإن اشترى
أحد ثوبيه لأبعد مطلقا أو أقل نقدا امتنع لا بمثله أو أكثر وامتنع بغير
صنف ثمنه إلا أن يكثر المعجل ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقدا
مطلقا أو لأبعد بأكثر أو بخمسة وسلعة امتنع لا بعشرة وسلعة وبمثله
وأقل لأبعد ولو اشترى بأقل لأجله ثم رضي بالتعجيل قولان كتمكين
بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة عند الأجل وإن أسلم فرسا في
عشرة أثواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقا كما لو استرده إلا
أن تبقى الخمسة لأجلها لأن المعجل لما في الذمة أو المؤخر مسلف وإن باع
حمارا بعشرة لأجل ثم استرده ودينارا نقدا أو مؤجلا منع مطلقا إلا
في جنس الثمن للأجل وإن زيد غير عين وبيع بنقد لم يقبض جاز إن
عجل المزيد وصح أول من بيوع الآجال فقط إلا أن يفوت الثاني
فيفسخان وهل مطلقا أو إن كانت القيمة أقل خلاف فصل جاز لمطلوب
منه سلعة أن يشتريها ليبيعها بمال ولو بمؤجل بعضه وكره خذ بمائة
ما بثمانين أو اشترها ويومي لتربحه ولم يفسخ بخلاف اشترها بعشرة
نقدا وآخذها باثني عشر لأجل إن نقد المأمور بشرط وله الأقل
من جعله أو الدرهمين فيهما والأظهر والأصح لا جعل له وجاز بغيره
كنقد الآمر وإن لم يقل لي ففي الجواز والكراهة قولان وبخلاف

اشترها لي باثني عشر لأجل وأشتريها بعشرة نقدًا فتلزم بالمسمى
ولا تعجل العشرة وإن عجلت أخذت وله جعل مثله وإلا فقولان
ولا يرد البيع إذا فات وليس على الآمر إلا العشرة أو بفسخ الثاني مطلقا
إلا أن يفوت فالقيمة فصل إنما الخيار بشرط كشهر في دار ولا تسكن
وكجمعة في رقيق واستخدمه وكثلاثة في دابة وكيومين لركوبها ولا
بأس بشرط البريد أشهب والبريدين وفي كونه خلافا تردد وكثلاثة
في ثوب وصح بعد بت وهل إن نقد تأويلان وضمنه حينئذ المشتري
وفسد بشرط مشاورة بعيد أو مدة زائدة أو مجهولة أو غيبة على ما لا يعرف
بعينه أو لبس ثوب ورد أجرته وبشرط نقد كغائب وعهدة ثلاث
ومواضعة وأرض لم يؤمن بحرها وجعل وإجارة لحرز زرع وأجير تأخر شهرا ومنع وإن بلا شرط
في مواضعة وغائب وكراء ضمن وسلم بخيار واستبد بائع أو مشتر
على نفيه في الخيار فقط وعلى أنه كالوكيل فيهما ورضا مشتر كاتب
أو زوج ولو عبدا أو قصد تلذذا أو رهن أو آجر أو أسلم للصنعة
أو تسوق أو جنى إن تعمد أو نظر الفرج أو عرب دابة أو ودجها
لا إن جرد جارية وهو رد من البائع إلا الإجارة ولا يقبل منه أنه
اختار ورد بعد إلا ببينة ولا بيع مشتر فإن فعل فهل يصدق

انه

أنه اختار بيمين أو لربها نقضه قولان وانتقل لسيد مكاتب عجز ولغريم
أحاط دينه ولا كلام لوارث إلا أن يأخذ بماله وللوارث والقياس
رد الجميع إن رد بعضهم والاستحسان أخذ المجيز الجميع وهل ورثة البائع
كذلك تأويلان وإن جن نظر السلطان ونظر المغمى وإن طال فسخ والملك
للبائع وما يوهب للعبد إلا أن يستثني ماله والغلة وأرش ما جنى أجنبي
له بخلاف الولد والضمان منه وحلف مشتر إلا أن يظهر كذبه أو
يغاب عليه إلا ببينة وضمن المشتري إن خير البائع الأكثر إلا أن يحلف
فالثمن كخياره وكغيبة بائع والخيار لغيره وإن جنى بائع والخيار له عمدا
فرد وخطأ فللمشتري خيار العيب وإن تلفت انفسخ فيهما وإن خير
غيره وتعمد فللمشتري الرد أو أخذ الجناية وإن تلفت ضمن الأكثر
وإن أخطأ فله أخذه ناقصا أو رده وإن تلفت انفسخ وإن جنى مشتر
والخيار له ولم يتلفها عمدا فهو رضى وخطأ فله أخذ الجناية ورده
وما نقص وإن أتلفها ضمن الثمن وإن خير غيره وجنى عمدا أو خطأ فله
أخذ الجناية أو الثمن فإن تلفت ضمن الأكثر وإن اشترى أحد ثوبين وقبضهما
ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحدا بالثمن فقط ولو سأل في إقباضهما أو
ضياع واحد ضمن نصفه وله اختيار الباقي وكأحد ثوبين وبيعطى ثلاثة ليختار
فزعم تلف اثنين فيكون شريكا وإن كان ليختارهما فكلاهما مبيع ولزماه بمضي المدة

فكليهما

وهو بيع وفي اللزوم لاحدهما يلزمه النصف من كل وفي الاختيار لا يلزمه شيء
ورد بعدم مشروط فيه غرض كثيب ليمين فيجدها بكرا وان بمناداة لا ان انتفى
وبما العادة السلامة منه كعور وقطع وخصا واستحاضة ورفع حيضة
استبرا وعسر وزنا وشرب وبخر وزعر وزيادة سن وظفر وعجر وبجر
ووالدين او ولد لا جد ولا اخ وجذام اب او جنونه بطبع لا بمس جن وسقوط
سنين وفي الرائعة الواحدة وشيب بها فقط ولو قل وجعودته وصهوبته
وكونه ولد زنا ولو وخشا وبول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع
والا حلف ان اقرت عند غيره وتخنث عبد وفحولة امة ان اشتهر
وهل هو الفعل او التشبه تأويلان وقلف ذكر وانثى مولد او طويل الاقامة
وختن مجلوبهما كبيع بعهدة ما اشتراه ببراءة وكرهص وعثر وحرن وعدم
حمل معتاد لا ضبط وثيوبة الا فيمن لا يفتض مثلها وعدم فحش ضيق قبل
وكونها زلاء وكي لم ينقص وتهمة بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته وما لا يطلع
عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومر قثاء ولا قيمة ورد البيض وعيب
قل بدار وفي قدره تردد ورجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليها منه الا
ان يكون واجهتها او بقطع منفعة او ملح بئرها بمحل الحلاوة وان قالت
انا مستولدة لم تحرم لكنه عيب ان رضي به بين وتصرية الحيوان كالشرط
كتلطيخ ثوب عبد بمداد فيرده بصاع من غالب القوت وحرم رد اللبن
لا ان

لا ان علمها او لم تصر وظن كثرة اللبن الا ان قصد واشتريت في وقت الحلاب
وكتمه ولا بغير عيب التصرية على الاحسن وتعدد بتعددها على المختار والارجح
وان حلبت ثالثة فان حصل الاختبار بالثانية فهو رضا وفي الموازية له
ذلك وفي كونه خلافا تأويلان ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط
بين انه ارث وخيار مشترطه غيرهما وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم
ان طالت اقامته واذا علمه بين انه به ووصفه او اراه له ولم يجمله
وزواله الا محتمل العود وفي زواله بموت الزوجة وطلاقها وهو
المتأول والاحسن او بالموت وهو الاظهر اقوال وما يدل على الرضى
الا ما لا ينقص كسكنى الدار وحلف ان سكت بلا عذر في كاليوم لا كمسافر اضطر
لها او تعذر قودها لحاضر فان غاب بائعه اشهد فان عجز اعلم القاضي
فتلوم في بعيد الغيبة ان رجي قدومه كان لم يعلم موضعه على الارجح
وفيها ايضا نفي التلوم وفي حمله على الخلاف تأويلان ثم قضى ان اثبت عهدة
مؤرخة وصحة الشراء ان لم يحلف عليهما وفوته حسا ككتابة وتدبير فيقوم
سالما ومعيبا ويأخذ من الثمن النسبة ووقف في رهنه واجارته لخلاصه
ورد ان لم يتغير كعوده له بعيب او بملك مستانف كبيع او هبة او ارث
فان باعه لاجنبي مطلقا او له بمثل ثمنه او باكثر ان دلس فلا رجوع والا
رد ثم رد عليه وله بانقص كمل وتغير المبيع ان توسط فله اخذ القديم

وردّه ودفع الحادث وقوّما بتقويم المبيع يوم ضمنه المشتري وله إن
زاد بكصبغ أن يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الأظهر وجبر به الحادث
وفرق بين مدلس وغيره إن نقص كهلاكه من التدليس وأخذه منه بأ
وبتبرٍّ مما لم يعلم وردّ سمسار جعلا ومبيع لمحله إن ردّ بعيب وإلا ردّ
إن قرب وإلا فات كعجف دابة أو سمنها وعمى وشلل وتزويج أمة
وجبر بالولد إلا أن يقبله بالحادث أو يقلّ فكالعدم كوعك ورمد و
وذهاب ظفر وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع معتاد إلا أن يهلك
بعيب التدليس أو بسماوي زمنه كموته في إباقه وإن باعه المشتري
وهلك بعيبه رجع على المدلس إن لم يمكن على بائعه بجميع الثمن فإن زاد
فللثاني وإن نقص فهل يكمله قولان ولم يحلف مشتر ادعيت رؤيته
إلا بدعوى الإراءة ولا الرضا إلا بدعوى مخبر ولا بائع أنه لم يأ
لإباقه بالقرب وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد وأقله
بالجميع أو بالزائد مطلقا أو بين هلاكه فيما بيعه أولا أقوال ورد بعض
المبيع بحصته ورجع بالقيمة إن كان الثمن سلعة إلا أن يكون الأكثر أو
مزدوجين أو أمّا وولدها ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وإن كان
درهمان وسلعة تساوي عشرة بثوب فاستحقت السلعة وفات
الثوب فله قيمة الثوب بكماله ورد الدرهمين ورد أحد المشتر
وعلى

وعلى أحد البائعين والقول للبائع في العيب أو قدمه إلا بشهادة
عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه وقبل للتعذر غير عدول
وإن مشركين ويمينه بعته وفي ذي التوفية وأقبضته وما هو به بتا في الظاهر
وعلى العلم في الخفي والغلة له للفسخ ولم ترد بخلاف ولد وثمرة أبرت
وصوف تم كشفعة واستحقاق وتفليس وفساد ودخلت في ضمان
البائع إن رضي بالقبض أو ثبت عند حاكم وإن لم يحكم به ولو رد بغلط
إن سمي باسمه ولا يغبن ولو خالف العادة وهل إلا أن يستسلم ويخبره
٣ بجهله أو يستأمنه تردد ورد في عهدة الثلاث بكل حادث إلا أن يبيع
ببراءة ودخلت في الاستبراء والنفقة والأرش كالموهوب له إلا المستثنى
وفي عهدة السنة بجذام وبرص وجنون لا بكضربة إن شرطا أو اعتيد
وللمشتري إسقاطهما والمحتمل بعدهما منه لا في منكح به أو مخالع
أو مصالح به في دم عمد أو مسلم فيه أو به أو قرض أو على صفة أو مقاطع
به مكاتب أو مبيع على كمفلس أو مشترى للعتق أو مأخوذ من دين أو رد
بعيب أو ورث أو وهب أو اشتراها زوجها أو موصى ببيعه من زيد
أو ممن أحب أو بشرائه للعتق أو مكاتب به أو المبيع فاسدا وسقطتا بكعتق
فيهما وضمن بائع مكيلا لقبضه بكيل كموزون ومعدود والأجر عليه
بخلاف الإقالة والتولية والشركة على الأرجح كالقرض واستمر بمعياره

ولو تولاه المشتري وقبض العقار بالتخلية وغيره بالعرف وضمن بالعقد
إلا المحبوسة للثمن أو للإشهاد فكالرهن وإلا الغائب فبالقبض وإلا المواضعة
فبخروجها من الحيضة وإلا الثمار للجائحة وبدئ المشتري للتنازع والتلف
وقت ضمان البائع بسماوي يفسخ وخير المشتري إن غيب أو عيب أو استحق
شائع وإن قل وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم التمسك بالأقل
إلا المثلي ولا كلام لواجد في قليل لا ينفك كقاع وإن أتلف فللبائع إلزام
الأجنبي حصته لا أكثر وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقا ورجع للقيمة
لا للتسمية وصح ولو سكتا لا إن شرطا الرجوع لها وإتلاف المشتري قبض
والبائع والأجنبي يوجب الغرم وكذلك إتلافه وإن أهلك بائع صبرة
على الكيل فالمثل تحريا ليوفيه ولا خيار لك أو أجنبي فالقيمة إن جهلت
المكيلة ثم اشترى البائع ما يوفي فإن فضل فللبائع وإن نقص فكالاستحقاق
وجاز البيع قبل القبض إلا مطلق طعام المعاوضة ولو كرزق قاض أخذ بكيل
أو كلبن شاة ولم يقبض من نفسه إلا كوصي ليتيمه وجاز بالعقد جزاف
وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه وهل إن عجل العتق تأويلان وإقراضه
أو وفاؤه عن قرض وبيعه للمقترض وإقالة من الجميع وإن تغير سوق شيئك
لا بدنه كسمن دابة وهزالها بخلاف الأمة ومثل مثليك إلا العين فله
دفع مثلها وإن كانت بيده والإقالة بيع إلا في الطعام والشفعة والمرابحة

وتولية
وجازت التولية

وتولية وشركة إن لم يكن على أن ينقد عنك واستوى عقداهما فيهما
وإلا فبيع كغيره وضمن المشتري المعين وطعاما كلته وصدقك وإن
أشركه حمل وإن أطلق على النصف وإن سأل ثالث شركتهما فله الثلث
وإن وليت ما اشتريت بما اشتريت جاز إن لم تلزمه وله الخيار وإن
رضي بأنه عبد ثم علم بالثمن فكره فذلك له والأضيق صرف ثم إقالة
طعام ثم تولية وشركة فيه ثم إقالة عروض وفسخ الدين في دين ثم
بيع الدين ثم ابتداؤه فصل وجاز مرابحة والأحب خلافه ولو على مقوم
وهل مطلقا أو إن كان عند المشتري تأويلان وحسب ربح ماله عين
كصبغ وطرز وقصر وخياطة وكمد وفتل وتطرية وأصل ما زاد
في الثمن كحمولة وشد وطي اعتيد أجرتهما وكراء بيت لسلعة وإلا لم
يحسب كسمسار لم يعتد إن بين الجميع أو فسر المؤنة فقال هي بمائة أصلها
كذا وحملها كذا أو على المرابحة وبين كربح العشرة أحد عشر ولم يفصل
ماله الربح وزيد عشر الأصل والوضيعة كذلك لا أبهم كقامت بكذا
أو قامت بشدها وطيها بكذا ولم يفصل وهل هو كذب أو غش تأويلان
ووجب تبيين ما يكره كما نقده وعقده مطلقا والأجل وإن بيع على النقد
وطول زمانه وتجاوز الزائف وهبة اعتيدت وأنها ليست بلدية
أو من التركة وولادتها وإن باع ولدها معها وجد ثمرة أبرت وصوف

ثم وإقالة مشتريه إلا بزيادة أو نقص والركوب واللبس والتوظيف
ولو اتفقا والأجل ... لا غلة ربع كتكميل شرائه إلا إن ورث بعضه وهل إن تقدم
الإرث أو مطلقا تأويلان وإن غلط بنقص وصدق أو أثبت رد أو دفع ما تبين
وربحه وإن فات خير مشتريه بين الصحيح وربحه وقيمته يوم بيعه ما لم
تنقص عن الغلط وربحه وإن كذب لزم المشتري إن حطه وربحه كالغش
الغش وإن فات ففي الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح
وربحه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب وربحه ومدلس المرابحة كغيرها
فصل تناول البناء والشجر الأرض وتناولتهما لا الزرع والبذر ومدفونا
كلو جهل ولا الشجر المؤبر أو أكثره إلا بشرط كالمنعقد ومال العبد
وخلفة القصيل وإن أبر النصف فلكل حكمه ولكليهما السقي ما لم يضر
بالآخر والدار الثابت كباب ورف ورحا مبنية بفوقانيتها وسلم سمر وفي
معلق تردد والعبد ثياب مهنته وهل يوفى بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا كمشترط
زكاة ما لم يطب وأن لا عهدة أو لا مواضعة أو لا جائحة أو إن لم يأت بالثمن
لكذا فلا بيع أو ما لا غرض فيه ولا مالية وصحح تردد وصح بيع ثمر ونحوه بدا
صلاحه إن لم يستتر وقبله مع أصله أو ألحق به أو على قطعه إن نفع واضطر
له ولم يتمالأ عليه لا على التبقية والإطلاق وبدوه في بعض حائط
كاف في جنسه إن لم يبكر لا بطن ثان بأول وهو الزهو وظهور الحلاوة والتهيؤ
للنضج

للنضج وفي ذي النور بانفتاحه والبقول بإطعامها وهل هو في البطيخ
الاصفرار أو التهيؤ للتبطخ قولان وللمشتري بطون كياسمين ومقثأة
ولا يجوز بكشهر ووجب ضرب الأجل إن استمر كالموز ومضى بيع حب
أفرك قبل يبسه بقبضه ورخص لمعر وقائم مقامه وإن باشتراء الثمرة فقط
اشتراء ثمرة تيبس كلوز لا كموز إن لفظ بالعرية وبدا صلاحها وكان بخرصها
ونوعها يوفي عند الجذاذ في الذمة وخمسة أوسق فأقل ولا يجوز
زائد عليه معه بعين على الأصح إلا لمن أعرى عرايا في حوائط وكل خمسة
إن كان بألفاظ لا بلفظ على الأرجح لدفع الضرر أو للمعروف فيشتري بعضها
ككل الحائط وبيعه الأصل وجاز لك شراء أصل في حائطك بخرصه إن
قصدت المعروف فقط وبطلت إن مات قبل الحوز وهل هو حوز الأصول
أو أن يطلع ثمرها تأويلان وزكاتها وسقيها على المعري وكملت
بخلاف الواهب وتوضع جائحة الثمار كالموز والمقاثي وإن بيعت على
الجذ ومن عريته لا مهر إن بلغت ثلث المكيلة ولو من كصيحاني وبرني وبقيت
لينتهي طيبها وأفردت أو ألحق أصلها لا عكسه أو معه ونظر ما أصيب
من البطون إلى ما بقي في زمنه لا يوم البيع ولا يستعجل على الأصح وفي
المزهية التابعة للدار تأويلان وهي ما لا يستطاع دفعه كسماوي
وجيش أو وسارق خلاف وتعييبها كذلك وتوضع من العطش وإن

قلت كالبقول والزعفران والريحان والقرط وورق التوت ومغيب الأصل
كالجزر ولزم المشتري باقيها وإن قل وإن اشترى أجناسا فأجيح بعضها
وضعت إن بلغت قيمته ثلث الجميع وأجيح منه ثلث مكيلته وإن تناهت
الثمرة فلا جائحة كالقصب الحلو ويابس الحب وخير العامل في المساقاة
بين سقي الجميع أو تركه إن أجيح الثلث فأكثر ومستثنى كيل من الثمرة تجاح
بما يوضع يضع عن مشتريه بقدره **فصل** إن اختلف المتبايعان في جنس
الثمن أو نوعه حلفا وفسخ ورد مع الفوات قيمتها يوم بيعها وفي قدره
كمثمونه أو قدر أجل أو رهن أو حميل حلفا وفسخ إن حكم به ظاهرا وباطنا
كتناكلهما وصدق مشتر ادعى الأشبه وحلف إن فات ومنه تجاهل الثمن
وإن من وارث وبدأ البائع وحلف على نفي دعوى خصمه مع تحقيق
دعواه وإن اختلفا في انتهاء الأجل فالقول لمنكر التقضي وفي قبض الثمن
أو السلعة فالأصل بقاؤهما إلا لعرف كلحم أو بقل بان به ولو كثر وإلا فلا
إن ادعى دفعه بعد الأخذ وإلا فهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أو لا
أقوال وإشهاد المشتري بالثمن مقتض لقبض مثمنه وحلف بائعه إن بادر
كإشهاد البائع بقبضه وفي البت مدعيه كمدعي الصحة إن لم يغلب
الفساد وهل إلا أن يختلف بها الثمن فكقدره تردد والمسلم إليه مع فوات
العين بالزمن الطويل أو السلعة كالمشتري فيقبل قوله إن ادعى مشبها

وان

وإن ادعى ما لا يشبه فسلم وسط وفي موضعه صدق مدعي موضع عقده
وإلا فالبائع وإن لم يشبه واحد تحالفا وفسخ كفسخ ما يقبض بمصر وجاز بالفسطاط
وقضي بسوقها وإلا ففي أي مكان **باب** شرط السلم قبض رأس المال
كله أو تأخيره ثلاثا ولو بشرط وفي فساده بالزيادة إن لم تكثر جدا
تردد وجاز بخيار لما يؤخر إن لم ينقد وبمنفعة معين وبجزاف وتأخير حيوان
بلا شرط وهل الطعام والعرض كذلك إن كيل وأحضر أو كالعين تأويلان
ورد زائف وعجل وإلا فسد ما يقابله لا الجميع على الأحسن والتصديق
فيه كطعام من بيع ثم لك أو عليك الزائد المعروف والنقص وإلا
فلا رجوع لك إلا بتصديق أو بينة لم تفارق وحلف لقد أوفى ما سمى
أو لقد باعه على ما كتب به إليه إن أعلم مشتريه وإلا حلفت ورجعت
وإن أسلمت عرضا فهلك بيدك فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الانتفاع
ومنك إن لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف وإلا خير الآخر
وإن أسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت ويتبع الجاني وأن لا يكونا
طعامين ولا نقدين ولا شيئا في أكثر أو أجود كالعكس إلا أن تختلف
المنفعة كفاره الحمر في الأعرابية وسابق الخيل لا هملاج إلا كبرذون
وجمل كثير الحمل وصحح وبسبقه وبقوة البقرة ولو أنثى وكثرة لبن
الشاة وظاهرها عموم الضأن وصحح خلافه وكصغيرين في كبير وعكسه

إن لم يوجد إلا المرابحة، وتؤولت على خلافه. كالآدمي والغنم، وكجذع طويل
غليظ في غيره، وكسيف قاطع في سيفين دونه، وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة
كرقيق القطن والكتان، لا جمل في جملين مثله عجل، أو أحدهما، وكطير علم لا بالبيض
والذكورة والأنوثة ولو آدميا، وغزل، وطبخ إن لم يبلغ النهاية، وحساب
أو كتابة. والشيء في مثله قرض. وأن يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر
كالنيروز والحصاد والدراس وقدوم الحاج، واعتبر ميقات معظمه
إلا أن يقبض ببلد كيومين إن خرج حينئذ ببر أو بغير ريح، والأشهر بالأهلة
وتمم المنكسر من الرابع، وإلى ربيع حل به، وإليه. وفسد فيه على المقول
لا في اليوم. وأن يضبط بعادته من كيل أو وزن أو عدد، كالرمان
وقيس بخيط، والبيض، أو بحمل أو جرزة في كقصيل، لا بفدان. أو بتحر وهل
بقدر كذا، أو يأتي به ويقول كنحوه؟ تأويلان. وفسد بمجهول، وإن
نسبه ألغي، وجاز بذراع رجل معين، كويبة وحفنة، وفي الويبات
والحفنات قولان. وأن تبين صفاته التي تختلف بها القيمة في السلم
عادة، كالنوع والجودة والرداءة وبينهما، واللون في الحيوان والثوب
والعسل ومرعاه، وفي الثمر والحوت والناحية والقدر، وفي البر وجدته
وملئه إن اختلف الثمن بهما، وسمراء أو محمولة ببلد هما به ولو بالحمل
بخلاف مصر فالمحمولة، والشام فالسمراء، ونفي الغلث، وفي الحيوان

وسنه

وسنه والذكورة والسمن وضدهما، وفي اللحم وخصيا وراعيا أو معلوفا
لا من كجنب، وفي الرقيق والقد والبكارة واللون، قال: وكالدعج وتكلثم
الوجه، وفي الثوب والرقة والصفاقة وضدهما، وفي الزيت المعصر منه
وبما يعصر به، وحمل في الجيد والرديء على الغالب، وإلا فالوسط. وكونه دينا
ووجوده عند حلوله، وإن انقطع قبله، لا نسل حيوان عين وقل أو حائط
وشرط إن سمي سلما لا بيعا إزهاؤه وسعة الحائط، وكيفية قبضه، ولمالكه
وشروعه وإن لنصف شهر، وأخذه بسرا أو رطبا، لا تمرا فإن شرط تتمر الرطب
مضى بقبضه، وهل المزهي كذلك وعليه الأكثر أو كالبلح؟ تأويلان. فإن
انقطع رجع بحصة ما بقي، وهل على القيمة وعليه الأكثر أو المكيلة؟ تأويلان
وهل القرية الصغيرة كذلك أو إلا في وجوب تعجيل النقد فيها أو مخالفة
فيه، وفي السلم لمن لا ملك له؟ تأويلان. وإن انقطع ماله إبانه أو من قريته خير
المشتري في الفسخ والإبقاء، وإن قبض البعض وجب التأخير إلا أن يرضيا بالمحاسبة
ولو كان رأس المال مقوما. ويجوز فيما طبخ، واللؤلؤ والعنبر والجوهر
والزجاج والجص والزرنيخ وأحمال الحطب والأدم، وصوف بالوزن
لا بالجزز، والسيوف، وتور ليكمل، والشراء من دائم العمل كالخباز، وهو
بيع، وإن لم يدم فهو سلم، كاستصناع سيف أو سرج، وفسد بتعيين المعمول
منه، وإن اشترى المعمول منه واستأجره جاز إن شرع، عين عامله أم لا

الا ان يرضيا بالمحاسبة

بغير كذا

لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن والأرض والدار والجزاف وما لا
يوجد وحديد وإن لم تخرج منه السيوف في سيوف أو بالعكس وكتان
غليظ في رقيقه إن لم يغزلا وثوب ليكمل ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة
كالغزل بخلاف النسج إلا ثياب الخز وإن قدم أصله اعتبر الأجل وإن عاد
اعتبر فيهما والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة وجاز قبل زمانه قبول
صفته فقط كقبل محله في العرض مطلقا وفي الطعام إن حل إن لم يدفع كرا
ولزم بعدهما كقاض إن غاب وجاز أجود وأردى لا أقل إلا عن مثله
ويبرئ مما زاد ولا دقيق عن قمح وعكسه وبغير جنسه إن جاز بيعه قبل
قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم
بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه وجاز بعد أجله الزيادة
ليزيده طولا كقبله إن عجل دراهمه وغزل ينسجه لا عرض أو أصفق
ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خف حمله فصل يجوز قرض ما يسلم فيه
فقط إلا جارية تحل للمستقرض وردت إلا أن تفوت بمفوت البيع الفاسد
فالقيمة كفاسد وحرم هديته إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب
كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح وذي الجاه والقاضي
ومبايعته مسامحة أو جر منفعة كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك ببلد
أو خبز فرن بملة أو عين عظم حملها كسفتجة إلا أن يعم الخوف وكعين كر

اقا

النقد نفع

إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع المقترض فقط في الجميع كفدان مستحصد
خفت مؤنته عليه يحصده ويدرسه ويرد مكيلته وملك ولم يلزم رده
إلا بشرط أو عادة كأخذه بغير محله إلا العين فصل تجوز المقاصة في ديني
العين مطلقا إن اتحدا قدرا وصفة حلا أو أحدهما أم لا وإن اختلفا
صفة مع اتحاد النوع أو اختلافه فكذلك إن حلا وإلا فلا كأن اختلفا
زنة من بيع والطعامان من قرض كذلك ومنعا من بيع ولو متفقين ومن
قرض وبيع تجوز إن اتفقا وحلا لا إن لم يحلا أو حل أحدهما وتجوز في
العرضين مطلقا إن اتفقا جنسا وصفة كأن اختلفا جنسا واتفقا أجلا وإن
اختلفا أجلا منعت إن لم يحلا أو أحدهما وإن اتحدا جنسا والصفة
متفقة أو مختلفة جازت إن اتفقا الأجل وإلا فلا مطلقا باب
الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط في العقد وثيقة
بحق كولي ومكاتب ومأذون وآبق وكتابة واستوفي منها أو رقبته
إن عجز وخدمة مدبر إن رق جزء منه لا رقبته وهل ينتقل لخدمة المعتق
قولان كظهور حبس دار وما لم يبد صلاحه وانتظر ليباع وحاص مرتهنه
في الموت والفلس فإذا صلحت بيعت فإن وفى رد ما أخذه وإلا قوم
بما بقي لا كأحد الوصيين وجلد ميتة وكجنين وخمر وإن لذمي
إلا أن تتخلل وإن تخمر أهراقه بحاكم وصح مشاع وحيز بجميعه إن بقي

للراهن ولا يستأذن شريكه وله أن يقسم ويسلم وله استئجار
جزء غيره ويقبضه المرتهن له ولو أمنا شريكا فرهن حصته للمرتهن
وأمنا الراهن الأول بطل حوزهما والمستأجر والمساقي وحوزهما الأول
كاف والمثلي ولو عينا بيد إن طبع عليه وفضلته إن علم الأول ورضي
ولا يضمنه الأول كترك الحصة المستحقة ومعطي دينار ليستوفي نصفه
ويرد نصفه فإن حل الثاني أوّل قسم إن أمكن وإلا بيع وقضيا والمستعار
له ورجع صاحبه بقيمته أو بما أدى من ثمنه نفلت بتلفها وضمن إن خالف
وهل مطلقا أو إذا أقر المستعير لمعيره وخالف المرتهن ولم يحلف المعير
تأويلان وبطل بشرط مناف كأن لا يقبض وباشتراطه في بيع فاسد
ظن فيه اللزوم وحلف المخطئ الراهن أنه ظن لزوم الدية ورجع أو في
قرض مع دين قديم وصح في الجديد وبموت راهنه أو فلسه قبل
حوزه ولو جد فيه وبإذنه في وطء أو إسكان أو إجارة ولو لم يسكن
وتولاه المرتهن بإذنه أو في بيع وسلم وإلا حلف وبقي الثمن إن لم يأت
برهن كالأول كفوته بجناية وأخذ قيمته وبعاريته أطلقت وعلى
الرد أو اختيارا له أخذه إلا بفوته بكعتق أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء
وغصبا فله أخذه مطلقا وإن وطئ غصبا فولده حر وعجل الملي الدين
أو قيمتها وإلا بقي وصح بتوكيل مكاتب الراهن في حوزه وكذا أخوه

على

فرع من له الحق الصغير الشيخ ان قال له خذ [illegible] نصفه هو بينهما [illegible] الصرف ولعله وان قال [illegible] واصرف [illegible] لم يقبض الصرف من ربه ولعله الصرف منه [illegible] رهنا بلفظه

على الأصح لا محجوره ورقيقه والقول لطالب تحويزه لأمين وفي تعيينه
نظر الحاكم وإن سلمه دون إذنهما للمرتهن ضمن قيمته وللراهن
ضمنها أو الثمن واندرج صوف تم وجنين وفرخ نخل لا غلة وثمرة وإن
وجدت ومال عبد وارتهن إن أقرض أو باع أو يعمل له وإن في جعل
لا في معين أو منفعة ونجم كتابة من أجنبي وجاز شرط منفعة إن
عينت ببيع لا قرض وفي ضمانه إذا تلف تردد وأجبر عليه إن شرط
ببيع وعين وإلا فرهن ثقة والحوز بعد مانعه لا يفيد ولو شهد
الأمين وهل تكفي بينة على الحوز قبله وبه عمل أو التحويز وفيها دليلهما
ومضى بيعه قبل قبضه إن فرط مرتهنه وإلا فتأويلان وبعده فله رده
إن بيع بأقل أو دينه عرضا وإن أجاز تعجل وبقي إن دبره ومضى عتق
الموسر وكتابته وعجل والمعسر يبقى فإذا تعذر بيع بعضه بيع كله والباقي
للراهن ومنع العبد من وطء أمته المرهون هو معها وحد مرتهن وطئ
إلا بإذن وتقوم بلا ولد حملت أم لا وللأمين بيعه بإذن في عقده
إن لم يقل إن لم آت كالمرتهن بعده والأمضي فيهما ولا يعزل الأمين
وليس له إيصاء به وباع الحاكم إن امتنع ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة
ولو لم يأذن وليس رهنا به إلا أن يصرح بأنه رهن بها وهل وإن قال
ونفقتك في الرهن تأويلان ففي افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان

فائدة ومن ارتهن عبدا فولده اذا كان [illegible] رهن مع ابيه دون امه [illegible] الكبير

قوله ببيع لا مقصود لم ترد في القرض كذلك انتهى

هل يكفي في التحويز شاهد واحد ام لا ابن ناجي على المدونة او كان بينة يكون شاهدا باتفاق وان تحازه غيره لم يكن له شاهد الا باختلاف اسماعيل مع المدني بلفظه

وإن أنفق مرتهن على كشجر خيف عليه بُدِئ بالنفقة وتؤولت على عدم
جبر الراهن عليه مطلقاً وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد وضمنه مرتهن
إن كان بيده مما يغاب عليه ولم تشهد بينة بحرقه ولو شرط البراءة
أو علم احتراق محله إلا ببقاء بعضه محرقاً وأفتي بعدمه في العلم وإلا فلا
ولو اشترط ثبوته إلا أن يكذبه عدول في دعواه موت دابة وحلف
فيما يغاب عليه أنه تلف بلا دلسة ولا يعلم موضعه واستمر ضمانه
إن قبض الدين أو وهب إلا أن يحضره أو يدعوه لأخذه فيقول اتركه
عندك وإن جنى الرهن واعترف راهنه لم يصدق إن أعدم وإلا
بقي إن فداه وإلا أسلم بعد الأجل ودفع الدين وإن ثبتت أو اعترفا
وأسلمه فإن أسلمه مرتهنه أيضاً فللمجني عليه بماله ولم يبع إلا في الأجل
وبإذنه فليس رهناً به وإذا قضى بعض الدين أو سقط فجميع الرهن
فيما بقي كاستحقاق بعضه والقول لمدعي نفي الرهنية وهو كالشاهد
في قدر الدين لا العكس إلى قيمته ولو بيد أمين على الأصح ما لم يفت
في ضمان الراهن وحلف مرتهنه وأخذه إن لم يفتكه فإن زاد حلف
الراهن وإن نقص حلفا وأخذه إن لم يفتكه بقيمته وإن اختلفا في قيمة
تالف تواصفاه ثم قوم فإن اختلفا فالقول للمرتهن فإن تجاهلا
فالرهن بما فيه واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي وهل يوم التلف

وإن فداه بغير إذنه ففداؤه في رقبته فقط إن لم يرهن بماله

بيان تعـ علته

او القبض

أو القبض أو الرهن إن تلف أقوال وإن اختلفا في مقبوض فقال الراهن
عن دين الرهن وزع بعد حلفهما كالحمالة باب للغريم منع من
أحاط الدين بماله (ساواه أو زاد) من تبرعه وسفره إن حل بغيبته وإعطاء غيره
قبل أجله أو كل ما بيده كإقراره لمتهم عليه على المختار والأصح لا بعضه
ورهنه وفي كتابته قولان وله التزوج وفي تزوجه أربعاً وتطوعه بالحج
تردد وفلس حضر أو غاب إن لم يعلم ملاؤه بطلبه وإن أبى غيره ديناً
حل زاد على ماله أو بقي ما لا يفي بالمؤجل فمنع من تصرف مالي لا في ذمته
كخلعه وطلاقه وقصاصه وعفوه وعتق أم ولده وتبعها مالها إن قل
وحل به وبالموت ما أجل ولو دين كراء أو قدم الغائب ملياً وإن
نكل المفلس حلف كل كهو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الأصح وقبل
إقراره بالمجلس أو قربه إن ثبت دينه بإقرار لا ببينة وهو في ذمته
وقبل تعيينه القراض والوديعة إن قامت بينة بأصله والمختار
قبول قول الصانع بلا بينة وحجر أيضاً إن تجدد مال وانفك ولو
بلا حكم ولو مكنهم الغريم فباعوا واقتسموا ثم داين غيرهم فلا دخول
للأولين كتفليس الحاكم إلا كإرث وصلة وأرش جناية وبيع ماله
بحضرته بالخيار ثلاثاً ولو كتباً أو ثوبي جمعته إن كثرت قيمتهما وفي
بيع آلة الصانع تردد وأوجر رقيقه بخلاف مستولدته ولا يلزم

تحجر بالمؤجل ان ظن من الغريم الفوت
انه لا يقدر على حقه ان لا يحل عنده
الاجل قضا وحل دينه الا
ان ضمنه احد او يوجد له
محل له ... بينه وبينه
من الجواهر

ابن انه استولدها قبل الحجر

تع

بتكسب وتسلف واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رقيقه أو ما
وهبه لولده وعجل بيع الحيوان واستوني بعقاره كالشهرين وقسم بنسبة
الديون بلا بينة حصرهم واستوني به إن عرف بالدين في الموت
فقط وقوم مخالف النقد يوم الحصاص واشتري له منه بما يخصه و
مضى إن رخص أو غلا وهل يشتري في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان وجاز
الثمن إلا لمانع كالاقتضا وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصداقها
كالموت لا بنفقة الولد وإن ظهر دين أو استحق مبيع وإن قبل فلسه
رجع بالحصة كوارث أو موصى له على مثله وإن اشتهر ميت بدين
أو علم وارثه وأقبض رجع عليه وأخذ ملي عن معدم ما لم يجاوز
ما قبضه ثم رجع على الغريم وفيها البداة بالغريم وهل خلاف أو
على التخيير تأويلان فإن تلف نصيب غائب عزل له فمنه كعين وقف لغرمائه
لا عرض وهل إلا أن يكون بكدينه تأويلان وترك له قوته والنفقة
الواجبة عليه لظن يسرته وكسوتهم كل دستا معتادا ولو ورث
أباه بيع لا وهب له إن علم واهبه أنه يعتق عليه وحبس لثبوت عسره
إن جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه فغرم إن لم يأت
به ولو أثبت عدمه أو ظهر ملاؤه إن تفالس وإن وعد بقضا وسأل
تأخيرا كاليوم أعطى حميلا بالمال وإلا سجن كمعلوم الملا وأجل لبيع

عرضه

عرضه إن أعطى حميلا بالمال وفي حلفه على عدم الناض تردد وإن
علم بالناض لم يؤخر وضرب مرة بعد مرة وإن شهد بعسره أنه
لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك وزاد وإن وجد
ليقضين وأنظر وحلف الطالب إن ادعى عليه علم العدم وإن سأل
تفتيش داره ففيه تردد ورجحت بينة الملا إن بينت وأخرج المجهول
إن طال حبسه بقدر الدين والشخص وحبس النسا عند أمينة أو ذات
أمين والسيد لمكاتبه والجد والولد لأبيه لا عكسه كاليمين إلا
المنقلبة والمتعلق بها حق لغيره ولم يفرق بين كالأخوين والزوجين
إن خلا ولا يمنع مسلما وخادما بخلاف زوجة وأخرج لحد أو ذهاب
عقله لعوده واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبويه وولده
وأخيه وقريب جدا ليسلم لا جمعة وعيد وعدو إلا لخوف قتله
أو أسره وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس لا الموت ولو
مسكوكا وآبقا ولزمه إن لم يجده إن لم يفده غرماؤه ولو بمالهم
وأمكن لا بضع وعصمة وقصاص ولم ينتقل لا إن طحنت الحنطة
أو خلط بغير مثل أو سمن زبده أو فصل ثوبه أو ذبح كبشه أو تتمر
رطبه كأجير رعي ونحوه وذي حانوت فيما به وراد لسلعة
بعيب وردها والمحاصة بعيب سماوي أو من مشتريه أو أجنبي

لم يأخذ أرشه أو أخذه وعاد لهيئته وإلا فبنسبة نقصه ورد بعض
ثمن قبض وأخذها وأخذ بعضه وحاص بالفائت كبيع أم ولدت
فإن مات أحدهما أو باع الولد فلا حصة وأخذ الثمرة والغلة إلا صوفا
تم أو ثمرة مؤبرة وأخذ المكري دابته وأرضه وقدم في زرعها
في الفلس ثم ساقيه ثم مرتهنه والصانع أحق ولو بموت
بما بيده وإلا فلا إن لم يضف لصنعته شيئا إلا النسج فكالمزيد
يشارك بقيمته والمكري بالمعينة وبغيرها إن قبضت ولو أديرت
وربها بالمحمول وإن لم يكن معها ما لم يقبضه ربه وفي كون المشتري
أحق بالسلعة يفسخ لفساد البيع أو لا أو في النقد أقوال وهو أحق
بثمنه وبالسلعة إن بيعت بسلعة واستحقت وقضي بأخذ المدين
الوثيقة أو تقطيعها لا صداق قضي ولربها ردها إن ادعى سقوطها
ولراهن بيده رهنه بدفع الدين كوثيقة زعم ربها سقوطها ولم
يشهد شاهدها إلا بها باب المجنون محجور للإفاقة والصبي
لبلوغه بثمان عشرة أو الحلم أو الحيض أو الحمل أو الإنبات وهل
إلا في حقه تعالى تردد وصدق إن لم يرب وللولي رد تصرف
مميز وله إن رشد ولو حنث بعد بلوغه أو وقع الموقع وضمن ما أفسد
إن لم يؤمن عليه وصحت وصيته كالسفيه إن لم يخلط إلى حفظ

مال

قوله والصبي لبلوغه قال ابن الحاجب
وينقطع حجر الصبا بالبلوغ والرشد
بعد الاختبار والترشيح ويكون الاختبار
بعد البلوغ على المشهور [illegible]
[illegible]

مال ذي الأب بعده وفك وصي أو مقدم إلا كدرهم لعيشه لا طلاق
واستلحاق نسب ونفيه وعتق مستولدته وقصاص ونفيه وإقرار
بعقوبة وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند مالك لا ابن القاسم
وعليهما العكس في تصرفه إذا رشد بعده وزيد في الأنثى دخول
زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ولو جدد أبوها حجرا على
الأرجح وللأب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو لم يعرف رشدها
وفي مقدم القاضي خلاف والولي الأب وله البيع مطلقا وإن لم يذكره
سببه ثم وصيه وإن بعد وهل كالأب أو إلا الربع فببيان السبب
خلاف وليس له هبة للثواب ثم حاكم وباع بثبوت يتمه وإهماله
وملكه لما بيع وأنه الأولى وحيازة الشهود له والتسوق وعدم
إلغاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان لا حاضن
كجد وعمل بإمضاء اليسير وفي حده تردد وللولي ترك التشفع والقصاص
فيسقطان ولا يعفو ومضى عتقه بعوض كأبيه إن أيسر وإنما يحكم
في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب وأمر الغائب والنسب
والولاء وحد وقصاص ومال يتيم القضاة وإنما يباع عقاره
لحاجة أو غبطة أو لكونه موظفا أو حصة أو قلت غلته فيستبدل
خلافه أو بين ذميين أو جار سوء أو لإرادة شريكه بيعا ولا مال

جيران خ

له أو لخشية انتقال العمارة أو الخراب ولا مال له أو له والبقاء أولى
وحجر على الرقيق إلا بإذن ولو في نوع فكوكيل مفوض وله أن يضع
ويؤخر ويضيف إن استألف ويأخذ قراضا ويدفعه ويتصرف
في كهبة وأقيم منها عدم منعه منها ولغير من أذن القبول بلا إذن
والحجر عليه كالحر وأخذ مما بيده وإن مستولدته كعطيته وهل إن
منح للدين أو مطلقا تأويلان لا غلته ورقبته وإن لم يكن غريم فكغيره
ولا يمكن ذمي من تجر في كخمر إن اتجر لسيده وإلا فقولان وعلى مريض
حكم الطب بكثرة الموت به كسل وقولنج وحمى قوية وحامل ستة و
محبوس لقتل أو لقطع إن خيف الموت وحاضر صف القتال لا كجرب
وملجج ببحر ولو حصل الهول في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة
مالية ووقف تبرعه إلا لمال مأمون وهو العقار فإن مات فمن
الثلث وإلا مضى وعلى الزوجة لزوجها ولو عبدا في تبرع زاد على
ثلثها وإن بكفالة وفي إقراضها قولان وهو جائز حتى يرد فمضى إن لم
يعلم حتى تأيمت أو مات أحدهما كعتق العبد ووفاء الدين وله رد
الجميع إن تبرعت بزائد وليس لها بعد الثلث تبرع إلا أن يبعد

باب الصلح على غير المدعى بيع أو إجارة وعلى بعضه هبة وجاز عن
دين بما يباع به وعن ذهب بورق وعكسه إن حلا وعجل كمائة دينار

ودرهم

ودرهم عن مثلهما وعلى الافتداء من يمين أو السكوت أو الإنكار إن جاز على
دعوى كل وظاهر الحكم ولا يحل للظالم فلو أقر بعده أو شهدت بينة
لم يعلمها أو أشهد وأعلن أنه يقوم بها أو وجد وثيقته بعده فله
نقضه كمن لم يعلن أو يقر سرا فقط على الأحسن لا إن علم ببينته ولم يشهد
أو ادعى ضياع الصك فقيل له حقك ثابت فائت به فصالح ثم وجده
وعن إرث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر
مورثها منه فأقل أو أكثر إن قلت الدراهم لا من غيرها مطلقا إلا
بعرض إن عرفا جميعها وحضر وأقر المدين وحضر وعن دراهم
وعرض تركا بذهب كبيع وصرف وإن كان فيها دين فكبيعه وعن العمد بما
قل أو كثر لا غرر كرطل من شاة ولذي دين منعه منه وإن رد مقوم
بعيب رجع بقيمته كنكاح وخلع وإن قتل جماعة أو قطعوا جاز صلح كل والعفو
عنه وإن صالح مقطوع ثم نزا فمات فللولي لا له رده والقتل بقسامة
كأخذهم الدية في الخطإ وإن وجب لمريض على رجل جرح عمدا فصا
لح في مرضه بأرشه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم وهل مطلقا
أو إن صالح عليه لا ما يؤول إليه تأويلان وإن صالح أحد وليين فللآخر
الدخول معه وسقط القتل كدعواك صلحه فأنكر وإن صالح مقر بخطإ
بماله لزمه وهل مطلقا أو ما دفع تأويلان لا إن ثبت وجهل لزومه وحلف

وَرُدَّ إِنْ طُلِبَ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ طَلَّقَهُ وَحَلَفَ وَإِنْ صَالَحَ أَحَدُ وَلَدَيْنِ وَارِثَيْنِ
وَإِنْ عَنْ إِنْكَارٍ فَلِصَاحِبِهِ الدُّخُولُ كَحَقٍّ لَهُمَا فِي كِتَابٍ أَوْ مُطْلَقٍ إِلَّا الطَّعَامَ
فَفِيهِ تَرَدُّدٌ إِلَّا أَنْ يَشْخَصَ وَيُعْذِرَ إِلَيْهِ فِي الْخُرُوجِ أَوِ الْوَكَالَةِ فَيَمْتَنِعَ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ غَيْرُ الْمُقْتَضَى أَوْ يَكُونَ بِكِتَابَيْنِ وَفِيمَا لَيْسَ لَهُمَا وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانِ
وَلَا رُجُوعَ إِنِ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ فَإِنْ صَالَحَ عَلَى عَشَرَةٍ مِنْ
خَمْسِينَ فَلِلْآخَرِ إِسْلَامُهَا أَوْ أَخْذُ خَمْسَةٍ مِنْ شَرِيكِهِ وَيَرْجِعُ بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ
وَيَأْخُذُ الْآخَرُ خَمْسَةً وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلَكٍ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِدَرَاهِمَ
كَقِيمَتِهِ فَأَقَلَّ أَوْ ذَهَبٍ كَذَلِكَ وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ كَعَبْدٍ آبِقٍ وَإِنْ صَالَحَ بِشِقْصٍ
عَنْ مُوضِحَتَيْ عَمْدٍ وَخَطَإٍ فَالشُّفْعَةُ بِنِصْفِ قِيمَةِ الشِّقْصِ وَبِدِيَةِ الْمُوضِحَةِ
وَهَلْ كَذَلِكَ إِنِ اخْتَلَفَ الْجُرْحُ تَأْوِيلَانِ

بَابٌ شَرْطُ الْحَوَالَةِ رِضَى
الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ فَقَطْ وَثُبُوتُ دَيْنٍ لَازِمٍ فَإِنْ أَعْلَمَهُ بِعَدَمِهِ وَشَرَطَ
الْبَرَاءَةَ صَحَّ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفْلِسَ أَوْ يَمُوتَ تَأْوِيلَانِ وَصِيغَتُهَا وَحُلُولُ الْمُحَالِ
بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً لَا عَلَيْهِ وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً وَفِي تَحَوُّلِهِ
عَلَى الْأَدْنَى تَرَدُّدٌ وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ
عَلَيْهِ وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ إِلَّا
أَنْ يَعْلَمَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطْ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ إِنْ ظُنَّ بِهِ الْعِلْمُ فَلَوْ أَحَالَ
بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ ثُمَّ رُدَّ بِعَيْبٍ أَوِ اسْتُحِقَّ لَمْ تَنْفَسِخْ وَاخْتِيرَ خِلَافُهُ

وَالْقَوْلُ

قوله إلا أن يشخص ويعذر قال في القاموس الإشخاص هو الذهاب من بلد إلى بلد والله أعلم

وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنِ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيَ الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا فِي دَعْوَاهُ
وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا

بَابٌ الضَّمَانُ شَغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ
مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ كَمُكَاتَبٍ وَمَأْذُونٍ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُمَا وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ
بِثُلُثٍ وَاتُّبِعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ إِنْ عَتَقَ وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ وَعَنِ
الْمَيِّتِ الْمُفْلِسِ وَالضَّامِنِ وَالْمُؤَجَّلِ حَالًّا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ وَعَكْسُهُ إِنْ أَيْسَرَ
غَرِيمُهُ أَوْ لَمْ يُوسِرْ فِي الْأَجَلِ وَبِالْمُوسِرِ أَوِ الْمُعْسِرِ لَا بِالْجَمِيعِ بِدَيْنٍ لَازِمٍ أَوْ
آيِلٍ لَا كِتَابَةٍ بَلْ كَجُعْلٍ وَدَايِنْ فُلَانًا وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ يُقَيَّدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ
تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُعَامَلَةِ بِخِلَافِ احْلِفْ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ إِنْ أَمْكَنَ
اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَامِنِهِ وَإِنْ جُهِلَ أَوْ مَنْ لَهُ وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ كَأَدَائِهِ رِفْقًا
لَا عَنَتًا فَيُرَدُّ كَشِرَائِهِ وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بَائِعُهُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَانِ لَا إِنِ
ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ فَضَمِنَ ثُمَّ أَنْكَرَ أَوْ قَالَ لِمُدَّعٍ عَلَى مُنْكِرٍ إِنْ لَمْ آتِكَ بِهِ لِغَدٍ فَأَنَا
ضَامِنٌ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ إِنْ لَمْ يُثْبِتْ حَقَّهُ بِبَيِّنَةٍ وَهَلْ بِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلَانِ كَقَوْلِ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَجِّلْنِي الْيَوْمَ فَإِنْ لَمْ أُوَفِّكَ غَدًا فَالَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَيَّ حَقٌّ
وَرَجَعَ بِمَا أَدَّى وَلَوْ مُقَوَّمًا إِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ وَجَازَ صُلْحُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ
لِلْغَرِيمِ عَلَى الْأَصَحِّ وَرَجَعَ بِالْأَقَلِّ مِنْهُ أَوْ قِيمَتِهِ وَإِنْ بَرِئَ الْأَصْلُ بَرِئَ لَا عَكْسُهُ
وَعُجِّلَ بِمَوْتِ الضَّامِنِ وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ أَجَلِهِ أَوِ الْغَرِيمُ إِنْ تَرَكَهُ وَلَا
يُطَالَبُ إِنْ حَضَرَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا أَوْ لَمْ يَبْعُدْ إِثْبَاتُهُ عَلَيْهِ وَالْقَوْلُ لَهُ فِي

ملائه وأفاد شرط أخذ أيهما شاء أو تقديمه أو إن مات كشرط ذي الوجه
أو رب الدين التصديق في الإحضار وله طلب المستحق بتخليصه
عند أجله لا بتسليم المال إليه وضمنه إن اقتضاه لا أرسله به
ولزمه تأخير ربه المعسر أو الموسر إن سكت أو لم يعلم إن حلف أنه
لم يؤخره مسقطا وإن أنكر حلف أنه لم يسقط ولزمه وتأخر غريمه
بتأخيره إلا أن يحلف وبطل إن فسد متحمل به أو فسدت كجعل من غير
ربه لمدينه وإن ضمان مضمونه إلا في اشتراء شيء بينهما أو بيعه كقرضهما
على الأصح وإن تعدد حملاء اتبع كل بحصته إلا أن يشترط حمالة بعضهم عن بعض
كترتبهم ورجع المؤدي بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقي ثم
ساواه فإن اشترى ستة بستمائة بالحمالة فلقي أحدهم أخذ منه
الجميع ثم إن لقي أحدهم أخذه بمائة ثم بمائتين فإن لقي أحدهما ثالثا
أخذه بخمسين وبخمسة وسبعين فإن لقي الثالث رابعا أخذه بخمسة
وعشرين وبمثلها ثم باثني عشر ونصف وستة وربع وهل لا يرجع
بما يخصه أيضا إذا كان الحق على غيرهم أو لا وعليه الأكثر تأويلان
وصح بالوجه وللزوج رده من زوجته وبرئ بتسليمه له وإن
بسجن أو بتسليمه نفسه إن أمره به إن حل الحق وبغير مجلس الحكم
إن لم يشترط وبغير بلده إن كان به حاكم ولو عديما وإلا أغرم بعد

خفيف

خفيف تلوم إن ثبت غيبة غريمه كاليوم ولا يسقط بإحضاره إن حكم
لا إن أثبت عدمه أو موته في غيبته ولو بغير بلده ورجع به وبالطلب
وإن في قصاص كأنا حميل بطلبه أو اشترط نفي المال أو قال لا أضمن
إلا وجهه وطلبه بما يقوى عليه وحلف ما قصر وغرم إن فرط أو
هربه وعوقب وحمل في مطلق أنا حميل أو زعيم وأذين وقبيل وعندي
وإلي وشبهه على المال على الأرجح والأظهر لا إن اختلفا ولم يجب وكيل
للخصومة ولا كفيل بالوجه بالدعوى إلا بشاهد وإن ادعى بينة
بكالسوق وقفه القاضي عنده باب الشركة إذن في التصرف لهما
مع أنفسهما وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل ولزمت بما يدل عرفا
كاشتركنا بذهبين أو ورقين اتفق صرفهما وبهما منهما وبعين وبعرض
وبعرضين مطلقا وكل بالقيمة يوم أحضر لا فات إن صحت إن خلطا ولو حكما
وإلا فالتالف من ربه وما ابتيع بغيره فبينهما وعلى المتلف نصف الثمن وهل
إلا أن يعلم بالتلف فله وعليه أو مطلقا إلا أن يدعي الأخذ له تردد ولو غاب
نقد أحدهما إن لم يبعد ولم يتجر لحضوره لا بذهب وبورق وبطعامين
ولو اتفقا ثم إن أطلقا التصرف وإن بنوع فمفاوضة ولا يفسدها انفراد
أحدهما بشيء وله أن يتبرع إن استألف به أو خف كإعارة آلة ودفع
كسرة ويبضع ويقارض ويودع لعذر وإلا ضمن ويشارك في معين ويقيل

ويولي ويقبل المعيب وإن أبى الآخر ويقر بدين لمن لا يتهم عليه ويبيع
بالدين لا الشراء به ككتابة وعتق على مال وإذن لعبد في تجارة ومفاوضة
واستبد آخذ قراض ومتجر بوديعة بالربح والخسر إلا أن يعلم شريكه بتعديه في الوديعة وكل وكيل فيرد على
حاضر لم يتول كالغائب إن بعدت غيبته وإلا انتظر والربح والخسر بقدر المالين
وتفسد بشرط التفاوت ولكل أجر عمله للآخر وله التبرع والهبة والسلف بعد
العقد والقول لمدعي التلف والخسر ولآخذ لائق له ولمدعي النصف وحمل عليه
في تنازعهما وللاشتراك فيما بيد أحدهما إلا لبينة على كإرثه وإن قال
لا نعلم تقدمه لها إن شهد بالمفاوضة ولو لم يشهد لها عند الأخذ
أو قصرت المدة كدفع صداق عنه في أمد المفاوضة إلا أن يطول كسنة
إلا لبينة بكإرثه وإن قال لا نعلم وإن أقر واحد بعد تفرق أو موت فهو شاهد
في غير نصيبه وألغيت نفقتهما وكسوتهما وإن ببلدين مختلفي السعر كعيالهما
إن تقاربا وإلا حسبا كانفراد أحدهما به وإن اشترى جارية لنفسه
فللآخر ردها إلا للوطء بإذنه وإن وطئ جارية للشركة بإذنه أو بغيره
وحملت قومت وإلا فللآخر إبقاؤها أو مقاواتها وإن شرطا نفي الاستبداد
فعنان وجاز لذي طير وذي طيرة أن يتفقا على الشركة في الفراخ واشترى
وكل توكالة وجاز وانقد عني إن لم يقل وأبيعها لك وليس له حبسها

إلا

إلا أن يقول وأحبسها فكالرهن وإن أسلف غير المشتري جاز إلا لكبصيرة
المشتري وأجبر عليها إن اشترى شيئا بسوقه لا لكسفر أو قنية وغيره
حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كبيته قولان وجازت بالعمل
إن اتحد أو تلازم وتساويا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وإن بمكانين
وفي جواز إخراج كل آلة واستئجاره من الآخر أو لا بد من ملك
أو كراء تأويلان كطبيبين اشتركا في الدواء وصائدين في البازين وهل
وإن افترقا رويت عليهما وحافرين بكركاز ومعدن ولم يستحق وارثه
بقيته وأقطعه الإمام وقيد بما لم يبد ولزمه ما يقبله صاحبه
وضمانه وإن تفاصلا وألغي مرض كيومين وغيبتهما لا إن كثر وفسدت
باشتراطه ككثير الآلة وهل يلغى اليومان كالصحيحة تردد وباشتراكهما
بالذمم أن يشتريا بلا مال وهو بينهما وكبيع وجيه مال خامل
بجزء من ربحه وكذي رحا وذي بيت وذي دابة ليعملوا إن لم يتساو الكراء
وتساووا في الغلة وترادوا الأكرية وإن اشترط عمل رب الدابة فالغلة
له وعليه كراؤهما وقضي على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع كذي
سفل إن وهى وعليه التعليق والسقف وكنس مرحاض لا سلم وبعدم
زيادة العلو إلا الخفيف وبالسقف للأسفل وبالدابة للراكب لا
متعلق بلجام وإن أقام أحدهم رحى إذ أبيا فالغلة لهم ويستوفي منها

مَا أَنْفَقَ وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ وَبِقِسْمَتِهِ
إِنْ طَلَبَ لَا بِطُولِهِ عَرْضًا وَبِإِعَادَةِ السَّاتِرِ لِغَيْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ ضَرَرًا
لَا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدْمٍ وَلِعَقْدٍ بِنَاءٍ بِطَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ وَيَحْلُوسٍ بَاعَةٍ بِأَفْنِيَةِ
الدُّورِ لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَّ وَلِلسَّابِقِ كَمَسْجِدٍ وَيَبْدُلُ كُوَّةً فَتَحَتْ أُرِيدَ سَدُّ خَلْفِهَا
وَيَمْنَعُ دُخَانَ حَمَّامٍ وَرَائِحَةَ كَدِبَاغٍ وَأَنْدَرٍ فِكٍّ بَيْتٍ وَمَضُرٍّ بِجِدَارٍ وَا
أَوْ حَانُوتٍ فَالَهُ بَابٌ وَبِقَطْعِ مَا أَضَرَّ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ حَدَثَتْ
وَالْأَصَحُّ لَا لِمَانِعِ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحِ الْأَنْدَرِ وَعُلُوِّ بِنَاءٍ وَصَوْتٍ
كَحَدَّادٍ وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ وَدَرْسٍ وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ
نَفَذَتْ وَإِلَّا فَكَالْمِلْكِ لِجَمِيعِهِمْ إِلَّا بَابًا إِنْ نَكَبَ وَصُعُودِ نَخْلَةٍ وَأَنْدَرَ
بِطُلُوعِهِ وَنُدِبَ إِعَارَةُ جِدَارٍ لِغَرْزِ خَشَبَةٍ وَإِرْفَاقٌ بِمَا وَفَتْحُ بَابٍ
وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهَا إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ

فَصْلٌ لِكُلٍّ فَسْخُ الْمُزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يَبْذُرْ وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَا الْأَرْضِ
بِمَمْنُوعٍ وَقَابَلَهَا مُسَاوٍ وَتَسَاوَيَا إِلَّا لِتَبَرُّعٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَخَلْطِ بَذْرٍ إِنْ كَانَ
وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا وَعُلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ
وَعَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ النَّابِتِ وَإِلَّا فَعَلَى كُلٍّ نِصْفُ بَذْرِ الْآخَرِ وَالزَّرْعُ لَهُمَا
كَأَنْ تَسَاوَيَا فِي الْجَمِيعِ إِلَّا الْعَمَلَ إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ لَا الْإِجَارَةِ أَوْ أَطْلَقَا
كَإِلْغَاءِ أَرْضٍ وَتَسَاوَيَا غَيْرَهَا وَلِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ عَلَى الْأَصَحِّ

وان

وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَآ عَمَلًا فَبَيْنَهُمَا وَتَرَادَّا غَيْرَهُ وَإِلَّا فَلِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ
الْأُجْرَةُ كَأَنْ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٌ أَوْ كُلٌّ لِكُلٍّ

بَابٌ صِحَّةُ الْوَكَالَةِ
فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَفَسْخٍ وَقَبْضِ حَقٍّ وَعُقُوبَةٍ وَحَوَالَةٍ وَإِبْرَاءٍ
وَإِنْ جَهِلَهُ الثَّلَاثَةُ وَحَجٍّ وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ لَا إِنْ قَاعَدَ
خَصْمَهُ كَثَلَاثٍ إِلَّا لِعُذْرٍ وَحَلَفَ فِي كَسَفَرٍ وَلَهُ حِينَئِذٍ عَزْلُهُ وَلَا عَزْلُ
نَفْسِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ إِنْ لَمْ يُفَوِّضْ لَهُ أَوْ يَجْعَلْ لَهُ وَلِخَصْمِهِ اضْطِرَارُهُ إِلَيْهِ
قَالَ وَإِنْ قَالَ أَقِرَّ عَنِّي بِأَلْفٍ فَإِقْرَارٌ لَا فِي كَيَمِينٍ وَمَعْصِيَةٍ كَظِهَارٍ بِمَا
يَدُلُّ عُرْفًا لَا بِمُجَرَّدِ وَكَّلْتُكَ بَلْ حَتَّى يُفَوِّضَ فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَعَلَى
نَظَرٍ إِلَّا الطَّلَاقَ وَإِنْكَاحَ بِكْرٍ وَبَيْعَ دَارِ سُكْنَاهُ وَعَبْدِهِ أَوْ يُعَيِّنَ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ
وَتَخَصَّصَ وَتَقَيَّدَ بِالْعُرْفِ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ
أَوِ اشْتِرَاءٍ فَلَهُ قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعِيبِ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكِّلُهُ وَطُولِبَ بِثَمَنٍ
وَمُثَمَّنٍ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعَثَنِي فُلَانٌ لِتَبِيعَهُ لَا لِأَشْتَرِيَ مِنْكَ وَبِالْعُهْدَةِ
مَا لَمْ يُعْلَمْ وَتَعَيَّنَ فِي الْمُطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَائِقٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الثَّمَنَ
وَثَمَنُ الْمِثْلِ إِلَّا الْأَحْقَرَ كَفُلُوسٍ إِلَّا لِتَسَامُحٍ وَذَلِكَ لِلْحَكَمِ كَصَرْفِ ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ
أَوْ يَكُونُ الشَّأْنُ وَكَمُخَالَفَتِهِ مُشْتَرًى عُيِّنَ وَسُوقًا أَوْ زَمَانًا أَوْ بَيْعَهُ بِأَقَلَّ أَوِ
اشْتِرَاءَهُ بِأَكْثَرَ كَثِيرًا إِلَّا كَدِينَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ وَصُدِّقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَلِمَا
لَمْ يَبْطُلْ وَحَنِثَ كَالَفَ فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكِّلُهُ كَذِي عَيْبٍ إِلَّا

أو بقل ذهب في فضة أو في بيع فيخير موكله ولو ربويا بمثله إن لم يلتزم
الوكيل الزائد على الاحسن لا إن زاد في بيع أو نقص في اشترا أو اشتر بها
فاشترى في الذمة ونقدها وعكسه أو شاة بدينار فاشترى به اثنتين
لم يمكن افرادهما والا خير في الثانية أو أخذ في سلمك حميلا أو رهنا وضمنه
قبل علمك به ورضاك وفي ذهب بدراهم وعكسه قولان وحنث بفعله
في لا أفعله إلا بنية ومنع ذمي في بيع أو شرا أو تقاض وعدو على عدوه
والرضا بمخالفته في سلم إن دفع له الثمن وبيعه لنفسه ومحجوره
بخلاف زوجته ورقيقه إن لم يحاب واشتراؤه من يعتق عليه إن علم ولم
يعينه موكله وعتق عليه وإلا فعلى آمره وتوكيله إلا أن لا يليق به أو يكثر
فلا ينعزل الثاني بعزل الأول وفي رضاه إن تعدى به تأويلان ورضاه
بمخالفته في سلم إن دفع الثمن بمسماه أو بدين إن فات وبيع فإن وفى
بالقيمة أو التسمية وإلا غرم وإن سأل غرم التسمية ويصبر ليقبضها
ويدفع الباقي جاز إن كانت قيمته مثله فأقل وإن أمره ببيع سلعة فأسلمها
في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستؤني بالطعام لأجله فبيع وغرم
النقص والزيادة لك وضمن إن أقبض الدين ولم يشهد أو باع بكطعام
نقدا ما لا يباع به وادعى الإذن فنوزع أو أنكر القبض فقامت البينة فشهدت
بينة بالتلف كالمديان ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ ولم يبرأ الغريم

العزيز

العزيز إلا ببينة ولزم الموكل غرم الثمن إلى أن يصل لربه إن لم يدفعه له
وصدق في الرد كالمودع فلا يؤخر للإشهاد ولأحد الوكيلين الاستبداد
إلا لشرط وإن بعت وباع فالأول إلا بقبض ولك قبض سلمه لك إن ثبت ببينة
والقول لك إن ادعى الإذن أو صفة له إلا أن يشتري بالثمن فزعمت أنك
أمرته بغيره وحلف كقوله أمرت ببيعه بعشرة وأشبهت وقلت بأكثر وفات
المبيع بزوال عينه أو لم يفت ولم يحلف وإن وكلته على أخذ جارية فبعث بها
فوطئت ثم قدم بأخرى وقال هذه لك والأولى وديعة فإن لم يبين حلف و
أخذها إلا أن تفوت بكولد أو تدبير إلا لبينة ولزمتك الأخرى وإن
أمرته بمائة فقال أخذتها بمائة وخمسين فإن لم تفت خيرت في أخذها
بما قال وإلا لم يلزمك إلا المائة وإن ردت دراهمك لزيف فإن عرفها
مأمورك لزمتك وهل وإن قبضها تأويلان وإلا فإن قبلها حلفت وهل
مطلقا أو لعدم المأمور ما لم يقبض الإجادة في علمك ولزمته تأويلان
وإلا حلف كذلك وحلف البائع وفي المبدإ تأويلان وانعزل بموت موكله
إن علم وإلا فتأويلان وفي عزله ولم يعلم خلاف وهل لا تلزم أو إن وقعت
بأجرة أو جعل فكهما وإلا لم تلزم تردد باب يؤاخذ المكلف بلا
حجر بإقراره لأهل لم يكذبه ولم يتهم كالعبد في غير المال وأخرس ومريض
إن ورثه ولد لأبعد أو لملاطفه أو لمن لم يرثه أو لمجهول حاله كزوج علم

هذا احد التأويلان وقوله
ما دفعت الاجادا في علمك
متعلق بعدم لم حلفت

الاقرار اخبار المرء
عن أمر خصص به عن
غيره المأذون له

قولان صح

لها أو جهل ورثه ابن أو بنون إلا أن ينفرد بالصغير ومع الإناث والعصبة
كإقراره للولد العاق أو للأمة أو لأن من لم يقر له أبعد وأقرب لا المساوي والأقرب
كأخرى لسنة وأما إقرار مع خصومة ولزم حمل إن وطئت ووضع لأقله وإلا
فلأكثره وسوى بين توأميه إلا إن بين الفصل بعلي أو في ذمتي وعندي أو أخذت
منك ولو زاد إن شاء الله أو قضيت ووهبته لي وبعته أو وفيته أو أقرضتني
أو إنما أقرضتني أو لم تقرضني أو ساهلني واتزنها مني أو لأقضينك اليوم أو نعم
أو بلى أو لعل جوابا لأليس لي عندك أو ليست لي ميسرة لا أقر أو على أو على
فلان أو من أي ضرب تأخذها ما أبعدك منها وفي حجتي بأني وكلي شبهة
أو اتزن أو خذ فقولان كلك علي ألف فيما أعلم وأظن أو علمي ولزمان تؤكد
في ألف من ثمن خمر أو عبد لم أقبضه كدعواه الربا وأقام بينة أنه ربا
في ألف لا إن أقامها على إقرار المدعي أنه لم يقع بينهما إلا الربا واشتريت
خمرا بألف أو اشتريت عبدا بألف ولم أقبضه وأقررت بكذا وأنا صبي
كأنا مبرسم إن علم تقدمه وأقرا عبدا أو بقرض شكرا على الأصح وقيل
أجل مثله في بيع لا قرض أو تفسير ألف في كألف ودرهم وكخاتم فيه فص
سقا إلا في عقب فقولان لا بجذع وباب في له من هذه الدار أو لأرض
كفى على الأصح أو مال بمال والأحسن تفسيره كشيء وكذا بنجس له
وعشرة ومئتين وسقط في كتابه وشيء وكذا درهما عشرون ولا أو كذا أحد

الأقرب في الإقرار

كما لو أقر للآخر مع وجود مسح الأمر والعمر حجة

فعف

وعشرون

وعشرون وكذا كذا أحد عشر وبضع أو دراهم ثلاثة وكثيرة أو لا
كثيرة ولا قليلة أربعة ودرهم المتعارف وإلا فالنوعي وقبل غشه
ونقصه إن وصل ودرهم مع درهم أو تحته أو فوقه أو عليه أو قبله
أو بعده أو ودرهم أو ثم درهم درهمان وسقط في لا بل دينار أو درهم درهم
أو بل درهم درهم وحلف ما أرادهما كإشهاد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة
وبما بين الأكثر وحمل إليه أو قربهما أو نحوها الثلثان فأكثر بالاجتهاد ولا
يلزمه في عشرة في عشرة عشرون أو مائة فقولان وثوب في صندوق
أو زيت في جرة في لزوم ظرفه فقولان لا دابة في إصطبل والثاني إن استحال
أو أعارني لم يلزم وكان حلف في غير الدعوى أو شهد فلان غير العدل
وهذه الشاة أو هذه الناقة لزمه الشاة وحلف عليها وغصبته من فلان
لا بل من آخر فهو للأول وقضي للثاني بقيمته وله أحد ثوبين عين
وإلا فإن عين المقر له أجودهما حلف وإن قال الدار لا أدري حلفا
على نفي العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت لي و
للغير كألف إلا عبدا وسقطت قيمته وإن أبرأ فلانا مما له قبله أو من
كل حق أو أبرأه بريء مطلقا ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه
وإن بصك إلا ببينة أنه بعده وإن أبرأه مما معه بريء من الأمانة لا
الدين فصل إنما يستلحق الأب مجهول النسب إن لم يكذبه العقل بصغر

أو العادة ولم يكن رقا لمكذبه أو مولى لكنه يلحق به وفيها أيضا يصدق
وإن أعتقه مشتريه إن لم يستدل على كذبه وإن كبر أو مات وورثه
إن ورثه ابن أو باعه ونقض ورجع بنفقته إن لم يكن له خدمة على الأصح
وإن ادعى استيلادها بسابق فقولان فيها وإن باعها فولدت فاستلحقه
لحق ولم يصدق فيها إن اتهم بمحبة أو عدم ثمن أو وجاهة ورد ثمنها
ولحق به الولد مطلقا وإن اشترى مستلحقه والملك لغيره عتق كشاهد
ردت شهادته وإن استلحق غير ولد لم يرثه إن كان وارث وإلا
فخلاف وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار وإن قال لأولاد أمته أحدهم
ولدي عتق الأصغر وثلثا الأوسط وثلث الأكبر وإن افترقت أمهاتهم
فواحد بالقرعة وإذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر واختلطا عينته
القافة وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة وإنما
تعتمد القافة على أب لم يدفن وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب وعدل
يحلف معه ويرث ولا نسب وإلا فحصة المقر كالمال وهذا أخي بل هذا
فللأول نصف إرث أبيه وللثاني نصف ما بقي وإن ترك أما وأخا
فأقرت بأخ فله منها السدس وإن أقر ميت بأن فلانة جاريته ولدت
منه فلانة ولها ابنتان أيضا ونسيتها الورثة والبينة فإن أقر بذلك
الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت وإلا لم يعتق شيء وإن استلحق

ولدا

ولدا ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فإن مات
فلورثته وقضي به دينه وإن قام غرماؤه وهو حي أخذوه

باب الإيداع توكيل بحفظ مال تضمن بسقوط شيء عليها لا إن
انكسرت في نقل مثلها وبخلطها إلا كقمح بمثله أو دراهم بدنانير للإحراز
ثم إن تلف بعضه فبينكما إلا أن يتميز وبانتفاعه بها أو سفره إن
قدر على أمين إلا أن ترد سالمة وحرم سلف مقوم ومعدم وكره
النقد والمثلي كالتجارة والربح له وبرئ إن رد غير المحرم إلا بإذن
أو يقول إن احتجت فخذ وضمن المأخوذ فقط أو بقفل بنهي أو بوضع
في نحاس في أمره بفخار لا إن زاد قفلا أو عكس في الفخار أو أمر بربط بكم
فأخذ باليد كجيبه على المختار وبنسيانها في موضع إيداعها وبدخوله
الحمام بها وبخروجه بها يظنها له فتلفت لا إن نسيها في كمه فوقعت
ولا إن شرط عليه الضمان وبإيداعها وإن بسفر لغير زوجة وأمة
اعتيدا بذلك إلا لعورة حدثت أو لسفر عند عجز الرد وإن أودع
بسفر ووجب الإشهاد بالعذر وبرئ إن رجعت سالمة وعليه استرجاعها
إن نوى الإياب وببعثه بها وبإنزائه عليها فمتن وإن من الولادة
كأمة زوجها فماتت من الولادة وبجحدها ثم في قبول بينة الرد
خلاف وبموته ولم يوص ولم توجد إلا لكعشر سنين وأخذها إن ثبت

تعالى

بكتابة عليها أنها له إن ذلك بخطه أو خط الميت وبسعيه لها لمصادرة

وبموت المرسل معه لبلد إن لم يصل إليه وبكلبس الثوب وركوب

الدابة والقول له أنه ردها سالمة إن أقر بالفعل وإن أكراها لمكة ورجعت

بحالها إلا أنه حبسها عن أسواقها فلك قيمتها يوم كرائه أو أخذه وأخذ كراها

وبدفعها مدعيا أنك أمرته به وتلفت والا حلف وبرئ إلا ببينة على الآمر

ورجع على القابض وإن بعثت إليه بمال فقال تصدقت به علي

وأنكرت فالرسول شاهد وهل مطلقا أو إن كان المال بيده تأويلان

وبدعوى الرد على وارثك أو المرسل إليه المنكر كعليك إن كانت له

بينة به مقصودة لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع

وحلف المتهم ولم يفده شرط نفيها فإن نكل حلفت ولا إن شرط الدفع

للمرسل إليه بلا بينة وبقوله تلفت قبل أن تلقاني بعد منعه دفعها كقوله

بعده بلا عذر لا إن قال لا أدري متى تلفت وبمنعها حتى يأتي الحاكم

إن لم تكن بينة لا إن قال ضاعت من سنين وكنت أرجوها ولو حضر

صاحبها كالقراض وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها ولا أجرة حفظها

بخلاف محلها ولكل تركها وإن أودع صبيا أو سفيها أو أقرضه أو باعه

فأتلف لم يضمن وإن بإذن أهله وتعلقت بذمة المأذون عاجلا وبغيره

إذا عتق إن لم يسقطه السيد وإن قال هي لأحدكما ونسيته تحالفا

وقسمت

قف

وقسمت بينهما وإن أودع اثنين جعلت بيد الأعدل **باب** صح وندب

إعارة مالك منفعة بلا حجر وإن مستعيرا لا مالك انتفاع من أهل التبرع

عليه عينا لمنفعة مباحة لا كذمي مسلما وجارية لوطء أو خدمة لغير

محرم أو لمن تعتق عليه وهي لها والأطعمة والنقود قرض بما يدل لا عرفا

وجاز أعني بغلامك لأعينك إجارة وضمن المغيب عليه إلا لبينة وهل وإن

شرط نفيه تردد لا غيره ولو بشرط وحلف فيما علم أنه بلا سببه كسوس

أنه ما فرط وبرئ في كسر كسيف إن شهد له أنه معه في اللقاء أو ضرب

به ضرب مثله وفعل المأذون ومثله ودونه لا أضر وإن زاد ما تعطب

به فله قيمته أو كراؤه كرديف واتبع إن أعدم ولم يعلم بالإعارة

وإلا فكراؤه كرديف ولزمت المقيدة بعمل أو أجل لانقضائه وإلا فالمعتاد

وله الإخراج في كبناء إن دفع ما أنفق وفيها أيضا قيمته وهل خلاف أو قيمته

إن لم يشتره أو إن طال أو اشتراه بغبن كثير تأويلات وإن انقضت مدة البناء

أو الغرس فكالغصب وإن ادعاها الآخذ والمالك الكراء فالقول له

بيمين إلا أن يأنف مثله عنه كذي قدر وزائد المسافة إن لم يزد وإلا فللمستعير

في نفي الضمان والكراء وإن برسول مخالف كدعواه رد ما لم يضمن وإن

زعم أنه مرسل لاستعارة حلي وتلف ضمنه مرسله إن صدقه وإلا

حلف وبرئ ثم حلف الرسول وبرئ وإن اعترف بالعداء ضمن الحر

قال في الحطاب ومن استعار
شيئا إلى مدة فلا بأس أن يكريه
من مثله في المدة انتهى
من أنس الحطاب

والعبد في ذمته إن عتق وإن قال أوصلته لهم فعليه وعليهم اليمين ومؤنة أخذها
على المستعير كردها على الأظهر وفي علف الدابة قولان **باب** الغصب أخذ مال
قهرا تعديا بلا حرابة وأدب مميز كمدعيه على صالح وفي حلف المجهول قولان
وضمن بالاستيلاء وإلا فتردد كأن مات أو قتل عبد قصاصا أو ركب أو ذبح أو جحد
وديعة أو أكل بلا علم أو أكره غيره على التلف أو حفر بئرا تعديا وقدم عليه
المردي إلا لمعين فسيان أو فتح قيد عبد لئلا يأبق أو على غير عاقل إلا بمصاحبة
ربه أو حرزا المثلي ولو بغلاء بمثله وصبر لوجوده ولبلده ولو صاحبه ومنع منه
للتوثق ولا رد له كإجازته بيعه معيبا وزال وقال أجزت لظن بقائه كنقرة صيغت
وطين لبن وقمح طحن وبذر زرع وبيض أفرخ إلا ما باض إن حضن وعصير تخمر
وإن تخلل خير كتخللها لذمي وتعين لغيره وإن صيغ كغزل وحلي وغير مثلي فقيمته
يوم غصبه وإن جلد ميتة لم يدبغ أو كلبا ولو قتله تعديا وخير في الأجنبي فإن تبعه
تبع هو الجاني فإن أخذ ربه أقل فله الزائد من الغاصب فقط وله هدم بناء
عليه وغلة مستعمل وصيد عبد وجارح وكراء أرض بنيت كمركب نخر وأخذ
ما لا عين له قائمة وصيد شبكة وما أنفق في الغلة وهل إن أعطاه فيه متعدد عطاء
فبه أو بالأكثر منه ومن القيمة تردد وإن وجد غاصبه بغيره وغير محله فله
تضمينه ومعه أخذه إن لم يحتج لكبير حمل لا إن هزلت جارية أو نسي عبد صنعة ثم
عاد أو خصاه فلم ينقص أو جلس على ثوب غيره في صلاة أو دل لصا أو أعاد مصوغا

على

على حالة وعلى غيرها فقيمته كسره أو غصب منفعة فتلفت الذات أو أكله
مالكه ضيافة أو نقصت للسوق أو رجع بها من سفر ولو بعد كسارق وله
في تعدي كمستأجر كراء الزائد إن سلمت وإلا خير فيه وفي قيمتها وقته وإن
تعيب وإن قل ككسر نهديها أو جنى هو أو أجنبي خير فيه كصبغه في قيمته وأخذ
ثوبه ودفع قيمة الصبغ وفي بنائه في أخذه ودفع قيمة نقضه بعد سقوط كلفة
لم يتولها ومنفعة البضع والحر بالتفويت كحر باعه وتعذر رجوعه وغيرهما
بالفوات وهل يضمن شاكيه لمغرم زائدا على قدر الرسول إن ظلم أو الجميع أو لا أقوال
وملكه إن اشتراه ولو غاب وغرم قيمته إن لم يموه ورجع عليه بفضلة أخفاها والقول
له في تلفه ونعته وقدره وحلف كمشتر منه ثم غرم لآخر رؤية ولربه إمضاء بيعه
ونقض عتق المشتري وإجازته وضمن مشتر لم يعلم في عمد لا سماوي وغلة
وهل الخطأ كالعمد تأويلان ووارثه وموهوبه إن علما كهو وإلا بدئ
بالغاصب ورجع عليه بغلة موهوبه فإن أعسر فعلى الموهوب ولفق شاهد
بالغصب لآخر على إقراره بالغصب كشاهد بملكك لثان بغصبك وجعلت
ذا يد لا مالكا إلا أن تحلف مع شاهد الملك ويمين القضاء وإن ادعت استكراها
على غير لائق بلا تعلق حدت له والمتعدي جان على بعض غالبا فإن أفات المقصود
كقطع ذنب دابة ذي هيئة أو أذنها أو طيلسانه أو لبن شاة هو المقصود وقلع
عيني عبد أو يديه فله أخذه ونقصه أو قيمته وإن لم يفته فنقصه كلبن بقرة

ويد عبد أو عينه وعتق عليه إن قوّم ولا منع لصاحبه في الفاحش على الأرجح
ورفا الثوب مطلقا وفي أجرة الطبيب قولان فصل وإن زرع فاستحقت فإن لم
ينتفع بالزرع أخذ بلا شيء وإلا فله كراؤه إن لم يفت وقت ما تراد له وله أخذه
بقيمته على المختار وإلا فكراء السنة كذي شبهة أو جهل حاله وفاتت بحرثها فيما
بين مكر ومكتر وللمستحق أخذها ودفع كراء الحرث فإن أبى قيل له أعط كراء سنة
وإلا أسلمها بلا شيء وفي سنين يفسخ أو يمضي إن عرف النسبة ولا خيار للمكتري
للعهدة وانتقد إن انتقد الأول وأمن هو والغلة لذي الشبهة أو المجهول
للحكم كوارث وموهوب ومشتر لم يعلموا بخلاف ذي دين على وارث كوارث طرأ
على مثله إلا أن ينتفع وإن غرس أو بنى قيل للمالك أعطه قيمته قائما فإن أبى فله
دفع قيمة الأرض فإن أبيا فشريكان بالقيمة يوم الحكم إلا المحبسة فالنقض وضمن
قيمة المستحقة وولدها يوم الحكم والأقل إن أخذ دية لا صداق حرة
أو غلتها وإن هدم مكتر تعديا فللمستحق النقض وقيمة الهدم وإن أبرأه مكريه
كسارق عبد ثم استحق بخلاف مستحق مدعي حريته إلا القليل وله هدم مسجد
وإن استحق بعض فكالبيع ورجع للتقويم وله رد أحد عبدين استحق أفضلهما
بحريته كأن صالح عن عيب بآخر وهل يقوم الأول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان
وإن صالح فاستحق ما بيد مدعيه رجع في مقر به لم يفت وإلا ففي عوضه
كإنكار على الأرجح لا إلى الخصومة وما بيد المدعى عليه ففي الإنكار يرجع بما دفع
والا

وإلا فبقيمته وفي الإقرار لا يرجع كعلمه صحة ملك بائعه لا إن قال داره وفي عرض
بعرض بما خرج من يده أو قيمته إلا نكاحا وخلعا وصلح عمد ومقاطعا به عن عبد أو
مكاتب أو عمرى وإن أنفذت وصية مستحق برق لم يضمن وصي وحاج إن
عرف بالحرية وأخذ السيد ما بيع ولم يفت بالثمن كمشهود بموته إن عذرت
بينته وإلا فكالغاصب وما فات فالثمن كما لو دبر أو كبر صغير باب
الشفعة أخذ شريك ولو ذميا باع المسلم لذمي كذميين تحاكموا إلينا أو محبسا
ليحبس كسلطان لا محبس عليه ولو ليحبس وجار وإن ملك تطرقا وناظر وقف
وكراء وفي ناظر الميراث قولان ممن تجدد ملكه اللازم اختيارا بمعاوضة
ولو موصى ببيعه للمساكين على الأصح والمختار لا موصى له ببيع جزء عقارا ولو
مناقلا به إن انقسم وفيها الإطلاق وعمل به بمثل الثمن ولو دينا أو قيمته
برهنه وضامنه وأجرة دلال وعقد شراء وفي المكس تردد أو قيمة الشقص
في كخلع وصلح عمد وجزاف نقد وبما يخصه إن صاحب غيره ولزم المشتري
الباقي وإلى أجله إن أيسر أو ضمنه مليء وإلا عجل الثمن إلا أن يتساويا عدما على
المختار ولا يجوز إحالة البائع به كأن أخذ من أجنبي مالا ليأخذ ويربح ثم
لا أخذ له أو باع قبل أخذه بخلاف أخذ مال بعده ليسقط كشجر وبناء بأرض
حبس أو معير وقدم المعير بنقضه أو ثمنه إن مضى ما يعار له وإلا فقائما وكثمرة
ومقثأة وباذنجان ولو مفردة إلا أن تيبس وحط حصتها وهل هو خلاف تأويلان

لمؤنة صح

وإن اشترى أصلها فقط أخذت وإن أبرت ورجع بالمؤنة وكبئر لم تقسم أرضها
وإلا فلا وأولت أيضا بالمتحدة لا عرض وكتابة ودين وعلو على سفل وعكسه وزرع
ولو بأرضه وبقل وعرصة وممر قسم متبوعه وحيوان إلا في كحائط وإرث
وهبة بلا ثواب وإلا فبقيمته بعدها وخيار إلا بعد مضيه ووجب لمشتريه إن باع
نصفين وبيع فسد إلا أن يفوت فبالقيمة إلا ببيع صح فبالثمن
فيه وتنازع في سبق ملك إلا أن ينكل أحدهما وسقطت إن قاسم أو اشترى
أو ساوم أو ساقى أو استأجر أو باع حصته أو سكت بهدم أو بناء أو شهرين
إن حضر العقد وإلا سنة كأن علم فغاب إلا أن يظن الأوبة قبلها فعيق وحلف
إن بعد وصدق إن أنكر علمه لا إن غاب أولا أو أسقط لكذب في الثمن وحلف
أو في المشتري أو انفراده أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وشفع لنفسه أو ليتيم
آخر أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به بائعه وهي على الأنصباء وترك للشريك
حصته وطولب بالأخذ بعد اشترائه لا قبله ولم يلزمه إسقاطه وله نقض
وقف كهبة وصدقة والثمن للمعطى إن علم شفيعه لا إن وهب دارا فاستحق
نصفها وملك بحكم أو دفع ثمن أو إشهاد واستعجل إن قصد ارتيابا أو نظر
للمشتري إلا كساعة ولزم إن أخذ وعرف الثمن فبيع للثمن والمشتري إن سلم
فإن سكت فله نقضه وإن قال أنا آخذ أجل ثلاثا للنقد وإلا سقطت
وإن اتحدت الصفقة وتعددت الحصص والبائع لم تبعض كتعدد المشتري

وقف لله تعالى بالأزهر على رواق المغاربة

على الأصح وكأن أسقط بعضهم أو غاب أو أراده المشتري ولمن حضر حصته
وهل العهدة عليه أو على المشتري كغيره ولو أقاله إلا أن يسلم قبلها تأويلان
وقدم مشاركه في السهم وإن كأخت لأب أخذت سدسا ودخل على غيره
كذي سهم على وارث ووارث على موصى لهم ثم الوارث ثم الأجنبي وأخذ بأي
بيع وعهدته عليه ونقض ما بعده وله غلته وفي فسخ كرائه تردد ولا يضمن
نقصه فإن هدم وبنى فله قيمته قائما وللشفيع النقض إلا لغيبة شفيعه
فقاسم وكيله أو قاض عنه أو ترك لكذب في الثمن أو استحق نصفها وحط
ما حط لعيب أو لهبة إن حط عادة أو أشبه الثمن بعده وإن استحق الثمن
أو رد لعيب بعدها رجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا إلا النقد
فمثله ولم ينتقض ما بين الشفيع والمشتري وإن وقع قبلها بطلت وإن
اختلفا في الثمن فالقول للمشتري بيمين فيما يشبه ككبير يرغب في مجاوره
وإلا فللشفيع فإن لم يشبها حلفا ورد إلى الوسط وإن نكل مشتر ففي الأخذ
بما ادعى أو أدى قولان وإن ابتاع أرضا بزرعها الأخضر فاستحق نصفها
فقط واستشفع بطل البيع في نصف الزرع لبقائه بلا أرض كمشتري قطعة
من جنان بإزاء جنانه ليتوصل له من جنان مشتريه ثم استحق جنان البائع
ورد البائع نصف الثمن وله نصف الزرع وخير الشفيع أولا بين أن يشفع
أو لا فيخير المبتاع في رد ما بقي

باب

القسمة تهايؤ في زمن كخدمة عبد

١٠٥

شهرا وسكنى دار سنين كالإجارة لا في غلة ولو يوما ومراضاة فكالبيع وقرعة
وهي تمييز حق وكفى قاسم لا مقوم وأجره بالعدد وكره وقسم العقار وغيره
بالقيمة وأفرد كل نوع وجمع دورا وأقرحة ولو بوصف إن تساوت قيمة ورغبة وتقاربت
كالميل إن دعي إليه أحدهم ولو بعلا وسيحا إلا المعروفة بالسكنى فالقول لمفردها
وتؤولت أيضا على عدمه وفي العلو والسفل تأويلان وأفرد كل صنف كتفاح إن احتمل إلا
الا كحائط فيه شجر مختلفة أو أرض بشجر متفرقة وجاز صوف على ظهر إن جز وإن
لكنصف شهر وأخذ وارث عرضا وآخر دينا إن جاز بيعه وأخذ أحدهما
قطنية والآخر قمحا وخيار أحدهما كالبيع وغرس أخرى إن انقلعت شجرتك
من أرض غيرك إن لم تكن أضر كغرسه بجانب نهرك الجاري في أرضه
وحملت في طرح كناسته على العرف ولم تطرح على حافته إن وجد سعة
وجاز ارتزاقه من بيت المال لا شهادته وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه
لا إن زاد كيلا أو عينا لدناءة وفي كثلاثين قفيزا وثلاثين درهما أخذ أحدهما
عشرة دراهم وعشرين قفيزا إن اتفق القمح صفة ووجبت غربلة قمح لبيع
إن زاد غلثه على الثلث وإلا ندبت وجمع بز ولو كصوف وحرير لا كبعل وذات
بئر أو غرب أو ثمر أو زرع إن لم يجذاه كقسمه بأصله أو قتا أو ذرعا أو فيه
فساد كياقوتة أو كجفير أو في أصله بالخرص كالبلح إلا الثمر أو العنب إذا اختلفت
حاجة أهله وإن بكثرة أكل وقل وحل بيعه واتحد من بسر أو رطب

لا تمر

١٠٣

لا تمر وقسم بالقرعة بالتحري كالبلح الكبير وسقى ذو الأصل كبائعه المستثنى
ثمرته حتى يسلم أو فيه تراجع إلا أن يقل أو لبن في ضروع إلا لفضل بين
أو قسموا بلا مخرج مطلقا وصحت إن سكت عنه ولشريكه الانتفاع ولو لم يكن
على قسم مجرى الماء أو قسم بالقلد كسترة بينهما ولا يجمع بين عاصبين إلا برضاهم
إلا مع كزوجة فيجمعوا أولا كذي سهم وورثته وكتب الشركاء ثم رمى أو كتب
المقسوم وأعطى كلا لكل ومنع اشتراء الخارج ولزم ونظر في دعوى جور
أو غلط وحلف المنكر فإن تفاحش أو ثبت نقضت حصة شريكه مفردة — كالمراضاة إن أدخلا مقوما وأجبر لها كل إن انتفع كل وللبيع إن نقصت
لا كربع غلة أو اشترى بعضا وإن وجد عيبا بالأكثر فله ردها فإن فات
ما بيد صاحبه بكهدم رد نصف قيمته يوم قبضه وما سلم بينهما وما
بيده رد نصف قيمته وما سلم بينهما والا رجع بنصف المعيب مما بيده
ثمنا والمعيب بينهما وإن استحق نصف أو ثلث خير لا ربع وفسخت في
الأكثر كطرو غريم أو موصى له بعدد على ورثة أو على وارث وموصى
له بالثلث والمقسوم كدار وإن كان عينا أو مثليا رجع على كل ومن أعسر
فعليه إن لم يعلموا وإن دفع جميع الورثة مضت كبيعهم بلا غبن
واستوفى مما وجد ثم تراجعوا ومن أعسر فعليه إن لم يعلموا وإن
طرأ غريم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث
اتبع كلا بحصته وأخرت لا دين لحمل وفي الوصية قولان وقسم عن

صغيراً أو وصي وملتقط كقاصٍ عن غائب لا ذي شرطة أو كنف أخاً أو أباً عن كبير وإن غاب وبيعاً فيما تشترى كحلٍ ورتبه إن أعتد لا وهلك قوى صغة أو مراضاة

باب

القراض توكيل على تجرٍ في نقدٍ مضروب مسلّم بجزءٍ من ربحه إن علم قدرهما ولو مغشوشاً لا بدين عليه واستمر ما لم يقبض أو يحضر ويشهد ولا برهن أو وديعة ولو بيده وإن بيد لا بتبر لم يتعامل به ببلده كفلوس وعرض إن تولى بيعه كأن وكله على دين أو ليصرف ثم يعمل فأجر مثله في توليه ثم قراض مثله في ربحه كلك شريك ولا عادة أو مبهم أو أجّل أو ضمن أو اشتر سلعة فلان ثم اتجر في ثمنها أو بدين أو ما يقل كاختلافهما في الربح وادعيا ما لا يشبه وفيما فسد غيره أجرة مثله في الذمة كاشتراط يده أو مراجعته أو أمين عليه بخلاف غلام غير عين بنصيب له وكأن يخيط أو يخرز أو يشارك أو يخلط أو يبضع أو يزرع أو لا يشتري إلى بلد كذا أو بعد اشترائه إن أخبره فقرض أو عيّن شخصاً أو زمناً أو محلاً كأن أخذ مالاً يتجر به إلى بلد فيشتري وعليه كالنشر والطي الخفيفين والأجر إن استأجر وجاز جزء قلّ أو كثر ورضاهما بعد على ذلك وزكاته على أحدهما وهو للمشترط وإن لم يجب والربح لأحدهما أو لغيرهما وضمنه في الربح له إن لم ينفه ولم يسم قراضاً وشرطه عمل غلام ربه أو دابته في الكثير وخلطه وإن بماله وهو الصواب إن خاف بتقدم أحدهما رخصاً وشارك إن زاد مؤجلاً بقيمته وسفره إن لم يحجر قبل شغله وادفع لي فقد وجدت رخيصاً

أشتريه وبيعه بعرض وردّه بعيب وللمالك قبوله إن كان الجميع والثمن عيناً ومقارضة عبده وأجيره ودفع مالين أو متعاقبين قبل شغل الأول وإن بمختلفين إن شرطا خلطاً أو شغله إن لم يشترطه كنضوض الأول إن ساوى واتفق جزءهما واشتراء ربه منه إن صح واشتراطه أن لا ينزل وادياً أو يمشي بليل أو ببحر أو يبتاع سلعة وضمن إن خالف كأن زرع أو ساقى بموضع جور له أو حركه بعد موته عيناً أو شارك وإن عاملاً أو باع بدين أو قارض بلا إذن وغرم للعامل الثاني إن دخل على أكثر كخسره وإن قبل عمله والربح لهما ككل آخذ مال للتنمية فتعدى لا إن نهاه عن العمل قبله أو جنى كل أو أخذ شيئاً فكأجنبي ولا يجوز اشتراؤه من ربه أو بنسيئة وإن أذن أو بأكثر ولا أخذه من غيره إن كان الثاني يشغله عن الأول ولا بيع ربه سلعة بلا إذن وجبر خسره وما تلف وإن قبل عمله إلا أن يقبض وله الخلف فإن تلف جميعه لم يلزم الخلف ولزمته السلعة وإن تعدد فالربح كالعمل وأنفق إن سافر ولم يبن بزوجته واحتمل المال لغير أهل وحج وغزو بالمعروف في المال واستخدم إن تأهل لا دواء واكتسى إن بعد ووزع إن خرج لحاجة وإن بعد أن اكترى وتزود وإن اشترى من يعتق على ربه عالماً عتق عليه إن أيسر وإلا بيع بقدر ثمنه وربحه قبله وعتق باقيه وغير عالم فعلى ربه وللعامل ربحه فيه ومن يعتق عليه وعلم عتق بالأكثر من قيمته وثمنه

ولو لم يكن في المال فضل وإلا فبقيمته إن أيسر فيهما وإلا بيع بما وجب وإن
أعتق مشترى للعتق غرم ثمنه وربحه وللقراض قيمته يومئذ وربحه فإن أعسر
اتبعه بها بيع منه بما لربه وإن وطئ أمة قوم ربها أو أبقى إن لم تحمل فإن أعسر
اتبعه بها وبحصة الولد أو باع له بقدر ماله وإن أحبل مشتراة للوطء
فالثمن واتبع به إن أعسر ولكل فسخه قبل عمله كربه وإن تزود لسفر ولم
يظعن وإلا فلنضوضه وإن استنضه فالحاكم وإن مات فلوارثه الأمين
أن يكمله وإلا أتى بأمين كالأول وإلا سلموه هدرا والقول للعامل
في تلفه وخسره ورده إن قبض بلا بينة أو قال قراض وربه بضاعة
بأجر وعكسه أو ادعى عليه الغصب أو قال أنفقت من غيره وفي جزء الربح
إن ادعى مشبها والمال بيده أو وديعة وإن لربه ولربه إن ادعى الشبه
فقط أو قال قرض في قراض أو وديعة أو في جزء قبل العمل مطلقا وإن قال
وديعة ضمنه العامل إن عمل ولمدعي الصحة ومن هلك وقبله كقراض
أخذ وإن لم يوجد وحاص غرماءه وتعين بوصية وقدم في الصحة
والمرض ولا ينبغي لعامل هبة أو تولية ووسع أن يأتي بطعام كغيره إن
يقصد التفضل وإلا فليتحلله فإن أبى فليكافئه **باب** إنما تصح
مساقاة شجر وإن بعلا ذي ثمر لم يحل بيعه ولم يخلف إلا تبعا بجزء قل أو كثر
شاع وعلم بساقيت ولا نقص من في الحائط ولا تجديد ولا زيادة لأحدهما

وعمل

وعمل العامل جميع ما يفتقر إليه عرفا كإبار وتنقية ودواب وأجراء وأنفق
وكسي لا أجرة من كان فيه أو خلف من مات أو مرض كما رث على الأصح
كزرع وقصب وبصل ومقثأة إن عجز ربه وخيف موته وبرز ولم
يبد صلاحه وهل كذلك الورد ونحوه والقطن أو كالأول وعليه
الأكثر تأويلان وأقتت بالجذاذ وحملت على أول إن لم يشترط ثان وكبياض
نخل أو زرع إن وافق الجزء وبذره العامل وكان ثلثا بإسقاط كلفة
الثمرة وإلا فسد كاشتراطه ربه وألغي للعامل إن سكتا عنه أو اشترطه
ودخل شجر تبع زرعا وجاز زرع وشجر وإن غير تبع وحوائط وإن اختلفت
بجزء إلا في صفقات وغائب إن وصف ووصله قبل طيبه واشتراط جزء
الزكاة وسنين ما لم تكثر جدا بلا حد وعامل دابة أو غلاما في الكبير
وقسم الزيتون حبا كعصره على أحدهما وإصلاح جدار وكنس عين وسد
حظيرة وإصلاح ضفيرة أو ما قل وتقايلهما هدرا ومساقاة العامل
آخر ولو أقل أمانة وحمل على ضدها وضمن فإن عجز ولم يجد أمينا أسلمه
هدرا ولم تنفسخ بفلس ربه وبيع مساقى ومساقاة وصي ومدين
بلا حجر ودفعه لذمي لم يعصر حصته خمرا لا مشاركة ربه أو إعطاء أرض
لتغرس فإذا بلغت كانت مساقاة أو شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ
أثناءها وفسخت فاسدة بلا عمل أو في أثنائه أو بعد سنة من أكثر إن وجبت

[illegible]

لأجرة المثل، وبعده أجرة المثل كمساقاته مع ثمر أطعم، أو مع بيع، أو اشتر[ط]
عمل ربه، أو دابة، أو غلام وهو صغير، أو حمله لمنزله، أو يكفيه مؤنة
أخرى، أو اختلف الجزء بسنين، أو حوائط كاختلافهما، ولم يشبها، وإن
ساقيته أو أكريته فألفيته سارقا لم تنفسخ، وليتحفظ منه كبيعه
ولم يعلم بفلسه، وساقط النخل كليف كالثمرة، والقول لمدعي الصحة،
وإن قصر عامل عما شرط حط بنسبته. باب صحة الإجارة
بعاقد وأجر كالبيع، وعجل إن عين، أو بشرط، أو عادة، أو في مضمونة
لم يشرع فيها إلا كري حج فاليسير، وإلا فمياومة، وفسدت إن انتفى
عرف تعجيل المعين، كمع جعل لا بيع، وكجلد لسلاخ، ونخالة لطحان،
وجزء ثوب لنساج، أو رضيع وإن من الآن، وبما سقط أو خرج في نفض
زيتون أو عصره، كاحصد وادرس ولك نصفه، وكراء الأرض بطعام
أو بما تنبته إلا كخشب، وحمل طعام لبلد بنصفه إلا أن يقبضه الآن، وكإن
خطته اليوم بكذا وإلا فبكذا، واعمل على دابتي فما حصل فلك نصفه،
وهو للعامل وعليه أجرتها، عكس لتكريها، وكبيعه نصفا بأن يبيع نصفا
إلا بالبلد إن أجلا، ولم يكن الثمن مثليا، وجاز بنصف ما يحتطب عليها،
وصاع دقيق منه، أو من زيت لم يختلف، واستئجار المالك منه،
وتعليمه بعمله سنة من أخذه، واحصد هذا ولك نصفه، وما حصدت

فلك

فلك نصفه، وإجارة دابة لكذا على إن استغنى فيها حاسب، واستئجار
مؤجر، أو مستثنى منفعته، والنقد فيه إن لم يتغير غالبا، وعدم التسمية
لكل سنة، وكراء أرض لتتخذ مسجدا مدة، والنقض لربه إذا انقضت،
وعلى طرح ميتة، والقصاص، والأدب، وعبد خمسة عشر عاما، ويوم أو خياطة
ثوب مثلا، وهل تفسد إن جمعهما وتساويا أو مطلقا؟ خلاف. وبيع دار لتقبض
بعد عام، أو أرض لعشر، واسترضاع، والعرف في كغسل خرقه، ولزوجها فسخه
إن لم يأذن، كأهل الطفل إذا حملت، وبموت إحدى الظئرين، وموت أبيه
ولم تقبض أجرة إلا أن يتطوع بها متطوع، وكظهور مستأجر أوجر بأكله
أكولا، ومنع زوج رضي من وطء ولو لم يضر، وسفر كأن ترضع معه، ولا
تستتبع حضانة كعكسه، وبيعه سلعة على أن يتجر بثمنها سنة إن
شرط الخلف كغنم لم تعين، وإلا فله الخلف على أجير لراع، وحافتي
نهر ليبني بيتا، وطريق في دار، ومسيل مصب مرحاض، لا ميزاب إلا
لمنزلك في أرضه، وكراء رحا ماء بطعام أو غيره، وعلى تعليم قرآن مشاهرة
أو على الحذاق، وأخذها وإن لم تشترط، وإجارة ماعون كصحفة وقدر،
وعلى حفر بئر إجارة وجعالة، ويكره حلي، كإيجار مستأجر دابة
لمثله، وتعليم فقه وفرائض كبيع كتبه، وقراءة بلحن، وكراء دف ومعزف
لعرس، وكراء كعبد كافر، وبناء مسجد للكراء، وسكنى فوقه بمنفعة تتقوم

قدر على تسليمه بلا استيفا عين قصدا ولا حظر وتعين ولو مصحفا وارضا عرف ريها
وتدر امكانه وتحرا تجفيف عليهما على العرس لا لاخذ ثمره او شاة للبنها او عقر
ما في الارض ما لم يرد على الثلث بالتقويم ولا تعليم عبد او دخول حايض لمسجد
او دار لتحف كنسب كتبعها لذلك ونصدق بالكرا وبقصله الثمن على الارجح
ولا مستعين كركعتي الفجر بخلاف الكتابة وعين متعلم ودرس ودار وحانوت
وبنا على جدار ومحمل ولو بوصف ودابة لركوب ولو ان ضمنت بجنس ونوع
وذكورة وليس لراع رعي اخرى ان لم يتفق الاعشار كا او نقل ولم يشترط
خلافه والا ناجر على مستأجره كاجير خدمة اجر نفسه ولم يلزمه رعي
الولد الا لعرف وعمل به في الخيط ونفس الرحا والكتابة والا تعلق به
اكاف وشبهه وفي السير والمنازل والمقايل والزاملة وطالبة محمل وبدل
الطعام المحمول وتوفيره كنزع الطيلسان قايلة وهو امين فلا ضمان ولو شرط
اتباعه ان لم يأت بسمة الميت او غير بدهن او طعام او بابته فانكسرت ولم
يتعد او انقطع الحبل ولم يقر بفعل كحارس ولو حماميا واجير لصانع وحمال
ان ظهر حيرة على الاظهر ولو في غرقت سفينة بفعل سايغ لا ان خالف
مرعا شرط او لم يرد الا باذن او غير بفعل فبقيمته يوم التلف او صانع في ملكه
لا غيره ولو محتاجا له عمل او ان ثبت او بلا اجرة نصب نفسه وغاب عليها
فبقيمته يوم مدته ولو شرط صحة نفيه او ادعى لاخذ [illegible]

فتنفسخ

فتنفسخ الاجرة والا ان تحضره لربه بشرطه وصدق وان ادعى خوف
موت فنحره او سرقته فنحوره او قلع ضرس او صبغ فتنوزع فيه وفسخ بتلف
ما يستوفى منه لا به الا الاصح كتعلم ذي رضع وفرش زرع وروض ودين
لقلع فسكنت كعفو القصاص وبغصب الدار وغصب منفعتها وامر السلطان
باغلاق الحوانيت وحمل طير او مرض لا تقدر معه على رضاع ومرض
عبد وهربه كالغد والا ان رجع في نفسه بخلاف مرض دابته بسفر نعم يصح
وخير ان تبين انه سارق وبرشد صغير عقد عليه او على ماله ولا الظن
عدم بلوغه وبتق كالشهر كسنة فلان سنين وبموت مستحق وقف اجر وما
قبل تقضيها على الاصح لا باقرار المالك او حلف رب دابة في غير معين وحج وان
فات مقصد او فسق مستأجر واجر الحاكم ان لم يملك او بيع عبد وسلمه على
الرق واجرته لسيده ان اراد انه حر بعدها فصل وكرا الدابة كذلك وجاز
على ان تملك علفها او طعام ربها وعليه طعامك او ليركبها في حوايجه او للطحن
بها شهرا او ليحمل على دابة مائة ولم يسم ما لكل وعلى حمل ادمي لم يره
ولم يلزمه القادح بخلاف ولد ولدته وبيعها واستئجارها لا لها الثلاث
لاجمعه وكره المتوسط وكرا دابة شهرا ان لم يعقد والرضا بغير المعينة الا
ان لم يستبد او فقد واضطر وفعل المستأجر عليه ودونه وحمل [illegible]
او كيله او وزنه او عدده ان لم يتفاوت واقاله قبل النقد وبعده ان لم

ف عليه وإلا فلا إلا من المكتري فقط إن انقضى أو بعد سير كثير واشتراط
هدية مكة إن عرف وعقبة الأجير لا حمل من مرض ولا اشتراط إن ماتت معينة
أتاه بغيرها كالدواب لرجال أو لأمكنة ولم يكن العرف نقد معين وإن نقد أو بدل
بأثناء غيبته إلا بشرط الخلف أو ليحمل عليها ما شاء أو لمكان شاء أو ليشيع رجلا أو مثل
كراء الناس أو إن وصلت في كذا فبكذا أو ينتقل لبلد وإن ساوت إلا بإذنه
كإردافه خلفك أو حمل معك والكراء لك إن لم تحمل زنة كالسفينة وضمن
إن أكرى لغير أمين أو عطبت بزيادة مسافة أو حمل تعطب به وإلا فالكراء
كأن لم تعطب إلا أن يحبسها كثيرا فله كراء الزائد أو قيمتها ولك فسخ عضوض
أو جموح أو أعشى أو دبره فاحشا كأن يطحن لك كل يوم إردبين بدرهم
فوجد لا يطحن إلا إردبا وإن زاد أو نقص ما يشبه الكيل فلا لك ولا عليك

فصل جاز كراء حمام ودار غائبة كبيعها أو نصفها أو نصف عبد وشهرا
على إن سكن يوما لزم إن ملك البقية وعدم بيان الابتداء وحمل من حين
العقد ومشاهرة ولم يلزم لهما إلا بنقد فقدره كوجيبة بشهر كذا أو هذا
الشهر أو إلى كذا أو في سنة بكذا تأويلان وأرض مطر عشرا إن لم ينقد وإن
سنة إلا المأمونة كالنيل والمعينة فيجوز ويجب في مأمونة النيل إذا رويت
وقدر من أرضك إن عين أو تساوت وعلى أن يحرثها ثلاثا أو يزبلها إن عرف وأرض
سنين لذي شجر بها سنين مستقبلة وإن لغيرك لا زرع وشرط كنس مرحاض

او مرمة

وقف لله تعالى على رواق المغاربة بالأزهر

أو مرمة أو تطيين من كراء وجب لا إن لم يجب أو من عند المكتري أو حميم
أهل ذي الحمام أو نورتهم مطلقا أو لم يعين في الأرض بناء وغرس وبعضه
أضر ولا عرف وكراء وكيل بمحاباة أو بعرض أو أرض مدة لغرس فإذا
انقضت فهو لرب الأرض أو نصفه أو السنة في المطر بالحصاد وفي السقي
بالشهور فإن تمت وله زرع أخضر فكراء مثل الزائد وإن انتثر للمكتري
حب فنبت قابلا فهو لرب الأرض كمن جره السيل إليه ولزم الكراء بالتمكن
وإن فسد لجائحة أو غرق بعد وقت الحرث أو عدمه بذرا أو سجنه
أو انهدمت شرفات البيت أو سكن أجنبي بعضه لا إن نقص من قيمة الكراء
وإن قل أو انهدم بيت منها أو سكنه مكريه أو لم يأت بسلم للأعلى أو
عطش بعض الأرض أو غرق فبحصته وخير في مضر كهطل فإن بقي فالكراء
كعطش أرض صلح وهل مطلقا أو إلا أن يصالحوا على الأرض تأويلان
عكس تلف الزرع لكثرة دودها أو فأرها أو عطش أو بقي القليل ولم
يجبر آجر على إصلاح مطلقا بخلاف ساكن أصلح له بقية المدة قبل خروجه
وإن اكتريا حانوتا فأراد كل مقدمه قسم إن أمكن وإلا أكري عليهما وإن
غارت عين مكري سنين بعد زرعه نفقت حصة سنة فقط وإن تزوج
ذات بيت وإن بكراء فلا كراء إلا أن تبين والقول للأجير أنه وصل
كتابا وأنه استصنع وقال وديعة أو خولف في الصفة أو في الأجرة إن

٤

أشبه وحاز لا هما ولا في رده فلربه وإن بلا يمين وإن ادعاه وقال سرق مني وأراد أخذه دفع قيمة الصبغ بيمين إن زادت دعوى الصانع عليه وإن اختار تضمينه فإن دفع الصانع قيمته أبيض فلا يمين وإلا حلفا واشتركا لا إن تخالفا في لت السويق وأبى من دفع ما قال اللات فمثل سويقه وله وللجمال اليمين في عدم قبض الأجرة وإن بلغا الغاية إلا لطول فلمكتريه بيمين وإن قال بمائة لبرقة وقال بل لإفريقية حلفا وفسخ إن عدم السير أو قل وإن نقد وإلا فكفوت المبيع وللمكري في المسافة فقط إن أشبه قوله فقط أو أشبها وانتقد وإن لم ينتقد حلف المكتري ولزم الجمال ما قال إلا أن يحلف على ما ادعاه فله حصة المسافة على دعوى المكتري وفسخ الباقي وإن لم يشبها حلفا وفسخ بكراء المثل فيما مشى وإن قال أكريتك للمدينة بمائة وبلغاها وقال بل لمكة بأقل فإن نقد فالقول للجمال فيما يشبه وحلفا وفسخ وإن لم ينقد فالقول للجمال في المسافة وللمكتري في حصتها مما ذكر بعد يمينهما وإن أشبه قول المكتري فقط فالقول له بيمين وإن أقاما بينة قضي بأعدلهما وإلا سقطتا وإن قال أكريت عشرا بخمسين وقال بل خمسا بمائة حلفا وفسخ وإن زرع بعضا ولم ينقد فلربها ما أقر به المكتري إن أشبه وحلف وإلا فقول ربها إن أشبه وإن لم يشبها حلفا ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ الباقي مطلقا وإن نقد فتردد

باب

باب

صحة الجعل بالتزام أهل الإجارة جعلا علم يستحقه السامع بالتمام ككراء السفن إلا أن يستأجر على أن يترك متى شاء ولا يشترط نقد مشترط وكل ما جاز فيه الإجارة بلا عكس ولو في الكثير إلا كبيع سلع لا يأخذ شيئا إلا بالجميع وفي شرط منفعة الجاعل قولان ولمن لم يسمع جعل مثله إن اعتاده كرب الآبق بعد تخالفهما ولربه تركه وإلا فالنفقة فإن أفلت فجاء به آخر فلكل نسبته وإن جاء به ذو درهم وذو أقل اشتركا فيه ولكليهما الفسخ ولزمت الجاعل بالشروع وفي الفاسد جعل المثل إلا بجعل مطلقا فأجرته

باب

موات الأرض ما سلم عن الاختصاص بعمارة ولو اندرست إلا لإحياء وبحريمها كمحتطب ومرعى يلحق غدوا ورواحا لبلد وما لا يضيق على وارد ولا يضر بماء لبئر وما فيه مصلحة لنخلة ومطرح تراب ومصب ميزاب لدار ولا تختص بمحفوفة بأملاك ولكل الانتفاع ما لم يضر وبإقطاع ولا يقطع معمور العنوة ملكا وبحمى إمام محتاجا إليه قل عن بلد لعفا كغزو وافتقر لإذن وإن مسلما إن قرب وإلا فللإمام إمضاؤه أو جعله متعديا بخلاف البعيد ولو ذميا بغير جزيرة العرب والإحياء بتفجير ماء وبإخراجه وببناء وبغرس وبحريك أرض وبقطع شجر وبكسر حجرها وتسويتها لا بتحويط ورعي كلإ وحفر بئر ماشية وجاز بمسجد سكنى لرجل تجرد للعبادة

وعقد نكاح وقضاء دين وقتل كحية ونوم بقائلة وتضييف بمسجد بادية
وإنما الوقف إن خاف سقفا كمنزل تحته ومنع عكسه كإخراج ريح ومكث بنجس
وكره أن يبصق بأرضه وحكه وتعليم صبي وبيع وشراء وسل سيف وإنشاد
ضالة ونهي بميت ورفع صوت كرفعه بعلم ووقيد نار ودخول كخيل
لنقل وفرش أو متكإ ولذي ماشية بئر ومن سأل مطر كمالكه بمنعه
إلا من خيف عليه ولا ثمن معه والأرجح بالثمن كفضل بئر زرع خيف على زرع
جاره بهدم بئره وأخذ يصلح وأجبر عليه كفضل بئر ماشيته بصحراء هدرا
إن لم يبين الملكية وبدئ بمسافر وله عارية الآلة ثم حاضر ثم دابة ربها
بجميع الري وإلا فبنفس المجهود وإن سال مطر بمباح سقي الأعلى إن تقدم
للكعب وأمر بالتسوية وإلا فكحائطين وقسم للمتقابلين كالنيل وإن ملك
أولا قسم بقلد أو غيره وأقرع للتشاح في السبق ولا يمنع صيد سمك وإن من
ملكه وهل في أرض العنوة فقط أو إلا أن يصيد المالك تأويلان وكلا
بحصن وعفا لم يكتنفه زرعه بخلاف مرعى وجاه

باب

صح وقف مملوك
وإن بأجرة ولو حيوانا ورقيقا كعبد على مرضى لم يقصد ضرره وفي وقف كطعام
تردد على أهل للتملك كمن سيولد وذمي وإن لم تظهر قربة أو يشترط
تسليم غلته من ناظره ليصرفها أو ككتاب عاد إليه بعد صرفه في مصرفه
وبطل على معصية وحربي وكافر لمسجد وعلى بنيه دون بناته أو عاد لسكنى

مسكنه

مسكنه قبل عام أو جهل سبقه لدين إن كان على محجوره أو على نفسه ولو
بشريك أو على أن النظر له أو لم يحزه كبير وقف عليه ولو سفيها أو ولي
صغير أو لم يخل بين الناس وبين كمسجد قبل فلسه وموته ومرضه إلا
لمحجوره إذا أشهد وصرف الغلة ولم تكن دار سكناه أو على وارث بمرض
موته إلا معقبا خرج من ثلثه فكميراث للوارث كثلاثة أولاد وأربعة أولاد أولاد
وعقبه وترك أما وزوجة فيدخلان فيما للأولاد وأربعة أسباعه لولد
الولد وقف وانتقض القسم لحدوث ولد لهما كموته على الأصح لا الزوجة
والأم فيدخلان ودخلا فيما بيد الولد بحبست ووقفت أو تصدقت
إن قارنه قيد أو جهة لا تنقطع أو لمجهول وإن حصر ورجع إن انقطع
لأقرب فقراء عصبة المحبس وامرأة لو رجلت عصبت فإن ضاق قدم البنات
وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء نصيب من مات لهم إلا كعلى عشرة حياتهم
فيملك بعده وفي كقنطرة لم يرج عودها في مثلها وإلا وقف لها وصدق
كعلى فلان فله أو للمساكين وفرق ثمنها بالاجتهاد ولا يشترط التنجيز وحمل
في الإطلاق عليه كتسوية أنثى بذكر ولا التأبيد ولا تعيين مصرفه وصرف
في غالب وإلا فالفقراء ولا قبول مستحق إلا المعين الأهل فإن رد فكمنقطع
واتبع شرطه إن جاز كتخصيص مذهب أو ناظر أو تبدئة فلان بكذا
وإن من غلة ثاني عام إن لم يقل من غلة كل عام أو أن من احتاج من المحبس

باع أو أن تسور عليه قاصر أو غيره رجع له أو لوارثه كعلى ولدي ولا ولد له
لا شرط إصلاح على مستحقه كأرض موظفة إلا من غلتها على الأصح أو عدم
بدء بإصلاح أو نفقة وأخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى إن لم يصلح
ليكرى له وأنفق في كفرس لغزو من بيت المال فإن عدم بيع وعوض
به سلاح كما لو كلب وبيع ما لا ينتفع به من غير عقار في مثله أو شقصه
كأن أتلف وفضل الذكور وما كبر من الإناث في إناث لا عقار وإن خرب
ونقض ولو بغير خرب إلا لتوسيع كمسجد ولو جبرا وأمروا بجعل ثمنه
لغيره ومن هدم وقفا فعليه إعادته وتناول الذرية وولدي فلان
وفلانة أو الذكور والإناث وأولادهم الحافد لا نسلي وعقبي وولدي وولد
ولدي وأولادي وأولاد أولادي وبني وبني بني وفي ولدي وولد
فلان والإخوة الأنثى ورجال إخوتي ونساؤهم الصغير وبني أبي
إخوته الذكور وأولادهم وآلي وأهلي العصبة ومن لو رجلت عصبت وفي
أقاربه جهتيه مطلقا وإن نصارى ومواليه المعتق وولده ومعتق أبيه
وابنه وقومه عصبته فقط وطفل وصبي وصغير لمن لم يبلغ وشاب
وحدث للأربعين وإلا فكهل للستين وإلا فشيخ وشمل الأنثى كالأرمل
والملك للواقف لا الغلة فله ولوارثه منع من يريد إصلاحه
ولا يفسخ كراؤه لزيادة ولا يقسم إلا ماضي زمنه وأكرى ناظره إن كان

على معين كالسنتين ولمن مرجعها له كالعشر وإن بنى محبس عليه فإن مات
ولم يبين فهو وقف وعلى من لا يحاط به أو على قوم وأعقابهم أو على كولده
ولم يعينهم فضل المولى أهل الحاجة والعيال في غلة وسكنى ولم يخرج
ساكن لغيره إلا بشرط أو سفر انقطاع أو بعيد

باب

الهبة تمليك
بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك ينقل ممن له
تبرع بها وإن مجهولا وكلبا ودينا وهو إبراء إن وهب لمن عليه وإلا
فكالرهن ورهنا لم يقبض وأيسر راهنه أو رضي مرتهنه وإلا قضي
عليه بفكه إن كان الدين مما يعجل وإلا بقي لبعد الأجل بصيغة أو مفهمها
وإن بفعل كتحلية ولده لا ابن مع قوله داره وحيز وإن بلا إذن وأجبر عليه
وبطلت إن تأخر لدين محيط أو وهب لثان وحاز أو أعتق الواهب
أو استولد ولا قيمة أو استصحب هدية أو أرسلها ثم مات أو المعينة
له إن لم يشهد كأن دفعت لمن يتصدق عنك بمال ولم تشهد لا إن باع
واهب قبل علم الموهوب وإلا فالثمن للمعطى رويت بفتح الطاء وكسرها
أو جن أو مرض اتصلا بموته أو وهب لمودع ولم يقبل لموته وصح إن قبض
ليتروى أو جد فيه أو في تزكية شاهده أو أعتق أو باع أو وهب إذا
أشهد وأعلن أو لم يعلم بها إلا بعد موته وحوز مخدم ومستعير مطلقا
ومودع إن علم لا غاصب ومرتهن ومستأجر إلا أن يهب الإجارة ولا

إن رجعت إليه بعد بقرب بأن أجرها أو أرتهن بلا جعل سنة أو رجع مختفيا
أو ضيفا فمات وهبة أحد الزوجين للآخر متاعا وهبة زوجة دار سكناها
لزوجها لا العكس ولا إن بقيت عنده إلا لمحجوره إلا ما لا يعرف ولو ختم عليه ودار
سكناه إلا أن يسكن أقلها ويكري له الأكثر وإن سكن النصف بطل فقط والأ
كثر بطل الجميع وجازت العمرى كأعمرتك أو وارثك ورجعت للمعمر أو وارثه كحبس
عليكما وهو لآخركما ملكا لا الرقبى كذوي دارين قالا إن مت قبلي فهما لي وإلا فلك
كهبة نخل واستثنى ثمرتها سنين والسقي على الموهوب له أو فرس لمن يغزو عليه
سنين وينفق عليه المدفوع له ولا يبيعه لبعد الأجل وللأب اعتصارها
من ولده كأم فقط وهبت ذا أب وإن مجنونا ولو تيتم على المختار إلا فيما
أريد به الآخرة كصدقة بلا شرط إن لم تفت لا بحوالة سوق بل بزيد أو نقص
ولم ينكح أو يداين لها أو يطأ ثيبا أو يمرض كواهب إلا أن يهب على هذه الأحوال
أو يزول المرض على المختار وكره تملك صدقة بغير ميراث ولا يركبها
أو يأكل من غلتها وهل إلا أن يرضى الابن الكبير بشرب اللبن تأويلان
وينفق على أب افتقر منها وتقويم جارية أو عبد للضرورة ويستقصى
وجاز شرط الثواب ولزم بتعيينه وصدق واهب فيه إن لم يشهد عرف
بضده وإن لعرس وهل يحلف أو إن أشكل تأويلان في غير المسكوك إلا لشرط
وهبة أحد الزوجين للآخر وللقادم عند قدومه وإن فقيرا لغني ولا يأخذ هبته

وان

وإن قائمة ولزم واهبها لا الموهوب له القيمة إلا لفوت بزيد أو نقص
وله منعها حتى يقبضه وأثيب ما يقضى عنه ببيع وإن معيبا إلا كحطب فلا يلزمه
أخذه وللمأذون وللأب في مال ولده الهبة للثواب وإن قال داري صدقة
بيمين مطلقا أو بغيرها ولم يعين لم يقض عليه بخلاف المعين وفي
مسجد معين قولان وقضي بين مسلم وذمي فيها بحكم المسلمين باب
اللقطة مال معصوم عرض للضياع وإن كلبا وفرسا وحمارا ورد
بمعرفة مشدود فيه وبه وعدده بلا يمين وقضي له على
ذي العدد والوزن وإن وصف ثان وصف أول ولم يبن بها
حلفا وقسمت كبينتين لم تؤرخا وإلا فللأقدم ولا ضمان على
دافع بوصف وإن قامت بينة لغيره واستؤني في الواحدة إن
جهل غيرها لا غلط على الأظهر ولم يضره حبسه بعد نيته ووجب
أخذه لخوف خائن لا إن علم خيانته هو فيحرم وإلا كره على
الأحسن وتعريفه سنة ولو كدلو لا تافها بمظان طلبها بكباب
مسجد في كل يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يثق به أو بأجرة منها
إن لم يعرف مثله وبالبلدين إن وجدت بينهما ولا يذكر جنسها
على المختار ودفعت لحبر إن وجدت بقرية ذمة وله حبسها بعدها
أو التصدق أو التملك ولو بمكة ضامنا فيهما كنيته أخذها

قبلها وردها بعد أخذها للحفظ إلا بقرب فتأويلان وذو الرق
كذلك وقبل السنة في رقبته وله أكل ما يفسد ولو بقرية
وشاة بفيفاء كبقر بمحل خوف وإلا تركت كإبل وإن أخذت
عرفت ثم تركت بمحلها وكراء بقر ونحوها في علفها كراءً مضموناً
وركوب دابة لموضعه وإلا ضمن وغلاتها دون نسلها وخير ربها
بين فكها بالنفقة أو إسلامها وإن باعها بعدها فما لربها إلا
الثمن بخلاف ما لو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها
وللملتقط الرجوع عليه إن أخذ منه قيمتها إلا أن يتصدق بها
عن نفسه وإن نقصت بعد نية تملكها فلربها أخذها أو قيمتها
ووجب لقط طفل نبذ كفاية وحضانته ونفقته إن لم يعط من
الفيء إلا أن يملك كهبة أو يوجد معه أو مدفون تحته إن كانت
معه رقعة ورجوعه على أبيه إن طرحه عمداً والقول له أنه لم
ينفق حسبة وهو حر وولاؤه للمسلمين وحكم بإسلامه في قرى المسلمين
كأن لم يكن فيها إلا بيتان إن التقطه مسلم وفي قرى الشرك
مشرك ولم يلحق بملتقطه ولا غيره إلا ببينة أو بوجه ولا يرده
بعد أخذه إلا أن يأخذه ليرفعه للحاكم فلم يقبله والموضع مطروق
وقدم الأسبق ثم الأولى وإلا فالقرعة وينبغي الإشهاد وليس

قف

على حقه إن امتنع كعفوه عن العبد واستحق ولي دم من قتل القاتل
أو قطع يد القاطع كدية خطأ فإن أرضاه ولي الثاني فله وإن فقئت
عين القاتل أو قطعت يده ولو من الولي بعد أن أسلم له فله القود
وقتل الأدنى بالأعلى كحر كتابي بعبد مسلم والكفار بعضهم ببعض من كتابي
ومجوسي ومؤمن كذوي الرق وذكر وصحيح وضدهما وإن قتل عبد
عمداً ببينة أو قسامة خير الولي فإن استحياه فلسيده إسلامه أو فداؤه
إن قصد ضرباً وإن بقضيب لحنق ومنع طعام ومثقل ولا قسامة
إن أنفذ مقتله أو مات مغموراً وكطرح غير محسن للعوم عداوة وإلا فدية
وكحفر بئر وإن ببيته ووضع مزلق وربط دابة بطريق أو اتخاذ
كلب عقور تقدم لصاحبه قصد الضرر وهلك المقصود وإلا فالدية
وكالإكراه وتقديم مسموم ورميه حية عليه وكإشارته بسيف
فهرب وطلبه وبينهما عداوة وإن سقط فبقسامة وإشارته فقط خطأ
وكالإمساك للقتل ويقتل الجمع بواحد والمتمالئون وإن بسوط سوط
والمتسبب مع المباشر كمكره ومكره وكأب أو معلم أمر ولداً صغيراً
أو سيد أمر عبداً مطلقاً فإن لم يخف المأمور اقتص منه فقط وعلى
شريك الصبي القصاص إن تمالأ على قتله لا شريك مخطئ ومجنون
وهل يقتص من شريك سبع وجارح نفسه وحربي ومرض بعد الجرح

أو عليه نصف الدية قولان وإن تصادما أو تجاذبا مطلقا قصدا ماتا
أو أحدهما فالقود وحملا عليه عكس السفينتين إلا لعجز محقق لا كخوف
غرق أو ظلمة والإدية كل على عاقلة الآخر وترسه في مال الآخر في
العبد وإن تعدد المباشر ففي لهما لأنه بقتل الجمع والأقدم الأقوى ولا
يسقط القتل عند المساواة بزوال الهاشي أو إسلام وعصمة وثبت الإصابة
والموت والجرح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول إلا نافضا جرحا كا
ملا وإن تميزت جنايات بلا تماثل في كل كعمله وأنقص من موضحة أو
صحت عظم الرأس والجبهة والخدين وإن كانت وسابقها من دامية وحارصة
شق الجلد ومتلاحم كشطه وباضعة شقة اللحم ومتلاحمة غاصت
فيه بتعدد ذو ظاهر من العظم كضربة السوط وجراح الجسد وإن منقلة
بالمساحة إن اتحد المحل كطبيب زاد عمدا والأنا فعل كذي شلاء
النفع بصحيح وبالعكس وعين أعمى ولسان أبكم ومأمومة الموضحة من
منقلة كان وراس العظم من الرأس وأمه أفضت للدماغ ودامغة
خرقت خريطته كلطمة وشعر عين وحاجب ولحية وعمد كالخطأ إلا
في الأدب والأنفي عظم الحكومة غيرها كعظم الصدر وفيما أخاف في رض
الأنثيين أن تتلف وإن ذهب كبصر بجرح أنقص منه بأن حصل أو أن
والإدية ما لعقد ذهب وإن ذهب والبدن قائمة فإن استطيع كذلك

والا

والإنا العقل كان شلت يده بضربة وإن قطعت يد قاطع بسماوي أو سرقة
أو قصاص لغيره فلا شيء للمجني عليه وإن قطع أنقطع الكف من المرفق فللمجني
عليه القصاص أو الدية كمقطوع الحشفة ويقطع اليد الناقصة أصبعا
بالكاملة بلا غرم وخير إن نقصت أكثر وفي الدية وإن نقصت يد
المجني عليه فالقود ولو إنها ما إلا أكثر ولا يعود بكوع لذي مرفق وإن رضيا
وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو من كبر والحدر في الأخرى
فالقود إن تعمد والإنجائه وإن فقأ سالم عين أعور فله القود أو أخذ
دية كاملة من ماله وإن فقأ أعور من سالم مماثلته فله القصاص أو دية
ما ترك وغيرها فنصف دية فقط في ماله وإن فقأ عيني السالم فالقود
ونصف الدية وإن قلع سن فنبتت فالقود وفي الخطأ كالدية للخطأ
والإنسان للعاصب كالولاء إلا الجد والإخوة فسيان ويحلف الثلث وهل الإ
في العمد فكاح فاولان والإنظر غائب لم يستعد عينه ومعاد مبرسم لا محقق
وصغير لم يتوقف الثبوت عليه وللنساء إن ورثن ولدي بما وهن غاصب
ولجل القتل ولا لعفو إلا في اجتماعهم كان حرز الميراث وتثبت بقسامة
والوارث كمورثه وللصغير إن عفى نصيبه من الدية ولو لبيه النظر
في القتل والدية كاملة كنظع يد إلا لعسر يجوز بأقل خلاف قتله فلعا
صبه والأحب أخذ المال في عينه وتفتش من يعرف بأجرة المستحق فيما

رد القتل فقط للولي وهي عن العبد وأخر لبرد وحر كالبرء كدية خطأ ولو كجائفة
والحامل وإن بجرح مخوف لا بدعواها وحبست كالحد والمرضع لوجود مرضع
والموالاة في الأطراف كحدين لله لم يقدر عليهما وبدئ بأشد لم يخف لا بدخول
الحرم وسقط إن عفا رجل كالباقي والبنت أولى من الأخ في عفو وضده
وإن عفت بنت من بنات نظر الحاكم وفي نساء ورجال لم يسقط إلا بهما
أو ببعضهما ومهما أسقط البعض فلمن بقي نصيبه من دية عمد كإرثه ولو قسطا
من نفسه وإرثه كالمال وجاز صلحه في عمد بأقل وأكثر والخطأ كبيع الدين
ولا يمضي على عاقلة كعكسه فإن عفا فوصية وتدخل الوصايا فيه وإن بعد
سببها أو بثلثه أو بشيء إذا عاش بعدها ما يمكنه التغيير فلم يغير بخلاف
العمد إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وارثه الدية وإن عفا عن جرحه أو صالح
فمات فلأوليائه القسامة والقتل ورجع الجاني فيما أخذ منه وللقاتل الا
ستحلاف على العفو فإن نكل حلف واحدة وبرئ وتلوم له في بينته الغائبة
وقتل بما قتل ولو نارا إلا بخمر ولواط وسحر وما يطول وهل والسم أو يجتهد
في قدره تأويلان فيغرق ويخنق ويحجر وضرب بالعصا للموت كذي عصوين
ومكن مستحق من السيف مطلقا واندرج طرف إن تعمده وإن لغيره لم يقصد
مثله كالأصابع في اليد ودية الخطأ على البادي مخمسة بنت مخاض وولدا
لبون وحقة وجذعة وربعت في عمد بحذف ابن اللبون وثلثت في الأب

ولو

ولو مجوسيا في عمد لم يقتل به كجرحه بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين
خلفة بلا حد سن وعلى الشامي والمغربي والمصري ألف دينار وعلى العراقي
اثنا عشر ألف درهم إلا في المثلثة فيزاد بنسبة ما بين الديتين والكتابي والمعاهد
نصفه والمجوسي والمرتد ثلث خمس وأنثى كل كنصفه وفي الرقيق قيمته وإن
زادت وفي الجنين وإن علقة عشر أمه ولو أمة نقدا أو غرة عبد أو وليدة
تساويه والأمة من سيدها والنصرانية من العبد المسلم كالحرة إن زايلها
كله حيا إلا أن يحيا فالدية إن أقسموا ولو مات عاجلا وإن تعمده بضرب
بطن أو ظهر أو رأس ففي القصاص خلاف وتعدد الواجب بتعدده وورث
على الفرائض وفي الجراح حكومة بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من
قيمته عبدا فرضا من الدية كجنين البهيمة إلا الجائفة والآمة فثلث والموضحة
فنصف عشر والمنقلة والهاشمة فعشر ونصفه وإن بشين فيهن إن كن
برأس أو لحي أعلى والقيمة للعبد كالدية وإلا فلا تقدير وتعدد الواجب
بجائفة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة إن لم تتصل وإلا
فلا وإن بفور في ضربات والدية في العقل أو السمع أو البصر
أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسله أو
تجذيمه أو تبريصه أو تسويده أو قيامه وجلوسه أو
الأذنين أو الشوى أو العينين أو عين الأعور للسنة

خلاف كل زوج فإن في أحدهما نصفه وفي اليدين وفي الرجلين ومارن الأنف
والحشفة وفي بعضهما بحسابهما منهما لا من أصله وفي الأنثيين مطلقا وفي ذكر العنين
قولان وفي شفري المرأة إن بدا العظم وفي ثدييها أو حلمتيهما إن بطل اللبن
واستؤني بالصغيرة وسن الصغير لم يثغر للإياس كالقود وإلا انتظر سنة
٢ وسقطا إن عادت وورثا إن مات وفي عود السن أصغر بحسابها وجرب العقل
بالخلوات والسمع بأن يصاح من أماكن مختلفة مع سد الصحيحة ونسب لسمعه
الآخر وإلا فسمع وسط وله نسبته إن حلف ولم يختلف قوله وإلا فهدر والبصر
بإغلاق الصحيحة كذلك والشم برائحة حادة والنطق بالكلام اجتهادا والذوق
بالمقر وصدق مدعي ذهاب الجميع بيمين والضعيف من عين ورجل ونحوهما
خلقة كغيره وكذا المجني عليها إن لم يأخذ عقلا وفي لسان الناطق وإن لم يمنع
النطق ما قطعه فحكومة كلسان الأخرس واليد الشلاء والساعد وأليتي المرأة
وسن مضطربة جدا وعسيب ذكر بعد الحشفة وحاجب وهدب وظفر
وفيه القصاص وإفضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة إلا بأصبعه وفي
كل أصبع عشر والأنملة ثلثه إلا في الإبهام فنصفه وفي الأصبع الزائدة القوية
عشر إن أفردت وفي كل سن خمس وإن سوداء بقلع أو اسوداد أو بهما أو بحمرة
أو صفرة إن كانا عرفا كالسواد أو باضطرابها جدا وإن ثبتت لكبير قبل أخذ
عقلها أخذه كالجراحات الأربع ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنفعة

اي اشد يدي المراة اليتها

اللبن

اللبن وفي الأذن إن ثبتت تأويلان وتعددت الدية بتعددها إلا
المنفعة بمحلها وساوت المرأة الرجل لثلث ديته فترجع لديتها وضم
متحد الفعل أو في حكمه أو المحل في الأصابع لا الأسنان والمواضح
والمناقل وعمد لخطإ وإن عفت ونجمت دية الحر الخطإ بلا اعتراف على العا
قلة والجاني إن بلغ ثلث دية المجني عليه أو الجاني وما لم يبلغ فحال
عليه كعمد ودية غلظت وساقط لعدمه إلا ما لا يقتص منه من الجرح لإ
تلافه فعليها وهي العصبة وبدئ بالديوان إن أعطوا ثم بها الأقرب
فالأقرب ثم الموالي الأعلون ثم الأسفلون ثم بيت المال إن كان الجا
ني مسلما وإلا فالذمي ذوو دينه وضم ككور مصر والصلحي أهل صلحه وضرب
على كل ما لا يضر وعقل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم ولا يعقلون
والمعتبر وقت الضرب لا إن قدم غائب ولا يسقط لعسره أو موته
ولا دخول لبدوي مع حضري ولا شامي مع مصري مطلقا الكاملة
في ثلاث تحل بأواخرها من يوم الحكم والثلث والثلثان بالنسبة
ونجم في النصف والثلاثة الأرباع بالتثليث ثم للزائد سنة وحكم
ما وجب على عواقل بجناية واحدة كحكم الواحد كتعدد الجنايات
عليها وهل حدها سبع مائة أو الزائد على ألف قولان وعلى القاتل الحر المسلم
وإن صبيا أو مجنونا أو شريكا إذا قتل مثله معصوما خطأ عتق رقبة

فيه درس الاخير

قربوا او بعدوا واتحد ما يوخذ منهم او اختلفها وهو مراده بالاطلاق

ولغيرها شهران كالظهار لا صائل وقاتل نفسه كديته وندبت في جنين
ورقيق وعمد وعبد وذمي وعليه مطلقا جلد مائة ثم حبس سنة وإن
بقتل مجوسي أو عبده أو نكول المدعي على ذي اللوث وحلفه والقسامة
سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث كأن يقول بالغ حر مسلم قتلني فلان ولو
مسخوطا على ورع أو ولدا على والده أنه ذبحه أو زوجة على زوجها
إن كان جرح أو أطلق وبينوا لا خالفوا ولا يقبل رجوعهم ولا إن قال بعض
عمدا وبعض لا نعلم أو نكلوا بخلاف ذي الخطإ فله الحلف وأخذ نصيبه
وإن اختلفا فيهما واستووا حلف كل وللجميع دية الخطإ وبطل حق ذي العمد
بنكول غيره وكشاهد بجرح أو ضرب مطلقا أو بإقرار المقتول عمدا
أو خطأ ثم يتأخر الموت يقسم لمن ضربه مات أو بشاهد بذلك مطلقا
أو بإقرار القاتل في الخطإ فقط بشاهد وإن اختلف شاهداه بطل
وكالعدل فقط في معاينة القتل أو رآه يتشحط في دمه والمتهم
قربه عليه آثاره ووجبت وإن تعدد اللوث وليس منها وجوده بقرية
قوم أو دارهم ولو شهد أنه قتل ودخل في جماعة استحلف كل خمسين
والدية عليهم أو على من نكل بلا قسامة وإن انفصلت بغاة عن قتلى ولم
يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا أو إن تجرد عن تدمية وشاهد
أو عن الشاهد فقط تأويلان وإن تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة وهي

خمسون

خمسون يمينا متوالية بتا وإن أعمى أو غائبا يحلفها في الخطإ من يرث وإن واحدا
أو امرأة وجبرت اليمين على أكثر كسرها وإلا فعلى الجميع ولا يأخذ أحد إلا
بعدها ثم حلف من حضر حصته وإن نكلوا أو بعض حلفت العاقلة
فمن نكل فحصته على الأظهر ولا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبة
وإلا فموالي وللولي الاستعانة بعاصبه وللولي فقط حلف الأكثر إن لم يزد
على نصفها ووزعت واجتزي باثنين طاعا من أكثر ونكول المعين غير معتبر
بخلاف غيره ولو بعدوا فترد على المدعى عليهم فيحلف كل خمسين
ومن نكل حبس حتى يحلف ولا استعانة وإن أكذب بعض نفسه بطل
بخلاف عفوه فللباقي نصيبه من الدية ولا ينتظر صغير بخلاف المغمى
والمبرسم إلا أن لا يوجد غيره فيحلف الكبير حصته والصغير معه
ووجب بها الدية في الخطإ والقود في العمد من واحد تعين لها
ومن أقام شاهدا على جرح أو قتل كافر أو عبد أو جنين حلف واحدة وأخذ
الدية وإن نكل برئ الجارح إن حلف وإلا حبس ولو قال دمي وجنيني
عند فلان ففيه القسامة ولا شيء في الجنين ولو استهل باب
الباغية فرقة خالفت الإمام لمنع حق أو لخلعه فللعدل قتالهم وإن
تأولوا كالكفار ولا يسترقوا ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤوسهم بأرماح
ولا يدعوهم بمال واستعين بمالهم عليهم إن احتيج له ثم رد كغيره

وإن أمنوا لم يتبع منهزمهم ولم يذف على جريحهم وكره لرجل قتل
أبيه وورثه ولم يضمن متأول أتلف نفسا أو مالا وأمضي حكم قاضيه
وحد أقامه ورد ذمي معه لذمته وضمن المعاند النفس والمال والذمي
معه ناقض والمرأة المقاتلة كالرجل باب الردة كفر المسلم
بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه كإلقاء مصحف بقذر وشد زنار
وسحر وقول بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك أو بتناسخ الأرواح
أو بقوله في كل جنس نذير أو ادعى شركا مع نبوته عليه الصلاة والسلام
أو بمحاربة نبي أو جوز اكتساب النبوة أو ادعى أنه يصعد للسماء أو يعانق
الحور أو استحل كالشرب لا بأماته الله كافرا على الأصح وفصلت الشهادة
فيه واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة وإن لم يتب
فإن تاب وإلا قتل واستبرئت بحيضة ومال العبد لسيده وإلا
ففيء وبقي ولده مسلما كأن ترك وأخذ منه ما جنى عمدا على عبد
أو ذمي لا حر مسلم كأن هرب لبلاد الحرب إلا حد الفرية والخطأ على بيت
المال كأخذه جناية عليه وإن تاب فماله له وقدر كالمسلم فيما على
المستسر بلا استتابة إلا أن يجيء تائبا وماله لوارثه وقبل عذر من أسلم
وقال أسلمت عن ضيق إن ظهر كأن توضأ وصلى وأعاد مأمومه وأدب
من تشهد ولم يوقف على الدعائم كساحر ذمي إن لم يدخل ضررا على

مسلم

١١٨

مسلم أو أسقطت صلاة وصياما وزكاة وحجا تقدم ونذرا ويمينا بالله
أو بعتق أو ظهار أو إحصانا ووصية لا طلاقا فاردة محلل بخلاف ردة
المرأة وأقر كافر انتقل لكفر آخر وحكم بإسلام من لم يميز لصغر أو جنون
بإسلام أبيه فقط كأن ميز إلا المراهق والمتروك لها فلا يجبر بقتل
إن امتنع ووقف إرثه وبإسلام سابيه إن لم يكن معه أبوه والمتنصر
من كأسير على الطوع إن لم يثبت إكراهه وإن سب نبيا أو ملكا أو عرض
أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخف بحقه أو غير صفته أو ألحق
به نقصا وإن في دينه أو خصلته أو غض من مرتبته أو وفور علمه
أو زهده أو أضاف له ما لا يجوز عليه أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه
على طريق الذم أو قيل له بحق رسول الله فلعن وقال أردت العقرب
قتل ولم يستتب حدا إلا أن يسلم الكافر وإن ظهر أنه لم يرد ذمه لجهل
أو سكر أو تهور وفيمن قال لا صلى الله على من صلى عليه جوابا لصل أو قال
الأنبياء يتهمون جوابا لتتهمني أو جميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي عليه
السلام قولان واستتيب في هزم أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ إلا أن
يسر على الأظهر وأدب اجتهادا في أد واشك للنبي أو لو سبني ملك
لسببته أو يا ابن ألف كلب أو عير بالفقر فقال تعيرني به والنبي قد رعى
الغنم أو قال لغضبان كأنه وجه منكر أو مالك أو استشهد ببعض جائز عليه

في الدنيا بحجة له أو لغيره أو شبهه لنقص لحقه لا على التأسي كأن كذبت
فقد كذبوا أو لعن العرب أو بني هاشم وقال أردت الظالمين وشدد
عليه في كل صاحب فندق قرنان وإن كان نبيا وفي قبيح لأحد ذريته
عليه الصلاة والسلام مع العلم به كأن انتسب له أو احتمل قوله أو شهد
عليه عدل أو لفيف فعاق عن القتل أو سب من لم يجمع على نبوته أو صحابيا
وسب الله كذلك وفي استتابة المسلم خلاف كأن قال لقيت في مرضي
ما لو قتلت أبا بكر وعمر لم أستوجبه **باب** الزنا وطء مكلف مسلم
فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمدا وإن لواطا أو إتيان أجنبية بدبر
أو ميتة غير زوج أو صغيرة يمكن وطؤها أو مستأجرة لوطء أو غيره أو
مملوكة تعتق أو يعلم حريتها أو محرمة بصهر مؤبد أو خامسة أو مرهونة
أو ذات مغنم أو حربية أو مبتوتة وإن بعدة وهل وإن أبت في مرة
تأويلان أو مطلقة قبل البناء أو معتقة بلا عقد كأن يطأها مملوكها أو مجنون
بخلاف الصبي إلا أن يجهل العين أو الحكم إن جهل مثله إلا الواضح لا مساحقة
وأدب اجتهادا كبهيمة وهي كغيرها في الذبح والأكل ومن حرم
لعارض كحائض أو مشتركة أو معتدة أو مملوكة لا تعتق أو بنت على أم
لم يدخل بها أو على أختها وهل إلا أخت النسب لتحريمها بالكتاب **تأويلان**
أو كأمة محللة وقومت وإن أبيا أو مكرهة أو مبيحة بالغلاء والأظهر
كأن

وفي بعض النسخ فعاق عن القتل

راجع لجميع الباب

كأن ادعى شراء أمة ونكل البائع وحلف الواطئ **والمختار** أن المكرهة كذلك
٢ والأكثر على خلافه ويثبت بإقرار مرة إلا أن يرجع مطلقا أو يهرب وإن في الحد
وبالبينة فلا يسقط بشهادة أربع نسوة ببكارتها وبحمل في غير متزوجة وذات
سيد مقر به ولم يقبل دعواها الغصب بلا قرينة يرجم المكلف الحر المسلم
إن أصاب بعدهن بنكاح لازم صح بحجارة معتدلة ولم يعرف بداءة البينة
ثم الإمام كلائط مطلقا وإن عبدين أو كافرين وجلد البكر الحر مائة وتشطر
بالرق وإن قل وتحصن كل دون صاحبه بالعتق والوطء بعده وغرب
الذكر **فقط** عاما وأجره عليه وإن لم يكن له مال ففي بيت المال كفدك
وخيبر من المدينة فيسجن سنة وإن عاد أخرج ثانية وتؤخر المتزوجة
لحيضة وبالجلد اعتدال الهواء وأقامه الحاكم والسيد إن لم يتزوج
بغير ملكه بغير علمه وإن أنكرت الوطء بعد عشرين سنة وخالفها الزوج
فالحد وعنه في الرجل يسقط ما لم يقر به أو يولد له وأول على الخلاف أو لخلاف
الزوج في الأولى **فقط** أو لأنه يسكت أو لأن الثانية لم تبلغ عشرين **تأويلات**
وإن قالت زنيت معه فادعى الوطء والزوجية أو وجدا ببيت وأقرا به
وادعيا النكاح أو ادعاه فصدقته وليها وقالا لم نشهد حدا **باب**
قذف المكلف حرا مسلما بنفي نسب عن أب أو جد لا أم ولا إن نبذ أو زنا
إن كلف وعف عن وطء يوجب الحد بآلة وبلغ كأن بلغت الوطء أو محمولا

ومعنا مطلقا سواء رجع لشبهة أو لا انتهى

٣

الحر

وإن ملاعنة وابنها أو عرّض غير أب إن أفهم يوجب ثمانين جلدة وإن كرّر لواحد
أو جماعة إلا بعده ونصفه على العبد كلست بزان أو زنت عينك أو مكرهة أو
عفيف الفرج أو لعربي ما أنت بحر أو يا رومي كأن نسبه لعمه بخلاف جده وكأن
قال أنا نغل أو ولد زنا أو كيا قحبة أو قرنان أو يا ابن منزلة الركبان أو ذات
الراية أو فعلت بها في عكنها لا إن نسب جنسا لغيره ولو أبيض لأسود إن
لم يكن من العرب أو قال مولى لغيره أنا خير منك أو ما لك أصل ولا فصل
أو قال لجماعة أحدكم زان وحدّ في مأبون إن كان لا يتأنث وفي يا ابن
النصرانية أو الأزرق إن لم يكن في آبائه كذلك وفي مخنث إن لم يحلف
وأدّب في يا ابن الفاسقة أو الفاجرة أو يا حمار يا ابن الحمار أو أنا عفيف أو
إنك عفيفة أو يا فاسق أو يا فاجر وإن قالت بك جوابا لزنيت حدّت
للزنا والقذف وله حد أبيه وفسق والقيام به وإن علمه من نفسه
كوارثه وإن قذف بعد الموت من ولد وولده وأب وأبيه وللجد
القيام به وإن حصل من هو أقرب والعفو قبل الإمام أو بعده إن أراد سترا
وإن قذف في الحد ابتدئ لهما إلا أن يبقى يسير فيكمل الأول باب
تقطع اليمنى وتحسم بالنار إلا لشلل أو نقص أكثر الأصابع فرجله اليسرى
ثم يده اليسرى ثم رجله ثم عزّر وحبس وإن تعمد إمام
أو غيره يسراه أولا فالقود والحد باق وخطأ أجزأ فرجله اليمنى

طفل

طفل من حرز مثله أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما
يساويها بالبلد شرعا وإن كماء أو جارح لتعليمه أو جلده بعد ذبحه أو
جلد ميتة إن زاد دبغه نصابا أو ظنّا فلوسا أو الثوب فارغا أو
شركة صبي لا أب ولا طير لإجابته ولا إن تكمل بمرار في ليلة أو اشترك
في حمل إن استقل كل ولم ينب كلا نصاب ملك غيره ولو كذبه ربه أو أخذ
ليلا وادعى الإرسال وصدّق إن أشبه لا ملكه من مرتهن ومستأجر
كملكه قبل خروجه محترم لا خمر وطنبور إلا أن يساوي بعد كسره نصابا
ولا كلب مطلقا وأضحية بعد ذبحها بخلاف لحمها من فقير تام الملك
لا شبهة له فيه وإن من بيت المال والغنيمة أو مال شركة إن
حجب عنه وسرق فوق حقه نصابا لا الجد ولو لأم ولا من جاحد أو
مماطل لحقه مخرج من حرز بأن لا يعد الواضع فيه مضيعا وإن لم يخرج
هو أو ابتلع درا أو ادهن بما يحصل منه نصاب أو أشار إلى شاة بالعلف
فخرجت أو اللحد أو الخباء أو ما فيه أو في حانوت أو فنائهما أو محمل أو ظهر
دابة وإن غيب عنهن أو بجرين أو ساحة دار لأجنبي إن حجر عليه كالسفينة
أو خان للأثقال أو زوج فيما حجر عنه أو موقف دابة لبيع أو غيره أو قبر
أو بحر لمن رمي به بكفن أو سفينة بمرساة أو كل شيء بحضرة صاحبه
أو مطمر قرب أو قطار ونحوه أو أزال باب المسجد أو سقفه أو أخرج

قناديله أو حصره أو بسطه إن تركت به أو حمام إن دخل للسرقة
أو نقب أو تسور أو بحارس لم يأذن في تقليب وصدق مدعي
الخطإ أو حمل عبدا لم يميز أو خدعه أو أخرجه في ذي الإذن العام
لمحله لا إذن خاص كضيف مما حجر عنه ولو خرج من جميعه ولا إن نقله
ولم يخرجه ولا فيما على صبي أو معه ولا على داخل تناول منه
الخارج ولا إن اختلس أو كابر أو هرب بعد أخذه في الحرز ولو ليأتي
بمن يشهد عليه أو أخذ دابة بباب مسجد أو سوق أو ثوب بعضه
بالطريق أو ثمر معلق إلا بغلق فقولان وإلا بعد حصده فثالثها
إن كدس ولا إن نقب فقط وإن التقيا وسط النقب أو ربطه فجبذه
الخارج قطعا وشرطه التكليف فيقطع الحر والعبد والمعاهد
وإن لمثلهم إلا الرقيق لسيده وثبتت بإقرار إن طاع وإلا فلا ولو
عين السرقة أو أخرج القتيل وقبل رجوعه ولو بلا شبهة وإن
رد اليمين فحلف الطالب أو شهد رجل وامرأتان أو واحد وحلف
أو أقر العبد فالغرم بلا قطع ووجب رد المال إن لم يقطع
مطلقا أو قطع إن أيسر إليه من الأخذ وسقط الحد إن سقط العضو بسماوي
لا بتوبة وعدالة وإن طال زمانهما وتداخلت إن اتحد الموجب كقذف
وشرب أو تكررت باب المحارب قاطع الطريق لمنع سلوك أو أخذ

مال

مال مسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الغوث وإن انفرد بمدينة كمسقي
السيكران لذلك ومخادع الصبي وغيره ليأخذ ما معه والداخل في ليل
أو نهار في زقاق أو دار قاتل ليأخذ المال فيقاتل بعد المناشدة إن أمكن
ثم يصلب فيقتل أو ينفى الحر كالزنا أو تقطع يمينه ورجله اليسرى ولاء
وبالقتل يجب قتله ولو بكافر أو بإعانة ولو جاء تائبا وليس للولي العفو وندب
لذي التدبير القتل والبطش القطع ولغيرهما ولمن وقعت منه فلتة
النفي والضرب والتعيين للإمام لا لمن قطعت يده ونحوها وغرم
كل عن الجميع مطلقا واتبع كالسارق ودفع ما بأيديهم لمن طلبه بعد
الاستيناء واليمين أو بشهادة رجلين من الرفقة لا لأنفسهما ولو شهد
اثنان أنه المشتهر بها ثبتت وإن لم يعايناها وسقط حدها بإتيان الإمام
طائعا أو ترك ما هو عليه باب بشرب المسلم المكلف ما يسكر جنسه
طوعا بلا عذر وضرورة وظنه غيرا وإن قل أو جهل وجوب الحد أو الحرمة
لقرب عهد ولو حنفيا يشرب النبيذ وصحح نفيه ثمانون بعد صحوه
وتشطر بالرق إن أقر أو شهدا بشرب أو شم وإن خولفا وجاز لإكراه
وإساغة لا دواء ولو طلاء والحد والتعزير بسوط وضرب معتدلين قاعدا
بلا ربط ولا شد يد بظهره وكتفيه وجرد الرجل والمرأة مما يقي الضرب
وندب جعلها في قفة وعزر الإمام لمعصية الله أو لحق آدمي حبسا ولوما

وبالإقامة ونزع العمامة وضربا بسوط أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى
على النفس وضمن ما سرى كطبيب جهل أو قصر أو بلا إذن معتبر ولو إذن
عبد بفصد أو حجامة أو ختان وكتأجيج نار في يوم عاصف وكسقوط جدار
مال وأنذر صاحبه وأمكن تداركه أو عضه فسل يده فقلع أسنانه
أو نظر له من كوة فقصد عينه وإلا فلا كسقوط ميزاب أو بغت ريح
لنار كحرقها قائما لطفيها وجاز دفع صائل بعد الإنذار للفاهم وإن عن مال
وقصد قتله إن علم أنه لا يندفع إلا به لا جرح إن قدر على الهرب بلا مضرة
وما أتلفته البهائم ليلا فعلى ربها وإن زاد على قيمتها بقيمته على الرجاء والخوف
لا نهارا إن لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع وإلا فعلى الراعي

باب إنما يصح إعتاق مكلف بلا حجر وإحاطة دين ولغريمه رده
أو بعضه إلا أن يعلم أو يطول أو يفيد مالا ولو قبل نفوذ البيع رقيقا
لم يتعلق به حق لازم به وبفك الرقبة والتحرير وإن في هذا اليوم بلا
قرينة مدح أو خلف أو دفع مكس وبلا ملك أو لا سبيل لي عليك إلا لجواب
وبكوهبت لك نفسك وبكاسقني أو اذهب أو اعزب بالنية وعتق على البائع
إن علق هو والمشتري على البيع والشراء أو بالاشتراء الفاسد في إن اشتريتك
كأن اشترى نفسه فاسدا والشقص والمعتق وأم الولد وولد عبده
من أمته وإن بعد يمينه والإنشاء فيمن يملكه أو لي أو رقيقي وعبيدي
أو ماليكي

أعتق عبيدا في مرضه أو أوصى بعتقهم ولو سماهم ولم يحملهم الثلث
أو أوصى بعتق ثلثهم أو بعدد سماه من أكثر أقرع كالقسمة إلا أن يرتب
فيتبع أو يقول ثلث كل أو أنصافهم أو أثلاثهم وتبع سيده بدين إن لم
يستثن ماله وإن شهد شاهد برقه أو تقدم دين وحلف واستوفي
بالمال وإن شهد بالولاء شاهد أو اثنان أنهما لم يزالا يسمعان أنه مولاه
أو وارثه حلف وإن شهد أحد الورثة أو أقر أن أباه أعتق عبدا لم
يجز ولم يقوم عليه وإن شهد على شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد
حر إن أيسر شريكه والأكثر على نفيه كعسره باب التدبير تعليق
مكلف رشيد وإن زوجة في زائد الثلث العتق بموته لا على وصية
كإن مت من مرضي أو سفري هذا أو بعد موتي إن لم يرده ولم
يعلقه أو حر بعد موتي بيوم بدبرتك أو أنت مدبر أو أنت حر
عن دبر مني ونفذ تدبير نصراني لمسلم وأوجر له وتناول الحمل معه
كولد لمدبر من أمته بعده وصارت أم ولد به إن عتق وقدم الأب
عليه في الضيق وللسيد نزع ماله إن لم يمرض ورهنه وكتابته لا إخراجه
لغير حرية وفسخ بيعه إن لم يعتق كالمكاتب وإن جنى فإن فداه
وإلا أسلم خدمته تقاضيا وحاصه مجني عليه ثانيا ورجع إن وفي
فإن عتق بموت سيده اتبع بالباقي أو بعضه فبحصته وخير الوارث

في إسلامه رقا أو فكه وقوم بماله فإن لم يحمل الثلث إلا بعضه عتق
وأقر ماله بيده وإن كان لسيده دين مؤجل على حاضر موسر بيع بالنقد
وإن قربت غيبته استؤني قبضه وإلا بيع فإن حضر الغائب أو أيسر
المعدم بعد بيعه عتق منه حيث كان وأنت حر قبل موتي بسنة
إن كان السيد مليا لم يوقف فإذا مات نظر فإن صح اتبع بالخدمة
وعتق من رأس المال وإلا فمن الثلث ولم يتبع وإن كان غير ملي وقف
خراج سنة ثم يعطى السيد مما وقف ما أخذ من نظيره وبطل التدبير
بقتل سيده عمدا وباستغراق الدين له وللتركة وبعضه بمجاوزة
الثلث وله حكم الرق وإن مات سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ
وأنت حر بعد موتي وموت فلان عتق من الثلث أيضا ولا رجوع
وإن قال حر بعد موت فلان بشهر فمعتق لأجل من رأس المال

باب ندب مكاتبة أهل التبرع وحط جزء آخرا ولم يجبر
العبد عليها والمأخوذ منها الجبر بكاتبتك ونحوه بكذا وظاهرها اشتراط
التنجيم وصحح خلافه وجاز بغرر كآبق وعبد فلان وجنين لا لؤلؤ لم
يوصف أو كخمر ورجع لكتابة مثله وفسخ ما عليه في مؤخر أو كذهب
عن ورق ومكاتبة ولي ما لمحجوره بالمصلحة ومكاتبة أمة وصغير
وإن بلا مال وكسب وبيع كتابة أو جزء لا نجم فإن وفى فالولاء للأول وإلا

للمشتري

للمشتري وإقرار مريض بقبضها إن ورث غير كلالة ومكاتبته بلا محاباة
وإلا ففي ثلثه ومكاتبة جماعة لمالك فتوزع على قوتهم على الأداء يوم العقد
وهم وإن زمن أحدهم حملاء مطلقا فيؤخذ من الملي الجميع ويرجع إن لم
يعتق على الدافع ولم يكن زوجا ولا يسقط عنهم شيء بموت واحد وللسيد عتق
قوي منهم إن رضي الجميع وقووا فإن رد ثم عجزوا صح عتقه والخيار فيها ومكا
تبة شريكين بمال واحد لا أحدهما أو بمالين أو بمتحد بعقدين فيفسخ ورضا
أحدهما بتقديم الآخر ورجع لعجز بحصته كإن قاطعه بإذنه من عشرين على عشرة
فإن عجز خير المقاطع بين رد ما فضل به شريكه وإسلام حصته رقا ولا رجوع
له على الآذن وإن قبض الأكثر وإن مات أخذ الآذن ماله بلا نقص إن تركه
وإلا فلا شيء له وعتق أحدهما وضع لماله إلا إن قصد العتق كإن فعلت
فنصفك حر فكاتبه ثم فعل وضع النصف ورق كله إن عجز وللمكاتب
بلا إذن بيع واشتراء ومشاركة ومقارضة ومكاتبة واستخلاف عاقد لأمته
وإسلامها أو فداؤها إن جنت بالنظر وسفر لا يحل فيه نجم وإقرار في رقبته
وإسقاط شفعته لا عتق وإن قريبا وهبة وصدقة وتزويج وإقرار بجناية
خطإ وسفر بعد إلا بإذن وله تعجيز نفسه إن اتفقا ولم يظهر له مال فيرق
ولو ظهر له مال كإن عجز عن شيء أو غاب عند المحل ولا مال له وفسخ الحاكم
وتلوم لمن يرجوه كالقطاعة وإن شرط خلافه وقبض إن غاب سيده

٣

وإن قتل أخذها وفسخت إن مات وإن عن مال إلا لولد أو غيره دخل معه
بشرط أو غيره فتؤدي حالة وورثه من معه فقط ممن يعتق عليه وإن لم
يترك وفاء وقوي ولد على السعي سعوا وترك متروكه للولد إن أمن كأم ولده
وإن وجد العوض معيبا أو استحق موصوفا كمعين وإن بشبهة إن لم يكن
له مال ومضت كتابة كافر لمسلم وبيعت كأن أسلم وبيع معه من في عقده
وكفر بالصوم واشتراط وطء المكاتبة واستثناء حملها أو ما يولد لها أو يولد
لمكاتب من أمته بعد الكتابة وقليل كخدمة ملغى وإن عجز عن شيء
أو أرش جناية وإن على سيده رق كالقن وأدب إن وطئ بلا مهر وعليه نقص
المكرهة وإن حملت خيرت في البقاء وأمومة الولد إلا لضعفاء معها أو أقوياء
لم يرضوا وحط حصتها إن اختارت الأمومة وإن قتل فالقيمة للسيد وهل
قنا أو مكاتبا تأويلان وإن اشترى من يعتق على سيده صح وعتق إن عجز والقول
٣ للسيد في الكتابة والأداء لا القدر والأجل والجنس وإن أعان جماعة
فإن لم يقصدوا الصدقة عليه رجعوا بالفضلة وعلى السيد بما قبضه إن
عجز وإلا فلا وإن أوصى بمكاتبته فكتابة المثل إن حمله الثلث وإن أوصى له بنجم
فإن حمل الثلث قيمته جازت وإلا فعلى الوارث الإجازة أو عتق محمل الثلث
وإن أوصى لرجل بمكاتبه أو بما عليه أو بعتقه جازت إن حمل الثلث قيمة كتابته
أو قيمة الرقبة على أنه مكاتب وأنت حر على أن عليك ألفا أو وعليك لزم

العتق

العتق والمال وخير العبد في الالتزام والرد في حر على أن تدفع أو تؤدي
أو إن أعطيت ونحوه باب إن أقر السيد بوطء ولا يمين إن أنكر
كأن اشترى أخصه ونفاه وولدت لستة أشهر وإلا لحق به ولو لأكثر
إن ثبت إلقاء علقة ففوق ولو بامرأتين كادعائها سقطا رأين أثره عتقت
من رأس ماله وولدها من غيره ولا ترد دين سبق كاشتراء زوجته
حاملا لا بولد سبق أو ولد من وطء شبهة إلا أمة مكاتبه أو ولده
ولا يدفعه عزل أو وطء بدبر أو فخذين إن أنزل وجاز برضاها إجارتها
وعتق على مال وله قليل خدمة وكثيرها في ولدها من غيره وأرش جناية
عليهما وإن مات فلوارثه والاستمتاع بها وانتزاع مالها ما لم يمرض وكره له
تزويجها وإن برضاها ومصيبتها إن بيعت من بائعها ورد عتقها وفدي
إن جنت بأقل القيمة يوم الحكم والأرش وإن قال في مرضه ولدت مني
ولا ولد لها صدق إن ورثه ولد وإن أقر مريض بإيلاد أو عتق في صحته لم
يعتق من ثلث ولا رأس مال وإن وطئ شريك فحملت غرم نصيب الآخر
فإن أعسر خير في اتباعه بالقيمة يوم الوطء أو بيعها لذلك وتبعه بما
بقي وبنصف قيمة الولد وإن وطئاها بطهر فالقافة ولو كان ذميا أو عبدا
فإن أشركتهما فمسلم ووالى إذا بلغ أحدهما كأن لم توجد وورثاه
إن مات أولا وحرمت على مرتد أم ولده حتى يسلم ووقفت كمدبره

إن لحق لدار الحرب ولا تجوز كتابتها وعتقت إن أدت فصل الولاء لمعتق
وإن ببيع من نفسه أو عتق غيره عنه بلا إذن أو لم يعلم سيده بعتقه
حتى عتق إلا كافرا أعتق مسلما أو رقيقا إن كان ينتزع ماله وعن المسلمين
الولاء لهم كسائبة وكره وإن أسلم العبد عاد الولاء بإسلام السيد وجر
ولد المعتق كأولاد المعتقة إن لم يكن لهم نسب من حر إلا لرق أو عتق لآخر
ومعتقهما وإن أعتق الأب أو استلحق رجع الولاء لمعتقه من معتق الجد
والأم والقول لمعتق الأب لا لمعتقها إلا أن تضع لدون الستة من عتقها
وإن شهد واحد بالولاء أو اثنان أنهما لم يزالا يسمعان أنه مولاه أو ابن
عمه لم يثبت لكنه يحلف ويأخذ المال بعد الاستيناء وقدم عاصب النسب
ثم المعتق ثم عصبته كالصلاة ثم معتق معتقه ولا ترثه أنثى إن لم تباشر
عتقا أو جره ولاء بولادة أو عتق وإن اشترى ابن وبنت أباهما ثم اشترى
الأب عبدا فمات العبد بعد الأب ورثه الابن وإن مات الابن أولا فللبنت
النصف لعتقها نصف المعتق والربع لأنها معتقة نصف أبيه وإن مات
الابن ثم الأب فللبنت النصف بالرحم والربع بالولاء والثمن بجره

باب

صح إيصاء حر مميز مالك وإن سفيها أو صغيرا وهل إن لم يتناقض
أو أوصى بقربة تأويلان وكافر إلا بكخمر لمسلم لمن يصح تملكه كمن سيكون
إن استهل ووزع لعدده بلفظ أو إشارة مفهمة وقبول المعين شرط بعد

وإن مات بعد اشترائه ولم يعتق اشتري غيره لمبلغ الثلث وبشاة أو بعدد
من ماله شارك بالجزء وإن لم يبق إلا ما سماه فهو له إن حمله الثلث لا ثلث
غنمي فتموت وإن لم يكن له غنم فله شاة وسط وإن قال من غنمي ولا غنم له
بطلت كعتق عبد من عبيده فماتوا وقدم لضيق الثلث فك أسير ثم
مدبر صحة ثم صداق مريض ثم زكاة أوصى بها إلا أن يعترف بحلولها
ويوصي فمن رأس المال كالحرث والماشية وإن لم يوص ثم الفطرة ثم
ظهار وقتل وأقرع بينهما ثم كفارة يمينه ثم لفطر رمضان ثم للتفريط ثم
النذر ثم المبتل ومدبر المرض ثم الموصى بعتقه معينا عنده أو يشترى
أو لكشهر أو بمال فعجله ثم الموصى بكتابته والمعتق بمال والمعتق لأجل بعد
ثم المعتق لسنة على الأكثر ثم عتق لم يعين ثم حج إلا لصرورة فيتحاصان
كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئه وللمشتري للمريض اشتراء من يعتق عليه
ويرث لا إن أوصى بشراء ابنه وعتق وقدم الابن على غيره وإن أوصى بمنفعة
معين أو بما ليس فيها أو بعتق عبد بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث خير الوارث
بين أن يجيز أو يخلع ثلث الجميع وبنصيب ابنه أو مثله فالجميع إلا أن يجعلوه
وارثا معه أو ألحقوه به فزائدا وبنصيب أحد الورثة فبجزء من عدد رؤوسهم
وبجزء أو سهم فبسهم من فريضته وفي كونه ضعفه مثله أو مثليه تردد
وبما فعل عمدا وبيت عن الموصى له وإن حدده بزمن فكالمستأجر وقيل

فللوارث القصاص أو القيمة كأن لم يجز إلا أن يشهد الحاكم أو الوارث فيقيم
وعتق ومدبر إن كان بمرض في العلوق ودخلت فيه وفي العمرى والسكنى
أو عبد شجر تلفهما ثم ظهرت السلامة فولاء لا فيما أمر به في مرضه أو أوصى
لوارث وإن ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقل أنفذوها لم تنفذ
ندب فيه تقديم التشهد ولهم الشهادة وإن لم يقرأ ولا فتح وتنفذ ولو كا
نت عنده وإن شهدا بما فيها وما بقي فلفلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقي فللمساكين
قسم بينهما وكتبتها عند فلان فصدقوه أو أوصيته بثلثي فصدقوه يصدق
إن لم يقل لابني ووصي فقط يعم وعلى كذا يخص به كوصي حتى يقدم فلان
أو إلا أن تتزوج زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته وقضاء ديونه صح
وإنما يوصي على المحجور عليه أب أو وصيه كأم إن قل ولا أب وورث عنها
لمكلف مسلم عدل كاف وإن أعمى وامرأة وعبد وتصرف بإذن سيده
وإن أراد الأكابر بيع موصى اشترى للأصاغر وظهرت له في بعزله ولا يبيع
الوصي عبد المحسن القائم بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم
على غائب بلا حاكم وللاثنين حمل على التعاون فإن مات أحدهما أو اختلفا
فالحاكم ولا لأحدهما إيصاء ولا لهما قسم المال وإلا ضمنا وللوصي اقتضاء الدين
وتأخيره لنظر والنفقة على الطفل بالمعروف وفي ختنه وعرسه وعيد وود
له قلت وإخراج فطرته وزكاته ودفع نفقة الحاكم إن كان حاكم حنفي ودفع ماله قراضا

لا بعوا